



A0633



كتاب كشف اللئام في شرح قواعد الاحكام

جلد - اول

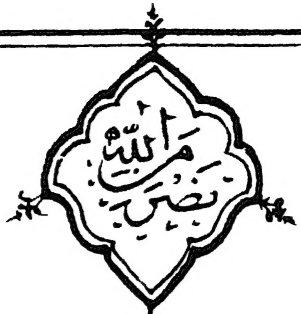
بهاو الدين محمد بن حسن اصفهاني

طهران

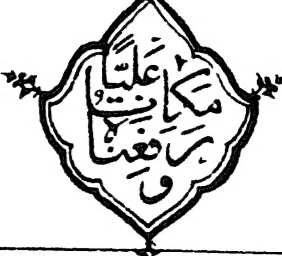
۱۸۵۴

فقہ امامیہ علی ۱۵





في ذكر حق الفناء  
الأحبة الشاهدين منقذين من مقادير الدنيا  
لم يجدوا الشهادتين إلا في الدنيا كما ظنوا بأنهم في الدنيا  
الأنوار منها الأحبة العالم العاقل الفاضل الكامل المحقق الحق  
المذنب الحكيم المتكلم المنجى العزير النجاة الجامع العبدان المشرق بالأنوار  
المفخرة الفاضلة من أنوار الفاضل الأفاضل الأكارم الأكارم من أنوار الفاضل  
الأنوار المورث الأفاضل المورث المورث المورث المورث المورث المورث المورث  
الشاهدين بالفاضل الفاضل الفاضل الفاضل الفاضل الفاضل الفاضل الفاضل  
سعيد الألف في يد أمير جواهر في بلاد الهند لذي الكبرياء جبرائيل  
مع الخالقين في الأمانه معرف فدي على الاستدلال فدي عجب مع في  
لبعثهما أسطع نارا لندوا فطع الاستدلال فدي عجب مع في  
في العشر الثاني كبر سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر سائر  
والأفاضل الذين في الفاضل الفاضل الفاضل الفاضل  
مختص بالفضل  
كانها



در مقام افضل و سوال لا هم و نوره له سبغ افراستيج من خطاب سبغ در حلاوت  
 في هو عدو ان رشاد ان قوله على رى اشارة الى تحاور و ن في مسئلة حلاوت  
 بين علمانا فان و بده فخره لاه في بيان اصطلاحات فهو مد و ذ قال  
 على رى كيون اجتهاد ما قبله و نية بقوله على رى ان فيه حلاوت بعض  
 نا صاحب و انضمام صالة عدم تغير بعد مطلق چون بطلان در رشاد  
 نوبت لمن قد خافت هذا المطلق من موضع منها في خارج حب قال لو لم  
 الحان خفاء من قبل ان على رى ولا رشاد ران و منها في نصيب كان

**فني**  
**فني**



**مجلد خلد**  
**مجلد خلد**

و هو موقوف عندك و علمك  
 اول مصنفاته في فروع من الموقوف و المنقول و لم  
 يكمل ثلث عشر من كتابها صرح به بنفسه و هو صاحب المناهج  
 السويدي في شرح الروضات البهية من كتابه مجلداته في العبادات  
 و في مبسوط مشققة في الفوائد و الحقيقة و ما يربح تحتها كتاب العتق فيها  
 مسندا اثماني الثمانين بعد اذ كان فيكون غير صحيح و عشرين سنين و لم يتم كشف  
 كشف اللثام عرف غدا لا يحكم شرع فيمنع النكاح انها الى الحناء بسلك في التوبة  
 الاوسط الذي هو اقرب الى الاختصاص بما بدا من الاقوال مع استيفاء للمتم فلا بد من الاقوال  
 و لا سيما اقوال الفقهاء الا برار و لم يبرز من فيها و جدا و ان يغفل الا الظاهر و  
 و كذا الضميمة الا انها ناقصة كذا ملغى شفاء لا يسببنا و علمك  
 ثم انهم و لما فف على غير ذلك فذا انفق فيمنع الجال جملته مما يقر بها  
 انقول من الاقوال الكنت غافني عن بلقيع المار صواب الزمان  
 خورشيد المذموم الحق و قلما فاف في هذا  
 الا و ان في الله المشغول  
 ان المراجع اليه هو صاحب دين و في كتاب قضاء و هو اقدم في مسجد  
 على ران و ثمانية خارج مختلف توهم في قبل و ن و في بعض اقواله  
 مع ترويه ففاه ما على ران من ان خارجا من ن في كتاب شهادت  
 ولا يقبل شهادته او حذافا من ران على ران خارجا و بره بارى ران  
 الضعيف كما قال في هو عدو على ران الضعيف و ن في محار و خلف هذا لانه  
 كان عاده القاب في كيون على ران اشارة و ران في محار و خلف هذا لانه  
 اراد بيان الجمع عليه فكانه قال و قبل جماعا انار و في هذا على ران ليس موسا  
 في بيان ران تحاور في انهم محرو

**المستكن**  
**و على الشكلا**

تکلم بالطهارة

۲۰  
در مملوہ خیالہ سر۔۔

كتاب الصلوة

في صلاة الجمعة





هذا  
 الكتاب  
 الموسوم بكشف الغم عن  
 قواعد الحكماء من العالم  
 الأئمة المحققين في الفاضل  
 الشهير بالفاضل الحنفية  
 عليهما السلام  
 العلامة  
 علا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي شرع لنا الدين ورفع قواعد وسهل شريعته ومودعها ووضح مناهجها وحكم احكامه معاندا وعظم مشاعره وشاهد ربه وقصو  
 وبين ظلاله ونصير الى رضى جلاله وسطع الانام به هاته ووضعت لسانا وانفتح ثوبا واشرف رشا وطربا بالخانه وامثال ذلك دانته وامتد اسطوانه واشتد اطمانه واعنا  
 بيلانه واعمرنا وكرانه واستغف حصونه وارفعه شئونه واقنونا اشجاره واروننا زهاره وكشف غمنا وسهك سبيله وساغ سلبه وتفرغ اعصابه  
 لشغبت انفسنا ونظاوت اشجاننا وعلا منارنا وجلل انهاره وحلا ناره ولان شعا وراق وثاره وزخرف مجاراه وتغلا عفت انواره والصلو على خير من انبعث  
 الانبياء وافضل من اخياره من ذواته العالما اقدحهم بنوره واعظمهم قوة واكبرهم مودة واسماهم سمو واعلاهم علوا ومن نلله من شهوده تلو بالو في احواله  
 الدين لو امان تبت السماء بنجومها وصيبت برجومها ودارت باياتها وشأت باعومها واوحاها الارض بنبوءها وانطبعت برسومها وتبدت باواردها و  
 باطوارها **قال بعد هذا ما استدلنا** اشواقكم اليه وقصصكم عليه عكفت قلوبكم لدهر وطال ما ظلمت عليكم فيه على ما كان له من تلك الصافات لا جنتا ثم  
 الاستحالة حول من مطرب وعلى من مسكين بذلي مستغفر من رجلي وجني مستدين من طبعي مستدين من كسفيام الانعام وظلام الادهاغ وجوئك  
 قواعد الاحكام لشحننا الامام الهمام علامته علماء الاسلام ورضون الله عليه على سائر علمائنا الكرام على غايته من الاجاز لا ينجت بنه على الانجاز وادراج  
 به من الافاضة مطاويل للذبول والاعجاز مع استنباط الاقوال وما استند اليه بانه تعالى في القبول عليه وتفصيل المسائل وهذا هو الدلائل واجزاء  
 للعقائد والفتاوى والفتاوى هناك الخدود وروى العظيمة والكسوة وشرح الصلوة تكمل غرضه وتقوية غرضه وتسهيل الوجوه وبانته للفتاوى  
 وتقوم للفتاوى وهذا به للتواني كل باب ابتدأ بالتكليف الى اخر الكتاب لا يتفق لثلاث الكتب شرح بكشف عنها الفتاوى برفع غرضه عن الفتاوى  
 الجارية ان لان اخذ في شرح الصدوق با تمام البدك كاتبة الفهرست من تصنيف الشهر مستعينا بالله متوكلا عليه مستعينا من فضل التوفيق للكمال  
 اليه قال المصنف رفع الله مقامه وضاعف احواله بسم الله الرحمن الرحيم اصنف واكتب واشرع فيه اي متلبسا او محميا بباري ذكره لولا الاستغناء عنه كانه لا ينبغي  
 ذكره كالا يندس بدون العلم وقدره لولا انما الشئ المشي اى باسم هذا الذات الذي ذكرنا كذا الى الذات الموسومة بالله الموصوف بالرحمن الرحيم ولكن ذكرها اغنى  
 ذكر اسم خرفني عا عا بالاول الكلام وباعث انفسها مطلقا مدلوله ويجوز ان يكون له الا لفاظا يكون اضاف اسم اليها كما في قوله واحد شجر الا  
 فانه اسم جنس يشمل ما فوق الواحد ويجوز ان يراد بالذات وبالآخرين اللفظ وعلى الاول فالمحقق على ان الرحمن ايضا اسم للذات كالله وان لفظه هنا يدل  
 من الله ولذا قلنا على التميم لكونه صفة فاندفع الشوا عن حجة تفيد به ان بلع الحمد لله بحمل الاختلاف كونه محميا وحيث جعله ولاك الحمد على سبيل النعم  
 نواتها واسماها والنعماء صغر كالتعريف بمعناها وترادف الآء وهي جمع الميمى النعم ولا يظهر في فرق بينهما وان جعلنا لخصنا الالاء بالنعم الباطنة ومع الترادف  
 لا الخادوية القريبين فانه حجة على نفس التعميم على انفسها ثم ذكرنا طام النعم المتفرقة الشعة بما سبقها من نعم الوجوه والعقل والفهم والقدر والقدرة والقوة فان ذكر  
 من الشكر علمنا به انه تذكير الفهم على الشكر فقال المتفضل بحمل الوصف القطع اى هو المتفضل بحمل الوصف القطع اى هو المتفضل بحمل الوصف القطع اى هو المتفضل بحمل الوصف القطع  
 ان الانبياء ارشاد الله تعالى اى جماعة الشان والفقهاء الى ما لا ينفك عقولهم وروايتهم وللتناول بصلابة وصلا لان دينا التكامل الاول اى اوليك الانبياء الاولين  
 فانهم خلدوا اصل الدين من الانبياء وتكلموا اوصيا بالتفهيم والتفريع وقيل ما اخذوه منهم ولذا ذكر التكامل وقد سأل رحمه الله عن ذكر الفضل والظواهر عز  
 على الله عندنا فاجاب بانها يتوقف على خلق الاولين وتكامل العقول لا يتوقف على اوصياها لولا التفهيم المقيم ورفع الدارج وكل ذلك فضل من نعمه ونظروا بها  
 كل وان وجبا بعد ذلك كانه ببل ان رفع فضلنا بالشاهيل رعا الرسل اليهم وفضلنا وصالحهم وبكم الجواب بان لارك انما يجب للتعريف بالثواب الحمد من نعمته

هذا الكتاب  
 الموسوم بكشف الغم  
 عن قواعد الحكماء  
 من العالم  
 الأئمة المحققين  
 في الفاضل  
 الشهير بالفاضل  
 الحنفية  
 عليهما السلام  
 العلامة  
 علا





































# كتاب الطهارة

باب الأفضل في الاستنجاء

باب كيفية الاستنجاء

شبهها من خرق وخشب جلد وغيرها واللعين بها وقوله إذا مضى حكمه لحاجته فلم يمسح بثلاثة أجزا وثلاثة أعواد وثلاث خبثا من تراب وقوله  
 اجمعهم في صحيح زيادة كان الحنبل على ما بهتم من الغالب بالكرسيف قول الأصم في حنبل كان الناس يستنجون بالكرسيف والجارح والجارح  
 الاجتماع عليه قال أبو علي الخطا الاستنابة بالأجر والخزف إذا البس طين أو تراب ليس له ينجي من الأذى ما كانا صلا لارض فترى البيت بالارض لا يشا  
 واستنجى لا مضى عليها منه ثم المتقلب خرجا من خلافه ولم يجزى ولو دبره كالحجار وصفت الشافعية والحناابلة من الاستنجاء بالمتصل بالماء من ثنية  
 والصواعق ظهره ومخوها وفي قول الشافعية المنع من الجمل الغسل بل يوجب لبس عرق قوم من التوبة والغاسية المنع من الاستنجاء ما أمكن الماء ويغير  
 أن يكون من بركة العين دون الأثر في الجزي ما لا يمكن الاعتماد عليه زلة العين لخسونه وما شئت من شئت لورعنا ومن ذلك التراب لا يجزى لخلافه  
 والخزف بما يتجسس والتفتا قول بالاجر لما مر من قوله والارواث خبثا من تراب فومع السلام محمول على التبريد والماء أفضل لما عاها ما كره بعض العامة  
 انه لم يكن به الاستنجاء بذلك لا ترفق في الظاهر فيزل السان الا في قولهم في خبره من الحكم بامسح ان الله في هذا حين علمكم الكتاب فانما تصنعوا  
 قالوا استنجوا بالماء وخبر مسعود بن زياد مري نسا المؤمنات أن يستنجن بالماء وبالعنق فانه موطئ للحوشى فانه للبوسه ان الجمع بينهما في المسح أفضل  
 تنهيه البس عن التلوث واحده لا يغرق في البرج منها اوى المحل قال الأصم في رفعه عن الحكم بامسح في الاستنجاء بثلاثة أجزا اباكرا وتبع بالماء وقوله في عقد  
 اكل ويجزى ذوالهجتا القلعة عن ثلثة أجزا كما في الاشارة والجامع المقتضى لخصوا الانقاء ولا ذلها وعقد الفرق بينه مسحا وانما كسح في الثلث قطع الماء  
 ح ومحو الاستنجاء ثلثة من كل جهة منه ولا فرق ولا نذر لغسل الجروان متع بالجمعة التي استنجى بها فكذلك غسل الفسل اذا متع بالاناء من معان الاخذ بالثبنا  
 بالثلث انما نصت على حرمان السنته وموليس فتا في عدم اجزاء غير ما التاطفة بالاناء فليس من ذلك في شيء فانما الحق في الاستنجاء بالثنية والصبا  
 وهو اقوى الا يقين بالطهارة الامع الثلث بجران السنته به وان لم يفرق نحن بين المتصل والمفضل وبين شخص اشخاص في المشوانه احوط ويجزى في التوزيع  
 على اجزاء المحل بان يمسح بكل جزء من جزء من حتى بان الثلثة على كماله فاقا البسط والجامع المعبر للاضلال بالانقاء والثلث قال لم يرد قوله بعضهم  
 تلفيظي فيكون بمنزلة مسح ولا يكون تكرارا ضعيفا للفرق بينهما ويجوز في المعبر والسنته في راد في السنته ان الواحد اذ مر على خبث ثم مر على اخره اذا  
 وزع فيكون كل كبراة في التتابع المنع في البسط وكرة الاضحا بعد التوزيع لظم الخبر فكذلك تكرار المسح على المحل المنع في الظاهر وجعل المعبر افضل في  
 لهانه الاحكام احسن منه وفي كفة في كفه ان يضع وحده على مقدمة الصحنه اليمنى فيمسح بها عن يمينه ثم يمسح بها عن يساره ثم يمسح بها عن  
 مقدمه ما يرجع الى الموضع الذي بدأ منه ويضع الثاني على مقدم الصحنه اليسرى ويفعل به عكس ما ذكرناه ويمسح بالثالث الصحنين والوسطا ولا ينفق وضع  
 الحجر على موضع ظاهر قرب النجاسة لانه لو وضع على النجاسة لا يقع منها شيئا ولشرفها فباعتبار مع الماء ثم اذا انتهى الى النجاسة اذ لم يجز فلما اخرج يرفع يده  
 من غير أن النجاسة ولو امر من غير اذارة لفضل النجاسة من موضع الى اخره فباعتبار الماء ولو امر ولم يبق فالا فلابد من الاجزاء لان الاضحا على الحجر فخصه بكتف  
 الادارة بغيره وانما الرخصة في هذا لان الجمر الشا من المحل يلقى ما يجتنب من الحجر والاستنجاء بالنجس لا يجوز وانما ان يترك المحل بالظن وجب له ان لا يترك  
 لوجوب الانقاء ولينجس الموت لم يبق قوله ولا اذا استنجى حكمه فلهو تواتر اذا سجد الماء وقوله والامن استنجى فلهو تواتر ان فعل فقد احسن من غير اخرج ولو  
 نقي يد وضام حبل كمال كما في قوله النافع ونج والمعتبر في المفضلة والفرق الاصل والاضحا وجران السنته بالثلث وروى الاثر في الترمذي في قوله  
 القتا وان الحجر لا يزيل النجاسة بل يرتكب معصية ما يشي في المحل فلا يجوز استنجاء في الصلوات ومخوها الا انما اجمع عليه ثم روي عن القند العبد وهو خبير الاضحا  
 والوسيلة والمهتد والجامع والمخ وط الغيبة ومصبها الشيخ لما مر من قوله في خبرين المعبرة في هذا الاستنجاء بقية ما ذكره وروى الامام بالثلث ان النبي  
 دونه من طرفنا وعدم وضوئنا بجران السنته بذلك خصوص الغرض الذي هو في الماء العين فيتمثل الوجهان كلام القهارة والبسط ولا يجزى استنجاء بالماء المستعمل  
 الاستنجاء وان لم يجز به كما هو طهارة والوسيلة والمهتد والنافع والشرايع والجامع الاصبوا وما مر من قول الأصم في السنته في الاستنجاء بثلاثة أجزا اباكرا وتبع بالماء  
 او بشرا النجس الا بعد الطهارة هو نص في ذكره والمعتبر فيها به الاحكام الاصل الانقاء مع ارثنا الخبر داخله لقوله ولا النجس بمسح النجس به الاستنجاء  
 الاجماع كما في الترمذي في الخبر اباكرا وتبع بالماء او بوجيفة الاستنجاء بالنجس الحامد ولا يخلو لوقوع النجاسة في السنته فلا يزيل العين واعتبر السنته في ذكره وصفا اخر هو  
 الجفاف لان الرطب يجبر بالانباط ثم يؤول الى المحل فينقى ولا يزيل التلوث والانتفاء وكذا في نهابة الاحكام مع احتمال وجه التحذير لان لا يجزى  
 الا بعد الاضحا وفي الدون لذلك تكون نجاسة من نجاسة المحل وهذا في رطب لا يوجب التمسك الموجب للاستنجاء بالماء ومجوز الاستنجاء بالروت  
 العظم بانفاذ علما انما اعلمنا في المعبر السنته في ط الغيبة وقال الأصم للثلاث من جن شال عن الاستنجاء بالعظم والروت والعور البعثرها العظام والروت  
 المحن وذلك ما اشترطوا على رسول الله ص والروايات لا تصلح شي من ذلك عظمه والروايات استنجى بجمع او عظمه فهو برى من محمد وعنه لا يستنجى بالروت ولا  
 بالعظام فانه زادوا حكم من الجن والنجاء ابو حنيفة بهما مطر ومالك بشرط الطهارة واحتمل الكراهة في كرهه الاضحا ضعفه لا خبثا ولم ينعقد لما ابن خزيمة ولم  
 يذ كر الرقوت والبسط وجعل العظم ما لا يزيل العين كالصقل وذى الحجة كما الطعور ورق المحصنة فيمنه فأكبر عليه شيء من شاة الله ولا يذ كر الا لانه صلو  
 الله عليهم وترى الحسين بن عبد الله بن النجاشي والائمة بهما بالبطلان ما علم من الدين والمذهب جوبا حترامه فان الاستنجاء من النجس لا يوجب ما لا يوجب في ذلك  
 خاصة فحوى المنع من العظم والروت لا يتم احدا الجن ونحو قول الأصم في خبره بن شمر انه لا يعاقبنا خيرا ريان خادع سمع يقول ما أشكر مولا ثم قال  
 نذكر لك ذلك فقال لا ان قوما كانوا على هذا الاثر اذ كانوا جملوا من مقامهم شلة لسبابك فيجوز به صبا الفم فترجل وتوكل على عشاءا في المرة اخذ سبيكة ثم نزل السيل  
 فيجربها فيهم فقال اتقوا الله فان هذا لا يجزى فقال ذلك ثم نزل في القفر ما حاجر الشرا فان لا اخاف لفرقنا في الله الشرا ضعيفا كان عليه حينهم بركة السما  
 فاستأجروا الى الذي كانوا يجزون به صبا بانهم فمتممون بهم بالوزن وقرب منية اخبا وخبر هشام بن سالم عن عروصا يكون على سطح الخطه والشعر

كالصقيل

باب كيفية الاستنجاء





























# في ما المصلحة

في ما المصلحة  
في ما المصلحة  
في ما المصلحة

الان في البطلان للمنع من استئصاله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
ان يرد المنع من استئصاله في التمسك المنع من استئصاله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
في الفارة ويظهر من غلبه باخره الفارة بغيره بشفرة لا خلو القول كل ما يشق الاخر منه كما في البطلان ومن ابراهنا علة البطلان في قوله لا يكون من جهة الضرر  
لحموا الاخر لا شارة البطلان واستند على المنع بغيره في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
من بعض الوجوه على استئصاله ما ذكره في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
لا ياتر في الطهر في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
هي جمع وصحح البطلان سألته عن فضل الطهر والشاة والبقرة والا بل والخنزير والكلب فقال قال في الاستئصال لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
جفرت في خبره بنحو لا بأس بغير الفارة اذا شرب من الا فاعان تشرب منه ونحوه من وجع عني جعفر سأل الشاع عن الغطاء واللبث والوجع في قوله لا يكون من جهة الضرر  
فان قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
وكل من خالفه في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
الا ان بعض الظاهر لا يظفر باللفظ مع الخلاف في نجاسة كل ما لم يكن من جنس الانسان في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
وعنه ما عدل في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
الجلال في الاصل في نجاسة كل ما لم يكن من جنس الانسان في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
انه كان بكرة في كل شيء لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
والمتكدر في خبره بنحو لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
منه ونحوه من وجع عني جعفر سأل الشاع عن الغطاء واللبث والوجع في قوله لا يكون من جهة الضرر  
والشع في البطلان في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
منه ولا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
كلام الشيخين وان اردت الحقيق في الاطعمة لا يحيط ونحوه لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
سواء في البطلان في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
غيره ونحوه من وجع عني جعفر سأل الشاع عن الغطاء واللبث والوجع في قوله لا يكون من جهة الضرر  
والتمه في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
لحمه واستند عليه في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
مخالطة للماء ينجس من فضل الغم وما جفرت عنه سألته قال في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
والضعف في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
يرد بكرة في كل شيء لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
لجميع على جعفر في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
عنه اننا جعفر كان يقول لا بأس بغير الفارة اذا شرب من الا فاعان تشرب منه ونحوه من وجع عني جعفر سأل الشاع عن الغطاء واللبث والوجع في قوله لا يكون من جهة الضرر  
مع حكمه في باب طهر التمسك ان الفارة لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
وامن في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
مخلت جفرت في قوله لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
التمه ان بكرة في كل شيء لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
الحمام فان فيه غشا ولذا الزنا وهو لا يظفر له سبعة ابناء وقول الكاظم في خبره بنحو لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
ما يغسل به الجنين ولذا الزنا وهو لا يظفر له سبعة ابناء وقول الكاظم في خبره بنحو لا يكون من جهة الضرر غير ان في الطهور الا اذا لم يكن الضرر من جهة الضرر في الحكم غير ان  
والجواز المنع من الكفر الاصل صفة لا يثبت عن حكمه بغيره سدا ولا في الخلاف لا جاع غطاءه **فريق** ذلك الاول لو قيل ان نجاسة البقرة  
في شيء من لونه ثم يخرج المطلق الكثرة في حد واحد ولا يلبس الاطلاق فليطلق على طهارته ويظهر لانه لا يثبت بالنجاسات الاطلاق المشهور وقد عرفت  
فوله فليطلق فلهذا ان كان احدهما الاطلاق والنجاسة لا يثبت الا انه لو امتزج بعض منه بالمطلق والبعض فبقية منه غير متزج فالظاهر  
انما هو المطلق دون ما يثبت فاشبه الاطلاق بغيره وهو ظاهر عن كونه طاهرا كما في المبسوط استغنى اياها المطلق الكثرة الطاهرات  
يجوز ان يثبت بين النجاسة وهذا التمسك لا يثبت في المطلق لان استصحاب النجاسة ما يثبت حقيقة الماء والفرق خلافه وهو خبره في قوله لا يكون من جهة الضرر  
ولا فرق عنه بين ابراهنا المطلق على النجاسة وعكس كما تبين على سبيل ذلك في نظرية النجاسة وان كانت الظاهر ان اورد المطلق على النجاسة استغنى اياها  
**الثاني** لو لم يكن له من المطلق المصلحة الواجبة عليهم من وضوء غسل يمينه بالمسح الطاهر بقى اسم الله تعالى وضوء الغسل الطاهر ولا يثبت

لو لم يكن له من المطلق المصلحة  
لو لم يكن له من المطلق المصلحة

في ما المصلحة  
في ما المصلحة  
في ما المصلحة

في ما المصلحة  
في ما المصلحة  
في ما المصلحة



















# كتاب الطهارة

في التيميم  
والاستنجاء  
والاستبراء  
والاستبراء

في التيميم  
والاستنجاء  
والاستبراء  
والاستبراء

بأنه إذا انجس البئر لا يخطأ أن قلنا بالانقباض في جميع معوضين من قماري البئر بول فيها القصة ووجب ما بول خضر فطال بروج الماء  
كله ويجعل القبر والفضل وصيب كل على الظرفين ولا يبداء مع نقده خبره ولا فرق بين بول المسلم الكافر للعور وقبل بالفرق لضعف الخبرين بل إن  
بدن الكافر لا يلحق به بول المرأة بل أنما انص عليه وفي بول الصبية ثلثون بخبره وبول الكافر في البئر خلاف للشرائط والقنينة والمفتد ولا يصح ولا يشاء في  
الخبر للخروج عن النص ادعى ابن ادریس ونازل لا يخفى عليهم عليهم السلام بالأربعين لبول الأذن وله بعض غيره ما ادعاه وفي القنينة الإجماع على الأربعين لبول الأذن  
البائع ثم يتجر الشئ على خبره المستحب كالأشياء فيه لا طلاق خبره ومنها نزع ثلثين ولو الماء المطر الخلل لبول والعدرة وخروج الكلاب على الشرائع  
كروية وسألا بالحسن عن ذلك فقال يزوج منها ثلثون ولو كان كانت صغيرة وفي القنينة مكان ما المطر الطهر الطريق واطلاق النص الغشوي يشمل كل بول  
واسهل ذلك ما ذكر في الماء وله في وفي المبطون وفي وفي البئر ما خالفه في من الخياش مثل ما المطر طال البئر وغير ذلك نزع منها أربعون ولو لم يجز ولو لم يجز  
الاصح في الشرائط قوله غير واضح ولا يحكم بل يعتبر القنينة الخلل للماء فاد كان منصوص نزع المنصوص لا نزع الكا وعلى الأول لو خالط الماء الحارة  
فان كان ما نزل على كبر البئر والعدرة البائس لخص عليه الا كف بالثلاثين ولو نزل على أكثر من بول الرجل ووجب له الجميع كقول الشافعي وأخوه الكا  
ولا يلحق بها غيره إذا خالط الماء المطر ولا ينجس الحكم إذا انضم إليها غيره ما واحتمل في الذكرى ومنها نزع عشرة دلاء للقنينة البائسة التي لو تلبثت البئر ان  
نذروا وتقطع بل لا خلاف في الشرائط القنينة الإجماع عليه من مائة من خمر الجبر صبر الدماء القليل في نفسه وبالقنينة إلى البر على الخرافة غير الدماء الثلثة  
كما في الفتاوى والقنينة والشرائط والجوامع والمهرم غيرهم البعض والمنقاس كنج الطهر والغاف القليل وما دون ذلك كقطرة أو قطرتين وعلى قول ابن ادریس  
زاد في نزع الشاة هذا هو المشهور وفي القنينة الإجماع عليه من مائة من خمر الجبر صبر الدماء القليل في نفسه وبالقنينة إلى البر على الخرافة غير الدماء الثلثة  
في الصبي عن رجل يبيع دجاجة واحدة فوجدها بئر هل يصلح ان يتوضأ منها قال يزوج منها دلاء بشرط ثم يتوضأ منها وأما في القنينة عن رجل يشترى من  
فوجدها بئر هل يتوضأ منها قال يزوج منها دلاء بشرط ثم يتوضأ منها وأما في القنينة عن رجل يشترى من فوجدها بئر هل يصلح ان يتوضأ منها قال يزوج منها دلاء بشرط  
مضجع الصلة وقد قال الشافعي عليه السلام في بئر من الدماء يزوج منه عشرة دلاء ولو لم يوجدها بئر من الدماء لاجل في الخبر لم يوجب من صبي السيد يزوج  
للداء ما بين دلو واحد إلى عشرين من غيره فوجب كل في القنينة عشرة الكبر وخمس القليل ولا فرق من مستندها وقال الشافعي في المنع وان طهر في البئر  
فطارت من دم فاستق منها عشرة دلاء ثم قال ان وقع في البئر قطرة دم أو حرامه بئر أو لم يجز فأنزع منها غشيرة ولو هو متصفا بخبر زارة فقلعه عليه  
على الشياطين ومنها نزع سبع لموت كما الطهر كما حماره والنعامة وما بينهما كما في التلويح والجملة ما فوق العصفق وبها من الشرائع والمنافع وغيرها الصنف  
على الدجاج والحمار خاصة كالضئ من زانة ما أشبه بها كالبخيت وغيرها وعليه حكم الإجماع في القنينة ولا يبعد لاداء القنينة أيضا الإجماع عامة  
مخوفاً لضعف الشافعي عليه السلام في خبره يوجب عيشه أو وقع في البئر الطهر والدجاج والفارة فأنزع منها سبع دلاء وخبر سائر سالة عليه السلام عن الفارة تقع في  
البئر الطهر قال ان أدركه قبل ان يثبت نزع منها سبع دلاء وخبر علي بن أبي حمزة سالة عليه السلام عن الطهر والدجاج يقع في البئر قال سبع دلاء وعن الشافعي إذا  
سقط في البئر فارة أو طائر أو سمكة أو ما أشبه ذلك فأنزع منها سبع دلاء ولو سقط في الدماء أو بول أو إذا انضج نزع منها عشرين دلاء وصح  
قول الشافعي عليه السلام في جميع الشحام وخبر الفارة والسمكة والدجاج والطير الكلب لا ينفع أو يتغير طعم الماء بكنهه فمن دلاء ولا يبعد الحق القليل  
وقال أبو المؤمنين عليه السلام في خبر سمكة الدجاجه ومثلها يجوز في البئر يزوج منها دلو أو ثلث جميع في الاستبراء بغيره وبين الخبر السبع ثارة بالفتن  
وعدهم وأخري بالجواز والفضل والقارة مع النفع وهو النطق أو الانتفاع كما في المنفعة والكلبي والمرام والوسيلة والقنينة والجوامع الشرائع وفي القنينة  
الإجماع عليه من مائة من خمر الجبر صبر الدماء القليل في نفسه وبالقنينة إلى البر على الخرافة غير الدماء الثلثة  
الفتن الانتفاع صفة على أن الانتفاع يوجب نفراً لا جراً ولو لم يقطع في المسح لرب بعضه من بعضه بغيره ظاهره ولكن قد يترك في دخول في الانتفاع  
منه عرفاً وان يترك الاحتياط ولذا غلط المحقق ولا عيبنا قد يفرق بين المستحب بل لا يفتن ظاهره والمتنسخ ظاهره فان نأثر القنينة أقوى مستند الحكم على اطلاع  
المدعي بخوفاً لضعف الشافعي عليه السلام لا يبيصرها الفارة وأشباهها فأنزع منها سبع دلاء مع ما من قوله عليه السلام في جميع الشحام وحسنه ما لا يتنسخ أو يتغير طعم  
الماء بكنهه فمن دلاء وخبر أبي عبد الله أنه سأل عنها فقال لا يخرج فلا بأس ان تفتن فيه سبع دلاء وقوله عليه السلام في خبره سالة عليه السلام عن الفارة تقع في  
في البئر فأنزع منها سبع دلاء وكذا في الاستبراء أو أكثر من مائة من خمر الجبر صبر الدماء القليل في نفسه وبالقنينة إلى البر على الخرافة غير الدماء الثلثة  
سبع دلاء في المنع ان وقعت فيها فارة فأنزع منها دلو واحد أو أكثر ما ذكر في الفارة إذا انضج سبع دلاء ومضن الشافعي عليه السلام مثل خبره  
يقع فيها كلب أو فارة أو غيره قال يزوج منها دلو واحد أو أكثر ما ذكر في الفارة إذا انضج سبع دلاء ومضن الشافعي عليه السلام مثل خبره  
انضج فيه وثلث نزع الماء كله وجعل على الاستنجاء أو غسائل على ابن جعفر أنه سأل الشافعي عليه السلام عن فارة وقعت في بئر فخرجت قد قطعت هل يصلح الوضوء  
من ما فيها قال يزوج منها عشرة دلاء وإذا انضج ثم يتوضأ أو يتغير طعم الماء بكنهه فمن دلاء ولا يبعد الحق القليل  
أو غيره كما يظهر بما لا يوافق الكرائم الأكثر والمحقق في النافع وان قاله بالجميع لك فسر التجميع في شرحه من دماء الطاهر وقوله الذي ذكره  
بالوضع ومنه التجميع في الذكرى عن بعضه دلاء في الحلان أو غلب عليه قال لا يوجب برة فليس بجمع ولا يعتبر بول أو بول الكا ولا يوجب برة فليس بجمع ولا يعتبر بول أو بول الكا ولا يوجب برة  
رضعاً بولاً ولو لم يولد ولو لم يولد ولو لم يولد ولو لم يولد ولو لم يولد ولو لم يولد ولو لم يولد ولو لم يولد ولو لم يولد ولو لم يولد ولو لم يولد ولو لم يولد ولو لم يولد  
في الخائف ووجب السبع هنا هو المشهور وفي الشرائط والقنينة الإجماع عليه من مائة من خمر الجبر صبر الدماء القليل في نفسه وبالقنينة إلى البر على الخرافة غير الدماء الثلثة  
فيها القصة ومضج جميع معوضين من قماري البئر بول فيها القصة ووجب ما بول خضر فطال بروج الماء







# كتاب الطهارة

العقرب  
الذي يمشي  
في بلكة  
في بلكة

الاستحباب او الوجوه فصحها معونه بن عامر وابن شاذان عن الحسن عليه السلام في انقار والوزع قطع في البئر قال نزع منها ثلث دلاء وخبره من حمرة  
الغوى شاذان القارة والعقرب واشباهها ما يقع في الماء جثاها لا يشرب جثا من ذلك الماء او يوشه عليه قال كعب ثلث دلاء وثلثه من حمرة  
واحدة ثم يشرب منه ويوشه منه عن الزوزع فانه لا يندفع بما وقع فيه لانه اذا وجب طهارة منبذة الى وضغفة عن فادة الوجوه ظاهر لظهورها في الماء  
كالواحد ولو شرب من قبله وكثرة ونفى لا يندفع بما يقع فيه الزوزع مع قوة طهارة الجميع وعدم تجسس الماء للقبل وقوعها فيه حتى وغرقه في عيشة ثم لقا  
سبا ابرص جثا قد فسخ في البئر قال انما علم ان نزع منها سبع دلاء وظاهره في هذه العلة به وحمل في الاستحباب على الاستحباب وغرضنا اننا انما علم اننا  
العقرب يخرج من البئر ميتة قال استقى منه عشرة دلاء وحمل في التهذيب على الاستحباب وفي الكافي وبعض نسخ المعقنات في وقوع الزوزع ولو واحد لان  
يعقوب بن عثم سأل الصادق عليه السلام عن بئر في ثمان ربيع يخرج منها مطع جاثو فقال ليس ينبغي لان الزوزع ربما طرح جلاء انما يفتك من ذلك ولو واحد  
مرسل عبد الله بن المغيرة عن علي بن ابي حمزة قال لو امكن الاحتجاج له بالخبر لانه لا يفسد بها الجثث الملوثة ويمكن الاحتجاج في الشرب بين خالها  
ومنها نزع دلاء لعصفور وشبهه في الجثث المشهور لقول الصادق ع في خبره ان بعد الامر بنزع دلاء لو وقع الطير المذبوح بدمه فيها لم يفسد ذلك مما يقع  
في بئر الملوثة فيه فاكراه الا ان نزع منها سبعة دلاء واقله المصنوع نزع منها دلو واحد وما سكو ذلك فيها بين هتد وفي التمهيد الاجماع عليه فيكون  
الحاجة من الطيور وفي العقيرة والمقنع والمنداة ان الاصفه الصغرة ولو سطر من الماء اشبهها او دلو من نحو الرضاعة لعلهم يفسدوا في الرضاعة على ما علم في صحيح العجلي  
اذا سقط في البئر شيء صغير فوات فيها فانزع منها دلاء ومضت الاحتجاج بسبع او خمس في مطلق الطير ولو احتبط بذلك كان دليلا وغرل او ترك اشترط فيه  
بكونه حاكوا للدم احتراز عن الخشاش فهو كالفارة لانه يفسد في موضع وبول الرضيع في البوليين كافي الشرح والروضه المبهمة والمساكنة الرضيع على  
ولا يخطى او يسل العتدانه بالطعام في المشهور لكن في غير المعبرين لم ياكل الطعام وقول في غيرهم كراهة في النافع والفسد والمفقد والمقنع اطلق الرضيع في  
المهتد والوسيلة والشرع بول الصبي الذي لم يطعم فيجوز ان يفسد في موضع من زاد على البوليين ومض ابن ادریس على الدلو والحد الرضيع يفسد في موضع من البوليين اكله  
الطعام لا والد الذي ظهر فيه خبر على ما يخرجه الصادق عليه السلام عن بول الصبي العظيم يقع في البئر فقال دلو واحد واذا لم يجز بوله اذ لو واحد  
فالرضيع اوله ولما كان بوله نجسا لم يكن ان يبق لا يجزئ شي في التهذيب الباري ان الرضيع هو المعبر عنه بالعظيم الزوايا ولعله حمله على المشرك على انما  
وقد يمكن ان يفسد بول في البئر في الاستحباب ويجوز ان يفسد بول في البئر في الاستحباب ويجوز ان يفسد بول في البئر في الاستحباب ويجوز ان يفسد بول في البئر في الاستحباب  
الاجماع عليه في خبره ان يفسد بول في البئر في الاستحباب ويجوز ان يفسد بول في البئر في الاستحباب ويجوز ان يفسد بول في البئر في الاستحباب ويجوز ان يفسد بول في البئر في الاستحباب  
بالملاقات كاسيد بن سعيد بن هرون وادريس الرضاعة نزع الجميع في الماء رديف نزع الاصل مع الاجماع على طهارة الماء ذلك وعدم بطلانها فان نزعها فان نزعها  
واحد بعضها كان حمرة والشيخ في المذبذوب وان اخطا بالجميع نزع اربعين دلاء والقول علم على ما نزع منها لا يقبل ولو وان نزعها في حمرة كذا في المذبذوب  
نزع مستندا ولم يفسد صدره لعدم ان لا ريعين لما ذاب وجب وقد قرب نبأ على انها اضطررت في نزعها بالشرع الى زوال التمهيد من البين انما اذا لم  
تفسد لم يجز بد من ذلك فلا يجزئ في الاكثر من الاربعين اذ الرضعة بالزلف واجتهد في نهاية الاحكام بامر من رواه كرويه في الماء لظننا بالبول  
العدن وروى الكلا في كذا في التمهيد في خبره انها اشد على نزع ثلثين ومع ذلك فالاستحباب لا يها لانه من اعتف قلت لعله يحتمل كرويه وكونه في  
ماء مطر مخلوطا بشيا باعنا ثمان ثم هو نفس فيما تنهت في الجدي في المسئلة ولعل الاحتجاج بها لانها المشتملة للفظ المنجزة المذكور في طبع الاربعين  
مكانه بقول لعل الشيخ روى خبر كرويه بلفظ الاربعين ولم يفسد بول الاربعين وعنه البشري اخبار ثلثين وهو خيرة الخلف لم يذكره روي بعد ثلثين لعل  
في الاعتبار لا يجزئ شي عملا بما دل من القصوص على انها لا يفسد ما لم يفسد خرج ما نص على الزجر له منطوقا او مضمونا ويقتضي ان ادخل في القصوص الاصل  
وهذا لم يوفقنا ان نزع للثمة لا للظهور ما اذا رفسد ذلك فالاول نزع سلعها اجمع قلت ويمكن انما على الاخر يجوز ان خصنا نجاسة البئر بما حصل على  
النزع لم يحتمل وجهه خاه هو وقد لا يفسد في النزع الى زوال **الثاني** جرو المذبول او كراهة في الاصل الاحتجاج وقد يجهل في دخول الخمر فيها لافسدها اذا كثر  
في الاقل ما نزع للثمة وكذا صغيرة وكبيرة سواء اذا شتمها اللفظ الاكثر لا كراهة في النزع ولا البصر على بعض كراهة اللفظ كما عرفت وعن الصهرشي الخلق  
صفاء الطوبى بالعصفور ولا دليل له وكذا ذكره وانشاء ادعها اللفظ كالاكثر ومنه الدجاجة كراهة في نزعها لعلها كراهة في النزع ولا البصر كما بان في  
الوصايا ولا فرت في الاكثر والرجل والبصر بين المسلم والكافر وقالا طلاق الاكثر والاحتجاج ومض لمحقق واجوب ابن ادریس الرضاعة الكافر ووقعه بينه  
فيها استنادا الى ان نجاسة الكافر لا يفسد فيها فان نزل فيها وباشراؤها حجابا وجب الشرف فكيف يجب سبها اذا مات بعد ذلك وكذا اذا وقع فيها ميتة  
فان الموت لا يفسد نجاسة الكافر وكذا اذا نزل فيها حجابا وجب الشرف فكيف يجب سبها اذا مات بعد ذلك وكذا اذا وقع فيها ميتة  
المحقق ان مضمون ذلك انض على الكافر يجرى واذا لم يجز في ميتة لا سبها فاول في جثة لحمي الجنب تارة عموم ففسلها واخرى ان السبع انما يفسد في لحمه ولا غل  
للكافر لا يظهر الا حوط عدم الدخول في نصها واخطا المصنف في ان نجاسة الكافر بالموث المخ والندرة والتمناه والمنتهى في سبها انما الى الاعتقاد في الفاشل  
بالموث فكم يشانه للسل ان اوقع ميتة فيها ونزع ابن ادریس على ثلثين دلاء الكافر ولا للمسلم واحتمل بعضهم الفرق لخصت لجانسة بملافة بدنه وقد يمنع  
نقل الشبهة اليه على خصص الرضيع بان المسلم **الثالث** الحولاء في الدلو او التمهيد في الشرح على المقتضى على تلك البئر فيها او نوعا ما يفسد في بئر  
في بئر لم يفسد فيها النزع بد لو اعتبر ما اعتمد على خبره لو العادة في مثلها الاكر او اضعف لمعبر في العادة في مثلها لانها ولو اختلفت عاة اشكالها فلا غبار في نصها  
فلعل الاضعف جري الاكر حوط وهذا اعتد على من ان كان اختلف العادة على عين تلك البئر غير لعل فان كانت فالاضعف والاكر ولو اعتمد على مثلها في البلد  
في بئر لم يفسد فيها النزع بد لو اعتبر ما اعتمد على خبره لو العادة في مثلها الاكر او اضعف لمعبر في العادة في مثلها لانها ولو اختلفت عاة اشكالها فلا غبار في نصها  
فلعل الاضعف جري الاكر حوط وهذا اعتد على من ان كان اختلف العادة على عين تلك البئر غير لعل فان كانت فالاضعف والاكر ولو اعتمد على مثلها في البلد

في نزع  
في نزع

في نزع  
في نزع











کتاب الحقیقۃ

[illegible]

٣٢  
احدهما  
٢٢  
قالوجه

الحمد لله رب العالمين

پنجاب

فِي الْفَتْحِ خَبْرِي  
بِجَا سَمْعِي  
وَبِجَا سَمْعِي







۱۲۰۰

الاجتماع عند...

من غلام  
مفتی محمد

فانما

مجلسه

فعلی و فاعله  
مفعول و مفعول  
مفعول و مفعول  
مفعول و مفعول



# كتاب الطهارة كشف اللثام

الذي  
في

فأعناؤها وأما خبرنا رساله عليه السلام عن الرجل هل يوضأ من كذا أو لا يوضأ من كذا أو لا يوضأ من كذا الذي يشرب منه قال نعم  
فيتم كثره الماء وعسل الأنانة واحتمال اليهودية دون القطع بها أي على ظن ابن زيودى وكونه أضاف على كونه يهوديا بمعنى أن يكون حلف  
أن يشرب منه فهو يهودى ثم شرب من قبل نجس الأنا والماء لما روى من حلف بمكة غير الإسلام كذا في قوله وقال وأما خبرنا عن ابن زيودى  
عليه السلام قال نعم فقال ابن زيودى من أهل الكوفة إلى أسلم ويقابل كل ما علم على النصارى وأما ما علم من حديث واحد لم يوافقهم بعد فاكل من طعامهم  
لها كلون لحم الخنزير قال لا ولكنهم يشربون الخمر فقال كل معهم فيحمل الأكل والشرب معهم في إوابتهم أو من أبا بعد عملها والشئ عن كلهم الخمر يكون  
وسومهم يمنع الأوان من المظهر ثيابا وكذا جملتهم يتناولوا من طعام أهل الكتاب فقال لا تأكله ثم سكنت هبته ثم قال لا تأكله ثم سكنت  
هبنه ثم قال لا تأكله ولا تتركه تقول إن حرام ولكن تذكرتها عن ابن زيودى ولم تخبر به بمثل اللحم الطما الطما البابس والذي لم يباشره ولكنه قال نعم  
التي يكون فيها الخمر ولم تخبر به بالسافل يظهر له يهودية وكذا صحيح محمد بن مسلم قال أحدها علمهم على من ابنه أهل الذمة فقال لا تأكله في إنباتهم  
كانوا ياكلون فيها المنيه والدم ولحم الخنزير يحتمل النجاسة عنها بعد الفصل لما جعلها من الدوسر وصح على بن جعفر قال أكلها على السلام عن اليهود  
المتحيز يدخل في الماء أبو وضأ منه للضأ قال لا إلا أن يضطر إلى حمل الأضطر للضعفة وصح العيص قال أكلها على من مؤاكلة اليهود والنصر  
فقال لا بأس إذا كان من طعامك ومأكله الجوس فقال لا بأس إذا كان من طعامك ومأكله الجوس فقال لا بأس إذا كان من طعامك  
فلا بأس بحمل المأكلة على حوان واحد لا في إنبه واحدة ولا في الرطب بحيث يورث إلى البشارة برطوبة بل يؤكل إذا كان من طعامك يحتمل ما جازى  
برطوبة ولعل وضأ الجوس لرفع الاستفاد وقوله عليه السلام في صحيح المقلد لا بأس بالكلية في الثبنا الذي عليها الجوس النضائي اليهودي يحتمل ما يعلم  
مباشرة لها برطوبة والعشائر فيها بعد عملها ومن على ما ذكر كل ما فهم طبع إنبهم من الأختا وسوا كان الكافر أصليا أو من نذر أفعوه ويحتمل ما ذكره  
وسوا انتهى إلى الإسلام كالتورج والنواصب الفلاة والنجمة وكل من تذكره من بني بني بني النبي مع عليه بانه من بني بني النبي وأبو بكر  
الضأن عليه السلام أنه كرم سور ولدا زنا واليهود والتختر أو المشرك وكل ما خالفه لا سيما وكان أشد ذلك عندنا سؤا النواصب سؤا عليه السلام  
خالد الفارسي الذي في ضا الحنة قال أصحها بالشراب بالحاطط قال فالتا قال لا عملها وتقدم في قوله عليه السلام إذا كان تغسل من عسلاته  
الحمام فيها يجتمع عسلاته اليهود والنصر أو الجوس والناضيا أهل البيت وهو شرهم فان الله سبحانه وتعالى لم يخلق خلقا الخبز من الكليات  
الناضيا أهل البيت يخبز من غير عن الفضل دخل على جعفر عليه السلام رجل محضو عظيم البطن يجلس معه على سرير ويخار وجهه فلما قام قال هذا  
من الخوارج كما هو قال فقلت فقلت والله والله مشرك وأما المجتمعة في الديوث والنجمة والسنهي الذي من البيت النجاسة ويحتمل ما استنبأ  
من عتبة الكاكي زادوا بعد الدوسر المشتمة وزاد الشيخ المجرة ويدل على نجاستهم إختبا الناحية بقهرهم لقول الرضا من قال بالشيعة والنجمة  
كافر بقوله عليه السلام وأما كل الجبركا في الضا كل المفضوض مشرك وقول الضا على السلام أن السان الفل على ثلاثة أوجه رجل يزعم أن الله عز وجل  
الشان على النجاسة فهذا ظلم الله في حكمه فهو كافر ورجل يزعم أن الأمر مقوض لهم فهذا ظلم الله في حكمه فهو كافر والخبر والمجتمعة مشتمة  
في الكشاف على كافر المجرة بقوله تعالى أسبغوا عليهم الماء واشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا فهو كافر والخبر والمجتمعة مشتمة  
استنبأه لفظ النبوت والتكاليف كافرهم وضع من كافر المشتمة والنجمة بل أكثر الكفا إلا أن يكون من الجوس محبة لا ينفقون لذلك فلم يلبوا  
من الناس شيئا في البيت انفسد المجتمعة والمشيئة بالحقبة في الفانكس بانه تقاتل جسمه ويختلف في ضفة ملوثة لمجدد ولا من يلزمهم ذلك فلم ينفقوا  
كالا شعرا وبعث من قال بانه جسم خفيف أي كسائر الأجسام في الحقيقة ولو أنما لا من يطلو عليه الجسم ويقول انه جسم كالا لا حيا ينفق عنه جميع ما يقضي  
الحديث والافتقار والحد بد وكذا من شبهه بالحداد حقيقته أي في الحقيقة ولو أنما لا من يطلو عليه الجسم ويقول انه جسم كالا لا حيا ينفق عنه جميع ما يقضي  
عليه ضعف السنهي نجاسة المجرة وفي التدكوة ونهاية الأحكام والمضرب الذي في مجتمعة المجرة والمجتمعة وعيا الكاكي أنه ينفق طهارة المجرة والمشيئة  
ويلحق بالمشتمة ما قطع من نفي النفس الشاكلة جازا وقبنا كافي الشرايع لقول الضا على السلام في خبره بصير أيضا الغنم تقطع وأجاب أنها مشتمة بخبر الكا  
أن في كتاب عليه السلام أن ما قطع منها ميت لا ينفع به وفي أصل بوقيت نوح إذا قطع من الرجل مظهر فهو ميت وبأن يجرها في الضيد الدباخ ولو  
صنع الموت منه والاستحقاق في إخره للميتة والنصوص على أنه لا ينفع من المشتمة لشيء وعلى نجاسته خصوص جلد ها والحكم باستواء الأجزاء المتفصل من  
والميت ما قطع به الفاضلان ومن بعدهما وهو الظاهر لا يظفر لمن قبلها ما ينص على إجزاء المعنى الأعلى إلى النعم وفي الخلاف والديوث والنجمة  
على من من قطع من الأذى جازا وقبنا وفي الخلاف لا يجمع على في المشتمة ونهاية الأحكام الأشر طهارة ما ينفع من بك الأت من الأجزاء المشتمة  
مثل الثور والذلول وعينها المشتمة الأخرز والرواية ولعلها أصح على جعفر قال أخاه عليه السلام عن الرجل يكون بدارك الولد والجرح هل يصلح  
أن يقطع الولد وهو في ضا أو يقطع لحم من ذلك الجرح ويظهره قالان لا يجوز أن يسل الدم فلا بأس بمكن الحمل على كونه بضدا الضا في  
أشائها وحمل القطع والنصف على أصل الغنم بها ثم ان خبر واحد لا بأس براض لأخت الكثرة الناحية على النجاسة ولا يتم ولا أنه لا يمكن القطع والنصف  
بالزجر حمل المقتل النجاسة مطلقا وهو مذهبنا في مصنفنا قبل من أن يجرها من الأجزاء لو كانت مجتمعة كانت نجاسة مع الأجزاء العروض ولو كانت  
ثم في التدكوة المسك طاهر إجمالا لأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يظفر به وكذا فانه نذر عندنا سؤا أخذ من جنة وميتة والفتاها منها وجازا وفي موضع من الذكر  
المسك طاهر إجمالا وإن غارت ولا أخذ من غير الذكر ونظاها هو الأجزاء على طهارة فانه مظهر ونهاية الأحكام والمسك طاهر وإن قلنا نجاسته فانه لا  
من نجاسته كالا فتجوز لم يخبز نجاسته الظاهر الجرح في المشتمة في المشتمة لا ينفصل عن الظهيرة في جوفها أو بعد التدكوة طاهرة وإن انفصلت بعد موتها فلا

وأما ما  
في

المسك  
في

# في النجاسات

في النجاسات  
في النجاسات

النجاسة ويعتقد ان فائز نجسة اذا لم تؤخذ من اللذات وكذا ما فيها من لسك مع رطوبة عند الانقضاء القوي فاذ لم ينجس ما به فضل من خواصه  
خصوصا جلد البقرة وان قلنا بشيئ نجاسة مع البقرة لسك نجس ان كان بابا اذا لم يؤخذ الفارة من لسك والجل على النجاسة من لسك وحده  
لا يصلح دليل مع ان دفعه غالبا بالاختار من السلم نعم ثبت الاجماع على الاستثناء كان هو النجاسة من النجاسة من الفرق بين الانقضاء في جوفها وبغيره  
مولها من غير ذلك كغيره لا يعرف له وجها وشال على بن جعفر الصحيح انما عليه غيرة المسك يكون مع من يصد وهي جيبه او ثوبا قال لا بابا  
بدل لك كتب عند الله بن جعفر الصحيح الى بن محمد عليه السلام يجوز الرجل ان يصد وعرفه مسك فكل في باس مما كان ذكرا وهو معتق لا طلاق الا  
وان لم يكن ان يكون المنة اذ لم يصد نجاسة من خارج ويجزم ان كانه الاخذ من مسلم وفي الذكوى المزابرة ان يكون طاهرا ويجزم انهما احدهما الغرض ثانيا  
عارضه له والشك الغرض مما يؤخذ من النجاسة في حال الحيض بجلبه لان السؤال عن فارة المسك اشبه لا يجزى انما فاد بالخصوص من المنة ما لا يحل له  
اي الخس كالعظم ومنه القرن والسن والظفر والمفط والظلف الخاف من نجاسة البصر المكشوفة الاغرة والشعر ومثله الثوب والوبر والرب من غير فرق  
بين جزها ونفها الا انما اذا نفث غسك موضع الانقضاء ان لم ينفصل منها شيء من غير ما من الاجزاء والاعضاء بعد الشراء واللقاق هذا الاشيا  
اقول مخالفة لما اذا كان من نجس العين كالكتاب الخبز والخبز فانه نجس خلاف للسك دعوت وهو ان لم يصد بالخاص في الاقلين لكن لا في  
بان شعرها ليس نجاسة الحية منها الصدف الجوف من الكافر والدم المتخلف اللحم والعرق كما لا يصدق في المذبح بعد خروج ما بقصد تمام طاهر بل حالات  
لخبره عن الدم المنسوج ولا فرق في المذبح بين المأكول وغيره كما يقضي اطلاقه ويجزم ان الاختصاص بالمأكول لعموم الاختصاص بنجاسة الدم والاجماع انما  
ثبت على طهارة المخلفات المأكول للاجماع على كل نجاسة الذي ينفصل عنه وكذا ما لا ينفصل له سائله كالسك وشبهه طاهرا باعكا في الخلاف انما  
والسائر والمغبر والمخلفات المستعمى قال ابو علي فاما بطلانها من التمس بعد موته فليس لك اعتد بما وكل دم البرغيث هو ان يكون نجوسا  
من ان يكون وما قال لا لا الصل عليه السلام في نجاسة التمس بعد موته فليس لك اعتد بما وكل دم البرغيث هو ان يكون نجوسا  
وشال عابره يفتق في الصحيحين دم البقر والبرغيث فقال ليس به بأس من العذرك فابذل على نجاسة مع العفونة ويمكن ان يابها وكذا ما يشته طاهرا  
بالاجماع والنصوص لان يكون منها ما يكون نجس العين كالوزغ والغربة نجسها الذنبا وكذا ما يشته طاهرا في التمتع وشعره والشرايع للامساك  
عدم نص في التمس وفي النهاية الاحكام لطهارة مبنية بغيره طاهر حيا وميتا يجمع خبره ومضاده فاستدلنا بالبداهة بغير دليل البصر  
نظرا اكثر نجاسة مطلقا الاطلاق في النصوص بنجاسة يمكن تنزيل كلامهم على الخصوص الا في طهارة المسوخ عدا الخنزير وطهارة للشبهة بالامسك  
في بعضها كاختياره في الفارة والوزغ والعاج وغيرها وفي المراسم والوسيلة الامسك نجاسة طاهرا وفي الملبس لا ينجس بغيره لا على النجاسة  
الخنزير جميع المسوخ وفي بيوع الخلاف انه لا ينجس مع الفرد للجماع على انه ينجس نجس بغيره لا ينجس ما كان كل واحد اطعمه المسوخ عليها نجس ولكن في  
الاختصاص بغيره على بن نجس العين ونجس الحكم بغيره العين هو الكتاب الخنزير فانه نجس العين نجس الشور ونجس اللقطة وما عداه نجس بان مأكول  
وغيره مأكول فالعين نجس كالبقرة وغيرها من المسوخ ما صاح الشور وهو نجس الحكم فيجعل ازاره في الكتاب بنجاسة حكمها وبوتيرة حادة الخلاف  
يجوز التمسك بالعاج واستعمال المدا منه وحكمه على الاجزاء والاخر طهارة من عدا التمسك والعقارة والنواصب في الجنة من فرأى المسلمين الا ان يكر  
خروا من الدين مع علمه بغيره ولما كان مرادة من عداهم من فرأى الاسلام المعرفين لم يصد نجاسة منكم الغيرة ومن عداهم المستهترة والخبير  
تفادتها وطهارة من عداهم هو المشهور وبطلان الاصل لزوم الحج والجماع على عدا احترام الائمة عليهم السلام والاحتجاج عنهم في شيء من الازمة وعرضه  
بنجاسة غير المؤمنين كقصة بالاختصاص الناطقة بغيره والبولابهم منافقون فم كفار اجري عليهم احكام المسلمين استهزاء بهم ودعا للفرق عن المؤمنين في  
لعول على ان الدين عند الله الاسلام وقوله من يدين غير الاسلام دينه فاقبل منه فالدين هو الاسلام بغير المؤمنين بغير مسلم فهو كافر بالمعنى  
للعول بالنصوص عبارة الايمان للاسلام قال تعالى فانك لا عرب متافل تؤمنونه ولكن قولوا السنا والاختصاص لا ينجس كثيرا من غير المسلمين  
الاية الاختصاص بمنزلة فرد من ازاره على انهم كلفهم كفار المناظرة ولقوله تعالى انك لا تجعل الله رجس على الذين لا يؤمنون وجوبه ان لا يمتد بالفرق  
الخاص المراد هنا اصطلاح جديد لا يعلم ازاره في الاية مع المناظرة في كون الرجس منها ينجس النجاسة باقية بالاعتقاد فحين ازاره بغيره المؤمنين  
المستضعف المذكي بغيره خلاف الاول لا يبعث اهل الحق فشر لرجس بالشك بالله وبسواه وبكل ما جاشت به والاقرب طهارة الفارة والوزغ  
العلبة لا ريب فانما ابن ادريس المحقق الاصل لاختصاصه على جعفر شال احاطا عليه السلام من العظاية والجنة والوزغ يقع في المشافاة بموساتونة  
منه للصلوات لا بأس وعرفه لا وقعت حب من واخرجت جنان مؤمن ابديع من مسلم قال غيرهم منه وقول ابن جعفر عليه السلام في خبره لا بابا  
بشور الفارة واشاره من الافاء ان بشر به وبثبوتها منه وجه الفضيل شال العتاش عليه السلام عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والخمار والجل  
البغال والوحش النجاسة قال فلم ازل شبه الاسلام عنه فقال لا بأس من خضعت لغيره من النجاسة بغيره وبغيره من رسله انما  
عن جلوه الشاة بصلتها قال لا ولكن فليس بعد الصلوات لالا باحاطة لها على ذكائها وفي المستفاد الفارة والوزغ كالكلام في الخبر فخرجنا ما  
برطوبة ورش ما يبس وفي السلم انها كما في رش ما يبس وبسوة وافق حبان بن جعفر النجاسة العتلة لا ريب كذا في نالها المختل ومكان من المقتضفة والفتنة  
الاجماع عليها والفاخي نجاسة مع الوزغ وكذا شور الفارة وفي موضع من الفتنة المقتلان ومقت فارة في حث من فاخو بغيره ان مؤمن فلا بأس بان  
يهد من وبساق من مسلم وفي موضع اخر منها ان ومقت فارة في الماء ثم خرجت مشقة الفتنة فاغسل ارب من اثارها واثارة انقضاء الماء وهو  
خبر على بن جعفر عن اخيه بعد طريف ووقع الكلام في الكتاب بن بطلان ازاره لاختصاصه بالثبات وفي موضع من حديث التمسك لا ما ينجس جميع شرا الا من

في النجاسات  
في النجاسات

في النجاسات  
في النجاسات

# كتاب الطب في كشف اللبس

كتاب الطب في كشف اللبس

سابع ذوات الأربع لان يكون كلبا او خنزيرا وفي اخره لا يجوز الصلوة في جلودها ما خضوا لها من كالك والخنزير والاربع يكون ذكره الا انه  
ما به لقول غيره وفي موضع الميثوق بكم امانات هذا النوع والعقور وفي اخره ان لا يغير كالك والخنزير في يتوارى من الماء او غطى منه  
بوطونه ورش من اسنم بدونه وفيه وضع من انها باذن لا يغير كالك والخنزير في يتوارى من الماء او غطى منه بدونه وفي اخره ان لا يغير  
شرب منه فارة ولبيل نجاستها بعض لا يخلو كلبه على بن جعفر عن اخيه في الفاء تنفع في الماء ثم يخرج ويغشى على النبتا وخبر ايضا ان شربا عليه لم يغشقا  
والكلب اذا اكل من الخبز اكله كما لا يطرح ماشاءه ويوكى ما به ويخود جفرا عن الشا عليه السلام وموسى بن جعفر عن اخيه في الفاء تنفع في الماء ثم يخرج ويغشى على النبتا وخبر ايضا ان شربا عليه لم يغشقا  
والاربع شربا من الشا احبوا او شربا من الشا احبوا ولكن بصل به ومن اسلف من خبره من بن جعفر عن اخيه في الفاء تنفع في الماء ثم يخرج ويغشى على النبتا وخبر ايضا ان شربا عليه لم يغشقا  
في الترخيل نوعا او شربا من الجوز بعد شربها الحبل على الاستحباب او الاقرب حلها في عرق الخبز من الحوام كافي رسالة القيد والى ولده والمرام والشر  
وكتب المحقق في الاصل اطلاقه في موضع بصره شال الصا عليه السلام عن العنبر يصير في هذا الحوا وهو جني حتى يتبل القبر حتى قال لا باس ان احيا به شربه  
فاصل خلافا للصديقين فلم يجلد الصلوة فيه وظاهره الفاسد والفاضة والشيخ في الخا في طائفة من روايته في الميثوق والصلوة فيه حتى يتبل القبر حتى قال لا باس ان احيا به شربه  
كلامة الاخطا وعليه جلد الشيخ وفيه الميثوق الى روايته احبنا واين ذهب الى ان احبنا وتودوا بن جعفر في السند في الحوا على نجاسته بالانحاء و  
الاخبا في مسقط المرتبة في النهمة والاستنباط والذى فيها اصح عليه شال الصا عليه السلام رجل اجبت ثوبه ولبس منه ثوبا غير قاتل شيئا واذا وجد الشا  
عنه صحيح الى جبر الشا عن الثوب فيجيبه الرجل ويعرق فيه ضالا ما انافا احبنا انام فيه وان كان الشا اقل باس ما يصير فيه من صفة له انما وضعه  
روى عن النوا ان عرقته ثوبك وانك حجب وكانك الجنب من لحال الجنب في الصلوة فيه وان كانت حراما فلا يجوز الصلوة فيه حتى يتبل القبر حتى قال لا باس ان احيا به شربه  
عن محمد بن علي بن جعفر عن عبد الله في الحوا في غسل في الجنب من الحوا وعرقته ثوبا احكم من جل عن الحوا لا يغسل من غسله انما الحوا فانه يغسل في جنته  
الزنا الجنب في الذكري عن ابن ادریس بن بزاد الكفر تولى ان كان يقول بالوقت فدخل من ملهى عهدا في المسك ولما اراد ان يلبس الثوب الذي في يده  
فيه الجنب لم يلبس فيه فبطل ما هو فاق في طائفة بالانحاء نظارة عن حركة ابو الحسن بغيره وقال بسند ثان كان من لحال الجنب في غسله وان كان من حرامه فلا يغسل  
وفي المنايا في بن شهاب في ثوبين علم من موارى وادان بها العرق في الغسل ان كان عرق الجنب الثوب جنانا من حرام لا يجوز الصلوة فيه وان كان جنانا من  
حلال فلا باس ثم الاخطا وكلام الاجتهاد في الفرق الحاد عند الجنب وغيره وفيه باختصاص بالاول وبمع التوضيح وانما كان زادا والنوط والاستنباط بالاصل  
عرضا كالموطع في الجنب الصلوة الظاهر في النكف في السند في ثوبه الاحكام في الاخرة واستفسر في طائفة في الجنب الصلوة ولا يفرح بها في  
الابل الجمل كافي المرام النافع والشرع وظاهر السند في الاصل خلافا للشيخين والصلوة في الشاة في حسن خضت الخبز في الشاة من ابنا الابل الجمل  
وانصا ليك شئ من عرفها فاعلمه في صحيحه شتان لنا لاننا كلوا الحيوان وان اصابك من عرفها فاعلمه وهو خيرة الشاة في هذا الاصل  
الخنزير في الجنب لعله على الاستحباب والاخر بعد الابل وغيره والاصل في النكف في الشاة في حسن خضت الخبز في الشاة من ابنا الابل الجمل  
بما جاء في الجنب في الشاة في حسن خضت الخبز في الشاة من ابنا الابل الجمل  
او خالفه وكذا المتولد من كل خنزير من كل كلب وكل خنزير في خنزير ايضا على  
ظاهره على الاقوى في الاصل مطلق الحكم بالاصل في النكف في الشاة في حسن خضت الخبز في الشاة من ابنا الابل الجمل  
ونهاية الاحكام وقوى الشاهد بخاسه نظم وكلامه ظاهر الاصل في النكف في الشاة في حسن خضت الخبز في الشاة من ابنا الابل الجمل  
رجل وانما عندنا في الجنب في النكف في الشاة في حسن خضت الخبز في الشاة من ابنا الابل الجمل  
خارج من الماء فقال الرجل لا قال فلا باس بن ادریس بن بزاد الكفر تولى ان كان يقول بالوقت فدخل من ملهى عهدا في المسك ولما اراد ان يلبس الثوب الذي في يده  
كافي الاستنباط والمرام النافع والشرع وظاهر السند في الاصل خلافا للشيخين والصلوة في الشاة في حسن خضت الخبز في الشاة من ابنا الابل الجمل  
والشيخ في غير الاستنباط وهو مع الصدق في الاصل خلافا للشيخين والصلوة في الشاة في حسن خضت الخبز في الشاة من ابنا الابل الجمل  
والاصل في النكف في الشاة في حسن خضت الخبز في الشاة من ابنا الابل الجمل  
طائفة الابل ولا يفرح بها في النكف في الشاة في حسن خضت الخبز في الشاة من ابنا الابل الجمل  
احدها بابلها ادریس بن بزاد الكفر تولى ان كان يقول بالوقت فدخل من ملهى عهدا في المسك ولما اراد ان يلبس الثوب الذي في يده  
وجوهنا في ثوبنا قد خلت على ابي بصير فافترقا ففادى لیس علیکم باس ما رواه الخبز في ثوبنا اجمع اعلم بن رباب ثم لم يزل عن ابي بصير  
وهو في ثوبنا قد خلت على ابي بصير فافترقا ففادى لیس علیکم باس ما رواه الخبز في ثوبنا اجمع اعلم بن رباب ثم لم يزل عن ابي بصير  
فلا باس عن شاة عن الثوب بوضع في حريق الدابة على بولها ادریس بن بزاد الكفر تولى ان كان يقول بالوقت فدخل من ملهى عهدا في المسك ولما اراد ان يلبس الثوب الذي في يده  
فصل من صفره وماروا البرزخ في ثوبه في الغسل عن محمد الجبل قال في النكف في الشاة في حسن خضت الخبز في الشاة من ابنا الابل الجمل  
اعلمه في ثوبنا قد خلت على ابي بصير فافترقا ففادى لیس علیکم باس ما رواه الخبز في ثوبنا اجمع اعلم بن رباب ثم لم يزل عن ابي بصير  
فلا يكون في ثوبنا في الطهارة وفي الثوب وجوب لعله هو الخبز في ثوبنا اجمع اعلم بن رباب ثم لم يزل عن ابي بصير  
تصل مكانه فاعلم الثوب بخله فان شكك فافترقا ففادى لیس علیکم باس ما رواه الخبز في ثوبنا اجمع اعلم بن رباب ثم لم يزل عن ابي بصير  
ابو الدرداء في ثوبنا قد خلت على ابي بصير فافترقا ففادى لیس علیکم باس ما رواه الخبز في ثوبنا اجمع اعلم بن رباب ثم لم يزل عن ابي بصير

كتاب الطب في كشف اللبس

كتاب الطب في كشف اللبس

كتاب الطب في كشف اللبس



افين النجاشي

كان معنى كونها أكثر جناناً من الأول وحمل المحقق على أنها أكثر من أن يجبا زال عنها أي أنها أكثر جناناً بل من العوج والتكسب ما زال عنها وبذلك هو  
الصاق عليه لم في خبر الجبل لا بأس به في الخبر لعن أبو الهيثم يكون أنجر من دليل الطهارة إذا فارق بين الأوزان والأبوال وحملها وعبرها  
الشيخ نارة على التهمة وأخرى على الكراهة وأما الخبر فزارة غرضها عليه فلم في أبوال الدوب بصبب الثوب فذكره القاضي كل أبوال أوز  
أوزق تباو كل خبر فرفع سنة الأول الخبر المستعمل في ما عرفت تحت العب إلى السجل خبر في بولته بالجنس عندنا هو الأدلة خلقاً فالبعض فيه

منه

عامة وللشاهد وجوب الجحاسة ولعلمها الحق فتكونها من الجحاسة وهو من الضعف بمكان **الثالث** الادعى تخلف الموت عنه وان لم يبرهه كما  
 قالوا وماذا الخالف فيه الامر بغير فعل فاعلمنا مثله هذا لانك التسليم من الالوهية شيء وما الجحاسة الا الخاء كما في الخائف الضعيف والمعدن والذكورة

والتصوُّص لا يحجب عند الشافعيهما عنه والعقبة أي المد العظيمة الخارج من العرق ينحصر في الخلاف المذهب والشرع الجامع والمنافع وشرائطها كما في الزائف واليك الشرائع كما في الأخر من الشرائع

في اسم الدم عرفا حنوبيا الف في البضمة ولذلك عن الشيخ حلها ثم الذي السر في بحاسة العنفة التي يجهل اللصنفة وفي المعبر بحاسة المتكونة من نقطة

آخر الرابع: التلخيص تابع للامانة فالطاهر طاهر اللين والنجس ذاق العزنا بالجلل والوحي اولمون بنجسهم ووقع الخلاق في موضعين الاول لمن

الصبي فخصه بن حمره وحذر عن الخلق قولهم لو أن ابن الجنادية وبوها فغسل الثوب قبل أن يظلم كان لبها مخرج من شأنه  
أما ابن الغلام كان يغسل الثوب ولا يوليه بل إن باكل الخلق إلا أن ابن الغلام يخرج من العسل والنكبين وهو مع الضعف يحمل الأنثى والشاة

لبن المشية فأكثرت على طهارة من الحمو الظاهر لارسل الاخبا كصحح زاروا الصفاق على الرتم عن اللبن يكون في وضع النقا وادتمشا فقال لاسان و  
الحال الاجماع عليه فيسترا لاروان در بن الحق المص في كبر وجعل المشهور في النمنن قال ابن ادر بن غير حالف عند المحصلين من اجناسا وادلمه

منابع لا فجد المنة النفس فيجرك اذا حلت انما يحس هو ثم وعبر به وبعبارة الله عليه لم ان عليا شغل عن شغائنا من خلقها الذين فقط  
عليه لم ذلك الحرام محضاً وهو ثم صنف الحرام في الاقسام الثلاثة اولهن مسقط الشك اصفى من الله انما كاذر كثر بعض منه من اهل الله

مفقط كالجبن فلا يكون الا وهي صنفه طاهر وان كانت السخا شبيهة بالاجناس والسقمور حان للشا واحد والعشر في مفعلة فاعده ما ذكر في السرر  
كالصفاة اذ لا ذكر الحوا والشمع الالوان الكافور

وَيُنَادِيهِمُ الْاِحْكَامُ وَعِزُّهَا وَالْاَصْلُ عَمُورٌ مَعْلُومٌ عَلَيْهِمُ الْاَلَهُةُ وَمَعْقُولُهُ مِنَ الْبَشَرِ الْبَشِي وَيَقُولُ ابْنُ الْحَسَنِ الْقَعْنَبِيُّ فِي زَيْدِ الْجَوْشَنِ

كان يبعث العزير يهتف بالفرز فيلزمه حضور الصلوة والاهو والفرز القيس للمذي يلبس مكان ذلك عن اهل القران يسلو ليس جالوا

ويزعمون ذباعه مكانه رسول الصم بعد الرحمن من حجاج رجوعوا ذباع جلد البصر مكانه ثم يزعمون بذلك لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 به ابو علي بن الحبر الحسين زوا عن الصادق في جلد ثامن يدع في نصيبه اللين والماء والشعر منه وانفوسه قال نعم يدع وينفق به ولا تضيق

الضلع طهارته وان لم يدبغ او نجس احكاما بمعنى عدم التشكك لانه قال في الموضع ولا باس من يوضا من الماء اذا كان في زقاق من جلد بنسوار مثل العفص  
لانه لم يستعمل عن جلود البهائم يجعل فيها اللبن والسمن الماء ما نرى فيه فقال لا باس ان يجعل فيها كاشف من ماء اولين او من يوضا منه شربة

لكن لا يصل إليها والخبر ان شدتها وانما تضعها الا بها صا الاخذ المستفيض بل السوف في طياتها في الذي كرم عمل الاجتهاد بل الاجماع عليها والاحتياط  
منه هو لا يشك الكرمية الماء منه وانما حمل مناه من دفعه في غير الماء وظاهر ان قولنا منه في ان كان الماء او كونه عذرا او كذا وكذا بالاجماع

فما الوضوء لكونه اسما لا للبهنة منها السطو له انما هو جعل الماء بهنه لا فراق منه الفصل الثاني في الاحكام الجارية على الفحاشة عن البدن والقول

مستقر وإن اطلق بخوف اجتنابه والرجو فاجبه وظلمه لقلبه ليعا على كماله ويحب تقبله لغير الحسد والتعظيم المقدس والحق الشرف

[illegible][illegible]

فلذلك من بول **مفصل** ثم يذكر بعد النور **بضلة** قال **بضلة** وبعد شدة عذاب الدم فقد عطف في الضلوة والجمع والمضوء عن **باب**  
**والسند** كما في الانتقاء والشرائع والجامع والشرائع والفضة في العقوبة والهداية والصفة والمبسوط والخلاف في المرامم والعقبة وكثير في الانتقاء

اطلق في كثير مما رايته من الاختصاص محضه والثوب الاخضر مشى بن عبد السلام قال للحقاق عليه السلام اني حلكك جلدي فخرج منه دم ففان  
للرحمة طاعنه والا فافلا وفي المنزه حكم الله في الثوب في هذا الباب ذكره اصحابنا وفي رواية عليه السلام اني بن عبد السلام ولا المشقة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ كَانَتْ لَهُ حَقَائِدُ عَلَى النَّاسِ فَلْيَسِّرْهَا فَإِنَّهَا تَكُونُ لَهُ حَقَائِدَ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

[illegible]









































# في أحكام الوضوء

من المتأخر من ان يوضوئ في حذاء يخلل لان لكل امرئ ما نوى هو يوضوئ ارتفاع غير وكذا الوضوء استباحة استباحة اذ لم يكن ذلك  
الحذاء ولا ينفصل عن قدمه ولم ينفصل استباحة اذ لا ينفصل عن القدم ولا يرفع جميع الاستباحة استباحة سائر الوضوء سواء كان الاستباحة  
او ضم اليها الوضوء من غير ما وقع من الاحداث لان يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
الجميع وان نقاها اي استباحة اذ لم يكن الاستباحة بالوضوء لان لكل امرئ ما نوى هو يوضوئ ارتفاع غير وكذا الوضوء استباحة استباحة اذ لم يكن ذلك  
قول بالباطل وان حملناه فانه لا حكم له لان حكمه لا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء

في الموضع الذي  
يكون فيه الوضوء

ولا استباحة استباحة او يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
بوجوب التعرض للاستباحة او يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء

**في الموضع الثالث** لا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
ان يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
الوضوء ان يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
البيت قال واركان هذه الضرورة اول من ارتكبا بشرع غسل يديه حتى قال والركن الثاني من البيت  
هنا وفي المتن ان يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
بالاريد وقبل الكمال ما بينه وبين الركعة في كل ركعة من الركعات ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
اقول ثالثها بطلان التيمم خاصة وهو خير من التيمم ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
الاثناء بطلان الخطأ فان عاد اعدا لوجوب الاستدانة التيمم على التيمم فلا وحكمه ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
الاثناء اي يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء

المؤخر

بعض الكف من المشي عند غسل الوجه فان الوجه المصاوب له والوجه المصاوب له والوجه المصاوب له  
عند حبس الوجه بغيره فلا يغسل الوجه الواجب من الغسل واجبا لها ومنه واجبا لها ومنه واجبا لها  
الجزء المستوفى ثم يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
الهيئة الاولى حقيقة وحصولها غير ما يكون اقوى فان حدث بينه وبين غسل اليدين شيئا لم يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
وان جفف الوجه بغيره يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
حكم الاستدانة فلا الخافس لو توى رفع يديه بغيره والواقع ان كان غلبت اليدين الوضوء فوجب الغسل بغيره لان الاستدانة هي  
بها كذا في نظام الاحكام والنداء ذكره في محملها ونفى اليدين والواقع ان كان غلبت اليدين الوضوء فوجب الغسل بغيره لان الاستدانة هي

في الموضع الذي  
يكون فيه الوضوء

والوضوء المندرج  
يرفع اليه بالوضوء

ان يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
بغيره كذا في نظام الاحكام والنداء ذكره في محملها ونفى اليدين والواقع ان كان غلبت اليدين الوضوء فوجب الغسل بغيره لان الاستدانة هي  
حدث لا كذا في نظام الاحكام والنداء ذكره في محملها ونفى اليدين والواقع ان كان غلبت اليدين الوضوء فوجب الغسل بغيره لان الاستدانة هي  
لا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
خطا فالوضوء والشرع بعد الاستدانة والواقع ان كان غلبت اليدين الوضوء فوجب الغسل بغيره لان الاستدانة هي  
لا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
ندبا لوضوءه ان كان محددا وظاهره في ذكره والمستأنى الى اخره ان يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
لهذا لا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
الحكم ما يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
يجوز ان يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء

مكة القاه

في الموضع الذي  
يكون فيه الوضوء

منه ان يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
غايه يحسنه فليست استباحة الوضوء ولو لم يكن الاستباحة بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
لما كان واحتل على اليد اجزائه بطلان البطلان لان الاستباحة بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
حاصل ما يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
البيضة بوضوء الحظا ثم يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
الرفع انما يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
في الغسل الثاني الوضوء على الوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء  
بعض الوضوء بغيره لا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء ولا يرفع اليه بالوضوء

















فاحكام الوحي

[illegible]

مؤلف  
عبدالمستح  
فصل فی تفسیر  
از فضل  
اللقبہ

عبدالله بن محمد بن عبد الله

فصل فی بیان

فصل في بيان



# كتاب الطهارة في كشف اللبس

في تحصيل  
المواظبة

الكامل والمشاورة الحقيقية حتى يجرى بعقب كل عضو لما سبق عليه عند كماله عند الاستحاضة من غير تراخ كما في المقنعة والنهاية وطول الخرافات  
الافضل واحكام الرقعة والمعتبر كتب المص الاثر في الاول لا يصلح طلاق التصريح طلاق خوف قول الصادق في صحيح مصنفين خارجين  
نوصيهم بالثبات لجلالهم بين غسل اليدين بعد البتة الشهيرة العامة واستند للثبات بالاحتياط والوضوء البتة مع قوله لا يقبل الله  
الفساد والاب واستفادة الفورية اتمام من نطق الامراء من اداء المقتضى للعقب من الاجزاء وقول الصادق في حسن الجلبه اتبع وضوءك بعضنا  
وفي خبر الحكم بن حكيم من نوى الذراع والرسغ بعد الوضوء ان الوضوء يندفع بعضه بعضا والاصل بان لا يجزئ الاضغاث والبتة الاضغاث الوضوء ولو  
وجلبه المولات لزم البطلان بالاختلال مع ما عرفت سابقا في بعض المواضع والاصل بان لا يجزئ الاضغاث والبتة الاضغاث الوضوء ولو  
الزهد على القولين فان اخل بهما مع عند الخالد والماء والماء وجعل سابقا قبل الاضغاث استند في الوضوء لا يجزئ الاضغاث وهي كبرية كصحة معوية بن  
عمار قال للصادق ع ربنا نوتنا فنفد الماء قد عجز الجارية فابطحات على الماء فبغت وضوءي فقال لعبد كان عليه لجاج ولا فرق بين ان يكون  
الساخر فاما الماء او لا وقد فهم عبارة الصديقين في الزيادة والرفع فصرحوا باستدانت على الجفاف للماء ولا اتم الوضوء حقا سبوا ولو لم يخطئ  
خبر عن الصادق ع كما حكى عن ابنه العلم وفي التمهيد وغيره موقوف على حيز قال فبغت لا بد من غسل الذي يليه ليجف ولم ينفصل  
ما بينه وبين جملته كالماء على الجفاف الغوص الحواشي بعض الاعضاء خاصة والخبر على جفاف الماوية خاصة ثم هل يتغير في الجفاف اجتمع سابق  
او اتم منه او قبل كل عضو وضوء الوجه والرسغ والرسغ كونه في الغسل والاحتياط والاصل الاضغاث على جوار اخذ الجلال  
من الوجه للمسح ان يتقوى على البطلان لا ان تصطف بالبطلان اذا جف الوضوء وظاهر جفاف الجميع وخبرنا ان جوار الماوية والرسغ والرسغ  
جل الدين الاخر لان نظائر ابن ادريس عضو واحد او غير ذلك ولو شئت لكانت هذه الصيغة على تفسير المولات بذلك فانها اتمام الاعضاء  
بعضها بعضا فاجتهدوا في الغسل المتصلين وحكم الصادق ع على فاشترط بقاء الرطوبة على جميع الاعضاء الاصح والرجحان بغير  
من المولات العرفية والتمسك بالوضوء والوارد في الاحتياط بعضه ثم على بعضه ثم على كل عضو وضوءه لغير ذلك في الاعضاء المتو  
نقل التمرين ذلك في غير القدر وهو لا يظهر الا بجملة السابق مع الاحتياط عندئذ فان ذكرنا فلا استدانت على القولين كما في كونه في كونه  
الوجه شرط البطلان بالجملة فانك هو خيرة العقب لوضوء الاستدانت في امره بغيره او مسح وان عصى بالاحتياط بالمولات ان اخل بها بعد الاضغاث  
ولا يصلح الاحتياط بوضوء الاستدانت بالجملة في كل وضوء ولا يغير الاستدانت مع الاحتياط بالمتابعة على الاضغاث وهو فوق يتأخر على وجوب المتابعة  
حقيقة للاختلال بغير الوضوء والاحتياط التصريح بالثبات والاعتدال لولا هذه التصويص واجبة استدانت مضمرة وانذار الوضوء مولات  
بصح ندره وان لم يوجبها لكانت اقلها ما غلبت في الخبر بالاحتياط واخر اذ عرفت من مطلق لو كان للسند ومطم كان نذر ان يتوضأ  
موالها او يتوضأ في يوم كذا او شهر كذا او نحوها مولاتها فكل ما يفعل غير مولاتها خارج عن السند وعليه لا يثبت بغير السند وزان خروج الوقت  
بات بغيره وحكم ما اذ به غير مولاتها حكم سائر الوضوء ان كان معتبرا كان نذر ان يتوضأ جميع وضوءه لغير جميعه في يوم كذا او شهر كذا او نحو  
ذلك وهذا الوضوء بغير مولاتها ثم نوصيهم بالثبات والاعتدال لولا هذه التصويص واجبة استدانت مضمرة وانذار الوضوء مولات  
بدون السند ولا لا امتثال في الوضوء وان عصى به فانه في واجب حركه نذر ان يجمع الاستدانت او قلنا انها دون السند وقلنا بوجوب المولات  
في غير وضوءها اذا لم يوجب المولات انا صالة لكونه وضوء شرعا رافعا للعد وتبطل البطلان على عدم وجوب المولات اتم البطلان بان  
خللا لما لا نرى به الوضوء والشرط للمولات بالثبات ولا يتحقق الشرط وما على ما اختاره المص من وجوب المولات لاحتياط والصحيح الاحتياط  
بها فلا احتمال للبطلان لعدم ظهور الفرق بين وجوب المولات احتياط بالثبات لان بقى بعد ذلك قد يدل على الاحتياط بخلاف التصريح بالثبات  
على وجوبها ولا لزم الصيغة ثم خصوصاً اذا قال الله على المولات في وضوء ولا يقعد بئس البطلان على غير الاحتياط وان قطع بالاحتياط ولا  
هنا بلقظ الاثر في البطلان ككثرة لعد الخلل لان بقى الوقت ولم يثبت بالسند وروى عن الصادق ع في الاحتياط والاحتياط والاحتياط  
في السند وبيانها كالتوالي استغفار وهو لا يثبت لان معظم اهل الكوفة على ما روى في السند والرسغ او قبل بمرافعة ثلاثين او بجملة الخلق  
والنصوص على الاحتياط الاستدانت مضمرة في مواضع منها عند الوضوء للاختياط القول بالثبات والرسغ في جميع معوية بن عمار عليك بالسؤال عند كل وضوء  
ولكن قبله فان لم يفعل فبطل القول الصحيح للتحليل خبير لا يثبت قبل ان يتوضأ قال اربابنا في حديثنا قال بئس ثم يمتنع من ذلك قوله وهذا  
معنى قول الشبهة ان قبله بطل وبعد ويمكن استحيائها مطلقا لافلا الاحتياط بالسؤال لكل ضلوا عند هذا الظاهر ان ما فعله بطل وضوء كل ضلوا  
فهو لما وعدنا واستظهر في الذكرى تقديره على غسل السائل لهدا الخبر يتأخر دخول غسلها في الوضوء وفي عمل يومه وبلد الشيخ فان اراد النقل  
متممها واستند في ذلك فان اسناك ولا كان افضل والعبارة الخفية ان يكون من سنن الوضوء واحتمل في نهايتها الاحكام كونه سنة براسنا فلوندره  
دخا على الاول في ذلك قوله ولا السؤال شرط الوضوء وادناه الاستدانت بالاصح لخبر قوله ع والرسغ في خبر السكوني في السؤالات والرسغ عند  
الوضوء وسوءك وبعضنا الشجرة افضل لا يبلغ في الشبهة فذكرنا ان الكثرة شك الى الله عز وجل ما نلقه من انفسنا لمشركين فاحمى اليافري باقية في  
مبدلهم فوما يندفع بعضنا الشجر ويشرحون كان بالرسغ من الفضل او غيرها للصائم كما في القبة المقنعة والنهاية واللبس والناظر والحام  
يع ويترك الغمونا وخصوصاً في الجلبه لئلا يصح الصائم بالماء وبالقول شرط فقال لا بأس وخبر موصي الى الخليل الذي في سؤال الرضا ع السؤال في شهر  
منها فقال اجازة قبل ان السؤال لربطه بخل بطون غير الخلق فقال الماء للمصنوع من رطب من السواك لربطه فان قال لا بد من الماء للمصنوع من رطب من السواك

الوضوء  
في كتاب  
الطهارة

في كتاب  
الطهارة



# كتاب الطهارة كفا للفتل

الطهارة  
في كتاب  
الفتل

بفضلنا ذلعت في الشائبة بياضها والمرأة بالعكس منها كما في المبطون والناية والغنية والاصحاب والاشارة والشارع وفي الغنية والذكورة الاجماع  
عليه في الشرع ابداه بالظم بالكه الاول وبالباطن بالكه الثاني والمرأة بالعكس الاكثر منها في الشيع في غير المبطون والناية والفاضل في النافع  
والمنهي على خلاف ابداه الرجل بالظم والمرأة بالباطن كقول الرضا في خبرين يرفع فرض الله على النفس في الوضوء ببدان بياض اذ عرت في الرجل  
بظا الدراع فيجوز ان يرد وبالبند البند العسله الاولى ويجعلها على الخبر ان يرد والبند العسله كنهها كما في الشهد وبوقاية ان يجعل  
الشيع والوسيلة الجامع استحبابا وضع الرجل الماء على ذراع غير المرأة بالعكس زاد ابن سبيل جعل العسله كنهها كواجب الوضوء من الغاية  
من وجبة لا خلافتنا في عدم الوضوء والاستحباب ما اطلع به المعظم ونظف به الاختصاص والمدة رطلان وربع بالعراقي ورطل ونصف بالمكاري والمدة  
في الرطلان ثمانون درهما وهي حد وشعور شفا لا فائدة ما نكث واثنان وشعور درهما ونصف في زكوة الاموال من الخبرين المنهين في الرطل  
لشعور شفا لا وهي ثمانون وعشرين درهما واربعه استبان درهم وحك في اليك اربعة وفي خبرين هم تحت الحكم اعلى الحسن العسكري ان الرطل ثمانون  
وحشم وشعور درهما وفي خبرين حفض لم يرفع عن العسله ان المدة ثمانون درهما وفي خبرين في المقيع وعمران كان المقيع من ثمانون  
بنكث اكمه عند ارماد سبع قال الشهيد هو بعد الفرض فلك يقرب ثلث الكف لكل عضو حتى يكون مقدار التسع مدا وقال ان الماء لا يكافيه  
الوضوء فيمكن ان يدخل منه ثمانون استنجيا وابداه بفعل المبلو من سبع مع قوله لا ين الخفية ابداه ثمانون من النوضا للخلو وتبشيرة الفتا وفاقا  
للاكثر في صحيح مغير بن وهب لا الصم غير الوضوء فقال شئني قوله في خبر صفوان الوضوء شئني وفي خبرين بكر بن ابي سبيل  
من الوضوء في غير موضع يوجب على الثنتين وفي مرسل عمر بن ابي المقدام ان لا يجبت من ربعان توضع اثنتان وقد توضع رسول الله صلى الله عليه  
واله اثنتان اثنتين وفي مرسل الاحول فرض الله له الوضوء واحدا ووضع رسول الله صلى الله عليه واله لثلاث اثنتين ويجعل الجمع افعلا  
كل غسل يغفر بين والحد يد والاوك لان الرابع ان الوضوء عسله وانما في الاخير لا تكافى الغنية والاشارة والاصحاب والاشارة والاشارة والاشارة  
لخلاف في الخلاف عن بعض الاصحاح كون الثانية بدعة والغير في الكه الثانية على ما لا يوجب عليها وهو قوي لا يصل الوضوءات البينة خصوصا  
وفي بعضها هذا وضوء من لا يجتهد في الوضوء في نفسه متوقفا الصم في مرسل ابن ابي عمير الوضوء واحدة فرض  
واثنان الا بوجوب الثانية بدعة ولابد اكثر من عمر ما كان وضوء على الامرة مرة وفي خبرين في بعض الدار والبريطاني نوادها علم الفضل في الحد  
وفي خبر لا شمس الذي رواه الصدوق في الخطا هذا خبر لم يمتك ما رواه الله هذا استبان الوضوء كما امر الله عز وجل في كتابه الشاطن عسل الوجه  
البند الى الرغبتين ومتبع الراس والصددين الى الكعبين مرة مرة مرتان جابر بن خبر داود الذي رواه الكشي في معرفة الرجال ما اوجبه الله في حد وثمانون  
البهار رسول الله صلى الله عليه وآله عليه مرة مرة فاضا هذا وضوء قبل الله لثلاث ابداه والاشارة في الغسله الثانية ولها بدعة لقول الصادق عليه السلام  
فيما مر من مرسل ابن ابي عمير انها بدعة وفي خبر داود التي من ثمانون ثلثا ثلثا فلا خلاف له ولداود بن زريق فوضا مشهورة ولا شريك له فانك ردت  
فلا خلافك والوجه في الوضوء بها كما في الكافي والخبر في الملح والاشارة وكرة والمنه في نهابة الاحكام والدين والدين في سنن اهل البيت ولا يبد  
الفتا في الاخير في الهمس تلك الا خلاطنا بلوالاة انا وجبنا لها وابطلنا الوضوء فيها وبوقاية الخبرين وخصوصا الاخير خلافا للشيخ قال لا  
لا يفتك عن ما الوضوء الا حيلة وقال المقيدان الثلث تكلف من زاد على ذلك ابدع وكان ما رواه في المصباح في المراتب لا يوجب وقال ابو علي ان الشيع  
زباد لا يجرى حجاج البهاري في مصاب الشيع ان ما زاد على اثنتين تكلف غير خبري والظن اراوت لا فسادا في الذكر في المصباح عند اوجوبه والاشارة والاشارة  
والاصل الوضوءات البينة قال الشهيد ولا يجرى عن شئ واستحب الشافعي ثلثه واوجبته سبب التبتة ثم الشيع والاشارة وابتاهرة وادرس وضوء الخبر  
وابن ادرس على انه بدعة قال الشهيد ويمكن حمل كلامهم على المعنف عشرة وكرة انما كثر معتقدا وجوبه عند حلوله وتطل وضوءه ولو لم  
يعنف وجوبه فلا بأس فلك كذا ان اعتقد استحب اثم وقاسمته الوضوء في خبر غير الذي ذكر في الاختلاف فيها واما المصباح الحرة فلك اعتقدا  
الوجوب والاشارة فيها هو الوجه كما في كنه الشهيد ايضا وفيها الكهنة لا تكلف صلاحة البهركه الاستحباب من يقبله الماء على بداه لا على  
اعضا وضوءه فانه توضع للاختصاص لا بأس باستحباب الماء الاصل والمخرج عن الضوض لخصيتها الصب فعلم عليه السلام والتمسك  
وقا قال ابن سبيل وفي كتب الشيع والوسيلة والاصباح استحباب تركه وذلك لقول الصادق عليه السلام في خبري كبريتان وغيره من ثمانون  
وتمنديل كنبه حسنة وتوضوا ولو تمندل حتى يجف وضوءه كنب لثلاثون حشم وفي صحيح محمد بن مسلم وغيره في قوله عنه وفي عدة اخبار  
ان كان لا يهل المؤمنين عليه السلام خرفة كان يجمع فيها وجهه اذ توضا وغاسل يهل من الفضل في ثمانون غساقا على الميت اذ توضا للضوض  
سبع وجهه باسفل منه بغيره ثم قال بالاسم جعل افضل هكذا فاني هكذا افضل ويجوز التولية وهو في الوضوء بصبغ الماء على اعضا الوضوء  
كلا او بعضا وان تولى هو ذلك لخبثا لانه الامور بافضل المصباح والوضوءات البينة مع قوله صلى الله عليه وآله لا يهل الله الضوض الا بغير  
لوجوب تحصيل البقايان بارتفاع الحد والاجماع على كنه الانضباط والمنه في ان عدا بوعلى تركها من الشيعيا الفصل الثاني في احكام  
بشباب الوضوء الضوا ومظم والظنون والوجب للجهل اجماعا وشك كانه الظن لم يفي الاقوى انه يجرى شئها عليه على الاقوى وفاقا لظاهر الشهد  
والفقهاء الكافي واحكام الروتد وابن سبيل لقوله في الاكثر لا يطهر من وجهه خيال القوي على كتاب يكون والنظير من الكفر ولكن حكم  
في الجمع عن البشار عليه السلام ان المعنى المظهر من الاحداث والجنابات انه لا يجوز للخبث والخبث في المعنى لا يجرى في بصره  
الضيق عليه السلام عن قمر الظن وهو على غير وضوء فقال لا بأس بالجلل الكتاب مرسل حرمه عن ابنه كان عند ابنه اسمعيل فقال بانه اشرف

واحد لضعف الشائبة  
او كمال الفقه لله كان  
وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله  
الامرة مرة قال  
نوعها البينة  
واله

في كتاب  
الطهارة  
في كتاب  
الفتل











# كتاب الطهارة في الشك

عملوا بالزبد بين عين العصر فاما بينهما في الزاوية الثانية وشوا عن الزاوية الاولى والاطراف الاخرى بالثلاثة ايضا بعد العصر مطلقا  
او معتقنه وان عين الشك فاما بينهما في الاخرى ويجزى عليه من قبل المغرب باعتبار معتقنه او مطلقا بين الظهيرة والضحى المذكور من ان  
تكلف محض فائدة منه ويجعل بناء على ما سبق انه اذا عين الظهيرة لم يكن له الا فضل رباعية من اخرين معتقنه العصر لشكها بينهما معتقنه بقين فكل  
المغرب والعصر فبعد للشك واذا عين العصر لم يكن له الا رباعية اخرى بعد المغرب معتقنه للشك فادفع بهذا الكلام الاحتمال بشك ما عرفت ووقع  
احتمال ان لا يجوز بقين الظهيرة لمعتقنه بل ان كان بعد معتقنه مطلقا بقين العصر لمعتقنه فكل المغرب كذا بقين الشك المعتقنه بعد المغرب فكل  
انرا ان الرباعية مطلقا لمعتقنه لا يجوز التبعين بشكل وحضوا العصر لدخولها في المطلقه بوجه ولا يجوز تعلق قوله بطلان بين الباقيين بالشك  
خاصة بناء على انه اذا عين الظهيرة والعصر لم يكن له بد من رباعية من اخرين فكل بغيره الاطلاق بخلاف ما اذا عين الشك فكله ورباعية واحدة مطلقا لا  
التي لو كان الفاش الظهيرة والمشا يجزى بين بقين الظهيرة والعصر والشك فاطلوا بين الباقيين من رباعية للزبد على قياس الحاضر واعلم ان يمكن  
جواز اطلاق واحدة فاما معتقنه من هذه المدة كما فسك او يمكن تتهيل قوله والاخر جواز اطلاق الباقيين فكله عادة خبرها على الحاضر  
المشا والعصر والتفرع جعل الوادي والبقية من مخرج من اول الامر لاطلاق الشك للرباعية اي بين الظهيرة خاصة معتقنه بالمرتب اي بين رباعية  
اخرى بعد المغرب مطلقا بين المحل للشك لا معتقنه للشك ولا مطلقا بين الظهيرة والشك كما في المشي لاحتلال كون الفاش الظهيرة كما اذا اطلق  
واشا المشك فاطلوا للشك شائنا ان يكون له بد من ثنائيتين ارباعية من لهما بين في جملتهم من مع فكل كل يعلقون  
بطهارته وانما فصل صلواته من ثنائيتين ارباعية من لهما بين في جملتهم من مع فكل كل يعلقون  
ما مضى وانما ذكره ليعطى عليه قوله واذا كره به في يومه وشبهه في اليومين من صلاته الحاضرة منها ارباعية والشك فاطلوا منها ارباعية فاما انظر لقلنا  
لهذا الغرض في صوتين الاولى وثلاثة في صوتها ثم صلوا احدا اليومين خلو وقصر صلوا الاخرين فربما على الاربع ثنائية بعد المغرب فكل حال غير المعتقنه  
والشك المقتضى فصل ثنائيتين مطلقا بين الصبح والظهر ثم رباعية مطلقا بين الظهر والعصر والشك ورباعية بين العصر والشك فكله الاخرى  
عليها ناخوها عنها او بالتحسين بين العصر الايام منها مع احتياط الفحص احدها والنام في الاخرى والتحسين احدها مع الاحتياط الفحص ونحو ذلك  
في الاخرين من حكم الاحتياط في القضاء وكذا الوشك في الاحتياط او في الاكثر لا كفاية باربع ان لم يتجزأ بقية الشك ويجعل بقية الشك في القضاء  
فلا احتياط في الغام وان كان احتياط العصر والنام وبالعكس ومثل يتجوز العصر القضاء مطلقا والصوت الثنائيتين ان يكون الشك في وقت الشك الباقي والعصر الاخرى من  
اليوم الشك واخرنا ويجوز تقديم فاشة اليوم على حاضره لا يجزى ان لا شائنا بين اليومين بعد عدم جواز نقل الشك الباقي والعصر الاخرى  
اقله يجوز لا يصل الزمان من الزبد يمكن اذا فعلها ان لا يكون عليه شيء لشك في الشك في القضاء والقصر بالفضا ويدفع لاحتلاله وقفا لانه على العلم بانه الذمة من فاشة  
اليوم ويقوى على الواسعة مظن واما على الضيقة مظن فلا فائدة للشك في خصوصه في خصوص اليومين بقصر صحا ثم رباعية غير الظهيرة ثم مغبرا بين الاول والعصر  
ثم رباعية بين العصر والشك فاشة بين الاول والعصر ومع التسوية بينهما بقية ثنائيتين من الصبح والظهر ثم مغبرا بين الاول والعصر ثم ثنائيتين من  
قضا والشك فاشة مع الاحتياط شائنا كان ثم رباعية غير الظهيرة ثم مغبرا من ردة ثم ثنائيتين بين الظهيرة وقضا والشك فاشة بين الظهر  
الشك فاشة ويجعل تعلق قوله لا يجزى قوله لهما في اي انما انظر في هاتين الصوتين لا يجوز لو جعل الجمع والتفريق ولحمها صلا كما اذا علم التفريق في كل  
يوم ثلث صلوات مع ويجوز التمام بينهما والثنان مع العصر ارباعية لهما والثنان عن الاخر مع الاحتياط محصل الباقين البرزخ وزاد في المشي على منقول  
هذا قوله بله ولوله يعلم هلها اليوم ولوقر واستمر في يوم اربع صلوات او غرامه ثلث هو عن الجمل بالجمع والتفريق ولعله لا يجوز الاربع بل وانما  
خط وحده مع محصل بين البرزخ والثلث لا مسرك وانما خزانة التا فاجتمعوا وكذا البحث لوقر صا احتياط لكل خطوطها غرضه ثم ذكر في نقل  
حكايين الطهارة والصلوات وشبهه لحد المتكلم في مثل شيخ وابنا الرج وسبب ذلك ان كان عقيب طهارة واحدة من الجنس في عادة الصلوات المتكلم فيها  
مع مضمرة على كفاية من فاشة لحد من يصعب ورباعية من مضمرة لوصلة الجنس ثلث طهارات عن ثلث احكام علم الاطلاق في احدها او مضافا  
لها قبل الصلوات فان علم انه جمع بين الرباعيتين بطهارة فان جمع بين الظهيرة خاصة صلا ارباعية صلا مغبرا واربعين من احدها الظهيرة لانه لغيره  
العصر لا بعد الظهيرة والاخرى عن العصر لشك اوله قبل المغرب فكلها والصبح بعد الجمع في البين وان جمع بينهما وبين الصبح مكل لكن يجزى الجمع  
على الرباعية لا المغرب ان جمع بينهما وبين المغرب مكل لكن يؤخر المغرب عن الرباعية من مكان العصر يجزى الصبح ان جمع بين العصر والشك باين صلا  
واربعين من الظهيرة ثم مغبرا ثم غشا ويجزى في الصبح والمشا يجزى ثنائيتين والمغرب بينا ان جمع بين الصبح والظهر خاصة وبين الظهيرة والعصر  
الشك باين وان جمع بين الصبح والظهر فلا بد من ثنائية اخرى ولا من رباعية بين المغرب بشي من الشك ثنائيات والا فان علم انه لم يجمع بين رباعية  
بطهارة كلفه بالثالث فان جمع بين الصبح والظهر واخر العصر طهارة ثم جمع بين الشك باين صلا ثم مغبرا ثم ارباعية من الثلث وان جمع بين الصبح  
والظهر ثم بين الصبح والمغرب صلا صلا ثم ارباعية ثم مغبرا وان شائنا لاجل الصوتين لزمه اربعين من رباعية بين المغرب لم يحصل البرزخ على  
المنفردة وانما حمل جمع بين الرباعية وعدمه فاشية علمه لانه لم يجمع الصلوات صلا الجنس كلها لاحتلال الثلث فيجب ان يعتقنه على المنفردة  
والاربعة والشك فاشية فاشية علمه لانه لم يجمع بين رباعية واشية علمه بين الصلوات الا في كل ذلك الحاضر ولا حكم لاشك  
هنا اذ لا بد من الجمع بين ثنائيتين ويجزى لهما فان يكون الطهارة بما ملوك للمطهر من الماذون في استعماله فاشية ملك بالاستعمال او بالاذن ويجزى  
للناس غير ملوك لاحتياطهم في الجواب العقب والنحو لا يقع وانما خلفت فاشا الصلوات انظر بالتحسين اهل الجمل في الخش فاشية رفع بالمصنوعين

في شك  
في شك  
في شك  
في شك

ثم الفرق  
مطلقا  
او العكس

في شك  
في شك  
في شك  
في شك







كَمَا الْطَّيْرُ إِذَا كُفِيَ اللَّحْلَ

المشرك  
المنه في التوفيق  
فيه وجد

على احد من الشريكين بلفظ الغسل عنهما في طهر والمعتبر بالاحتياط والمنتهى كركونهما بالاحكام وكريه وس والتفانيه استحييا للاحتياط وبلفظ اغتسلوا  
عنهما فنفذ بها الجنبه ولكل منهما الانعام بالاخر على اشكالين سقوط هذه الجنبه اشرا على عدم بطلان غسل مكلف بفعل اخر وضعفها ومن لفظ  
يجنبانه احدهما اطلاقا جنبه يعلم بجنبانه واحدهم القدر وهو انفسه من الغسل فاذا لم يمكن التناظر فيه والامور يعلم بجنبه او جنبا تاما فهو الاقوى وقيل الغنير  
مخبره الخبر وكركونه والمنتهى لمناهية الاحكام الاول وبعبارة الجدل على جسد او ثوبه المتعلق بكل حالوا لا يختص بغيره فاعلم الجنبه كافي في غير المعتبر لا في كل

هذا باعتبار الجنبا وإنما باعتبار النجاسة فحكم ما تقدمه من المبطونين في نفل الإحرام بقضه كل مخلص لها من عند غسل الغسل من جنبا ولو من  
غسل بزع حدث الغسل وفعل لحظا واحدا للشهيد بتداع نزع الوضوء الضلوع في غيره وفي التخصيص بعد الضلوع من آخر غسل وفور بعض من المأخوذ منها  
أذا جاز حدث الجنبا بعد الغسل لا جرم من غير شعوبها ومن آخره من أن ينع الثوب وأخر غسل أن يرضه ولو خرج من الرجل من المرأة بعد الغسل لم يجز  
عليها الغسل إلا غسل والنصف الإجماع إلا أن يعلم خروج منها ماء والحق في نهائ الأحكام الظن بأن تكون ذات شعوب وجوبها على ما نصبت به شؤها الغلبة  
الظن بالاختلاف وأخطأ الشهيد إذا شك قبل بوجوب اغتسالها ما لم يعلم كون الخارج منه لا لا غسل الخارج من التكلفان يتعلق به حكمه إلا أن يعلم  
المسقط ولا يجزئ وأطلق ابن إدريس عادتها الغسل إذا وثق بلا علمه في نزع الصمغ في جري منضو وساجد ابن خالدان ما يخرج من المرأة أتما هو  
من ماء الرجل ويجزئ الغسل بما يجزئ الوضوء من الطاهر الملوأ والماء والنجاسة في أول النية وفي إخراجها ما من عند أول اغتساله فمقتضىه ويجوز  
تقديمها عند غسل الكفيتين المستحب قبله كافي في عمر ولا يجب أو كذب التحقيق بناء على ما روي فيه ما من وضوء الأولين وفي الشرائع والتذكرة وفيها الأحكام  
على استحبابا ويجب كونها مسندة للحكم الأخره كافي في الوضوء إذا لم يوال والظن وجوبه بدنه عند ما أخر كافي في نهائ الأحكام وكوفي والشافعي  
جميع البشر بأقل السهم ولو كالماء مع الجبر لا لا بد منه بقوله نعم ولا جنبا إلا عابري سبيل يغسلوا وقول أبي جعفر في حسن زادة المحب طاجري عليه السلام  
من جسد فليله وكثيره فضلا جازله وما روي في الوضوء من خبر استحق وقيل الدفن في المقبرة والتها على الضرورة ولا بد جازا من جوازها على عين البشر في  
بصل الماء إلى جانب الشتر وان كفت ولا يجوز غسل الشتر كجزء الوضوء غسل الجبهة والكف والمسح على الشتر المحض بمقدار الرأس فقط لا لا جازع الكتاب  
لأننا لاسلم الوجوب إلى الجبهة ومقدار سبع الأربعة الشتر بها والغالبية غير الأصل لمحاو في الشتر نحو ما روي في الوضوء مع قوله صلى الله عليه وآله لا تحك شتر قنبرا  
ينلو الشتر وانفوا البشر وما روي عن الرضا ومهر الشتر ما نال عند غسل الجنبا فانه يترفع عن سوا البدن والبرهان تحت كل شتر جنبا من بصل الماء مغطها في الو  
الشتر كلها داخل أذنك باصبعك وانظر لا يبق شتر من رأسك لحبك لا تدخل تحتها الماء وكذا يجب غسل كل ما بصل الماء إليه أي جميع البشر أو  
غسله واليد شتر بمقدار اليد والظن لا يبرأ من الخيل أو داخله يكون في الخضر غراب شتر عن كذا النجس إذا اغتسل من الجنبا بغير صفرة الطب على الجسد  
وذلك لأن النجسة أمر من أن يجسد من الماء صبا على الجفاهن وخبره فيتم بالمعروف والرضا غير الرجل يجزئ بغيره بدنه ورأسه المخلوق والطب والشعر  
المكدم مثل علك الروم والظن لا وما الشبهه يغسل فاذا فرغ وجده جسد من الرأس المخلوق والطب عبق قاله لباس خبر غير آخره في النجس يغسل على  
جسد ما هو عظم لا يبرأ من الماء قاله لباس بعد غسلها لا يبرأ من الماء الذي لا يجزئ الجنبا في الظن من الجنبا يغسلها على الرأس والظن أنها  
أقلها بغير من النجس المتعلق على جوارحه على أحوال تنقب في الأول النجس من الشبهة لا البيضة بعد غسلها واحتمال أثر المخلوق في النجس الواحدة والنجس  
الزيت تقدم غسل الرأس إجماعا كما في الخلاف في شذوذها والتذكرة ولقول الصمغ في حسن زادة من غسل من جنبا فلم يغسل ستم بدنه إلا يغسل  
رأسه لم يجد بدنه من إعادة الغسل وأما صحيحه فثبت لما أن الصمغ أصابا بين مكنه والمدين من الجنبا لم يبرأ من غسلها فغسل جسد وترك رأسها وقال  
لما إذا ارتفع أن ترك في فاعل على شك فمع مضافه صحيحه لم يبرأ من غسله عن ابن مسلم عنه عن أن قال فاصبته بها فغسلت غسلت أسحب مسحا يزيله لا يعلم  
مؤلفه قاله إذا حدث الأخر فاعل على جسد يتم على غسل جسد من النجاسة لا للغسل وحمله التبع على وهم الراوي والوقت هنا من الرأس كافي في المقننة وبر  
وكب الشهيد ومقتضاها الكافي والفقيه واليه تقدم من غسل الرأس الأصل العنق يمد عليه حسن زادة إلا في الأشقاء غسل كل من الجانبين من  
رأس العنق ويجزئ إذا وصلته غسل الجانبين من جميع بدنه من أصل العنق إلى تحت القدم ثم لا يركن كما هو المصنف وفي المعبر اتفاق فقهه  
عليه في ذكره والفقيه وطه الأصبغ والخلاف في النجس على في النجاسة وفي النجاسة في طهوه وإن الوضوء إلى لو كان وضعه غير هذه  
لعمدة الشبهة فأنواع عليها فاضتهن ومانطق من الجنبا إعلان غسل الميت كغسل الجنبة أو قد وعرض الشبهة هذا الترتيب في الوضوء بعد إيجاب هذا الترتيب  
إذا قال علماء بعد الفراق على جميع البدن مكان أفضل في الكافي بعد هذا الترتيب في غسل الرجلين وقيل بغيره في كل جانب يغسل وجعله ثم قال فان نزع  
عائش من غسلها وظاهره يغسل إلى الماء فلا ينع بارائه الماء على صك وظاهره وفي الفقيه فان نزع بقائهم من غسلها وظاهره يغسل إلى الماء يغسله والأشياء  
لا يبرأ من الماء كحد وظاهره غسلها وما الكل غسلها بعد غسل الجانبين ولو لا لفظة لا يجزئ لا بد من غسلها فله يكن في الترتيب الظن نهائ في الذكرى على  
لا يجزئ مع فله الماء بالصمغ الرأس وأما المبدأ على أن يغسل الماء الفخذ من الرأس على الجسد وأنه قال ويضرب كفتين من الماء على كحد وشا بطه عن  
بفضل مثل نك ككف لا يبرأ ويذبح بدنه في كل شتر جازا إلى الماء حتى يغسل الظن جلد الميت على شقة الأيمن كلفه هو ويطأ بترده اليد على  
لا يبرأ إلى طرف أصابع اليمنى من تحت الطير وأدناه ولا يفرق في نكس غسل الميت ويفعل ذلك بشقة لا يبرأ حتى يكون غسله من الجنبا كغسله الميت المصح على  
فعل ذلك برهان كان في من الماء بغيره فاضها على جسد وابع بدنه من الجنبا على سائر جسد ولو لم يصبه صك وبين كفتيه بالماء إلا اقترافا في بقاء  
عدا الذي يغسله رأسه كجسه تلك على جسد أو على جسد من الماء ما لم يعلم أنه قد رقت على شاة جسد أخره وغسل جبه حتى يعلم أن الماء الطاهر من النجاسة

الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً يضيء  
القلوب ويهدي  
السلوك

الفضل  
المعالي  
عبد  
عزیز

# في بيان غسل الشبّاخ

قد وصل الى اسفلها اشهر هو كما لا بد على الشرب لا ينقذ وما ذكره من امر اليد على اليد بقا للتحديد من الرأس كفتين من الماء على الصد  
واليد على الشرب لا بد ولشبهل جريان الماء عليهم جواز ان يحسب كل واحد على اليمين منها من الغسل وخوف الصم في جبهة ثم يصير كفة  
من ماء على صد كفتين كفتين ثم يفيض الماء على جسد كله وقوله فان كان يقر من الماء بقية فاما هنا على جسد بمثل ان يريد بها الوضوء ان يريد  
الافاضة على الجانبين بالشرب بعد ما فاض من غسلها كالدهن او قريبا منها والافاضة على كل جانب بعد غسله كل وان يريد ان يترك من غسل  
الجانبين كل عند فاض الماء فان كان يقر من غسلها على الجسد الشرب ثم ذكره مع كثرة الماء لا خارج الى صدر الصد وما بين الكفتين  
بالشرب وقال الشهيد ظاهر سقوط الشرب في كونه نادر وشبهل ومعه في خلافه في جسد اليد بعد ترديد غسل الاعضاء الثلاثة ثم جميع البدن  
المريم بعد ذلك ثم يفيض الماء على جسد فانه يترك منه شعير فيجمل الشرب على الجسد بالترديد يكون بين الماء فاض من غسل الاعضاء الشعر  
بالاستيقاظ والعور وان والشرب نابع للجانبين فضعف كل من اليمين واليسار في الذكرى لو غسلها بغير القوة مع احدهما فالنظر الاجزا  
لعدم الفصل لغرض من مناع الجلب غسلها مرتين في الاغنية فيجوز غسل العورتين مع اي الجانبين شاء والاولى غسلها مع الجانبين ولا يجزئ  
شي من ذلك ولا يجب في بدء في كل من الرأس والجانبين لا على الاعضاء بقول الصم في صحيح ابن شهاب اغسل اليدين قبل غسل الاعضاء في  
ظهره ليجب بالماء فاعلم ما كان عليك لو كنت ثم سمع تلك التعبد لا ان يكون ارتس على ما فيه الغم فيما بان وترثه غيرة التي والاول  
بينما الحجة اذ ليس فيه شبه وان الفاضل اصا واستظهر في ذلك كذا في الجنب اغسل الاعضاء لا على الاغنية من الشرب لان الغم من غسل الشرب  
فصل تلك فقلت بوجه قول الصم في حسن زادة كافي المعتمد المذكور وفي الكافي في الشرب: مضموه منك من مرتين وعلى منك لا بد من  
فان عكس غسل لا بد من اليمين او بعضه واحدهما قبل الرأس وبعضه عارضا ما يحصل مع الشرب مع سبب الشرب لا اجزأ الا اذا قدم عند  
غسل الشرب على الجنب ولا بد من جبهة مع الرأس في الماء بل يكفي انما هو واحد بالصفة وفي الاجماع واقتضا لا يستيقظ ان يترك حكا لانه خارج  
الماء حكم لا ولا ينفذ في راسه ثم لا بد من الشرب ولو قال الشيخ اذا فرغ من حركه لا ولا سنها راسه ثم اليمين ثم الاغنية يكون مرتين كان فلهذا في راسه  
من الماء لا ليس صدقا قال وكان نظري انه ما دام في الماء لم يحكم بتقدم بعض على الاخر وفي من عكس ذلك هذا وعلى الجانبين عند غيرة في الجنب  
بل اخر انما يغسل احد الجانبين مع ما حكا في طه ولا يصح ان يغسل الاغنية في الشرب حكا وحكا الفاضل انما يغسل يديه مما بان فهو عند  
الاغنية غسل راسه ثم اليمين ثم لا بد من الشرب في الكل الاصل هو اجزاء الرأس من اجزاء الشرب مع الماء ثم وفي الاغنية من اجزاء الشرب مع الماء  
فلا بد من بعض غيرة من اخره ومن اخره لا بد من الشرب في طه ولا يصح ان يغسل الاغنية في الشرب حكا وحكا الفاضل انما يغسل يديه مما بان فهو عند  
او وقتان الشرب لا نفس السام حتى يفارق انفسا جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
اخر وهكذا الى ان يغسل اخره او جبهه لا بد من الشرب في طه ولا يصح ان يغسل الاغنية في الشرب حكا وحكا الفاضل انما يغسل يديه مما بان فهو عند  
يكون المعنى ان الماء بالثلاثة حاطة واحد اي لا يفرق في الشرب اي لا يفرق من الرأس من الرأس في الشرب حكا وحكا الفاضل انما يغسل يديه مما بان فهو عند  
لا يغسل في الاغنية حاطة واحدة لا حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
الشرب لا يغسل على جبهه من الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
قال ان كان يغسل الاغنية باسء اجزاء ذلك من الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
وهما في الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
او ليس سقوط الشرب في شئ من ذلك للاجتماع على اعتدال الا في الاغنية وفي وجوب غسل الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
وتد الاغنية ولا حاطة في الاغنية من غسل الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
على جواز تركه الى يقبض شرب بوجهه لا بد من الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
بما معها الرجل فيحس في الغسل اغسل ام لا في ذلك ما جاءها فاضل الغسل وهو لا بد من الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
وجب الشرب والغسل وان كانت راسه بالمقهور وامكن الحمل على الجنب او لاغنية بالوضوء او زادة وجب الجنب لكان انما يتأتى او يتأتى بالادلال على  
وجوبه لغير انما يشهد بوجوبه في الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
فقد وجد الغسل المهر اليمين والجوارب كلها كالمهر عليها لم تلم من نام فليشربوا اذا خفف الوضوء وجب الوضوء غسل الجنب باليمين واليسار على اجزاء  
اسباب القائم منظر من الجنب وهو يعطى الاغنية باليمين الذي ليس فيه شرط باليمينه وقد منع الاجماع ثم في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
هنا على وقت الشرب بوجهه لا بد من الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
الاغنية مناهو لا بد من الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
وان لم يفعل فليس عليها شئ اذا غسلت غسل واحد للخص لا يثبت او جبهه وعذرا على شاة ان يغسل يديه مما بان فهو عند  
فيلف الغسل الجنب وافضل من ذلك لا بد من الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب  
مع ارتفاع الجنب لانه مع صفات الشرب انما يتأتى بوجوبه لا بد من الشرب حاطة الماء جميع البدن دفعة واحدة فمن لا يقبض في الاغنية فانه يغسل في الاغنية ثم يغسل في الشرب

في بيان غسل الشبّاخ

في بيان غسل الشبّاخ

في بيان غسل الشبّاخ

في بيان غسل الشبّاخ























# كتاب الطهارة

على الأهل ما ووالأرشاد ونما هذا الأحكام كالنكاح اختار في المنع عدم اعتبارهن وفي المصير الرجوع الأمر أن اخصر لم ينفذ ولا دليله وإن شك  
 بغلبة الظن بأنها كقراؤها كما يغلب بها ككسائها منعنا فانا لما كلة في الطباع والجنسية ولا يصل بوجوب الظن بذلك ولا كذا التناسل في الفاعل الشهيد  
 وإن نقول لفظنا هذا دل عليه فان الاضافة بقصد بادى ملائمة قال ولما المشاكلة دفع السر الحاد بالليل يحصل غالباً في المنع لمكان  
 أن تبقى الغالب الخائن المرأة ما ذارها وناسيه بقول الصادق ع في مرسل يونس أن المرأة أول ما تحبض بما كانت كثره الدم فيكون حبضها عشرة  
 أيام فلا يزال كلما كبرت نقصت حتى يرجع إلى ثلاثة أيام قال وقوله كلما كبرت نقصت دل على تواليه على الأيام على الأعمار غالباً لاختلافها وأما آخر الأوقات عن  
 الأهل فلا نقا لا عشا على الأهل يومين ويبار الأهل من ثمانية أو المصريح به في خبر أبي بصير ثم انه وخبر ابن مسلم بنصاً على الكفاءة ببعض النساء  
 كما يهبطه فصار من قصير على فداهن مع عدم اتفاق نقا من غالباً وما عدا في هذه اعتباراً لاختلاف الجميع مع أن اعتبار الجميع بوجوب غلبه الأجسام  
 والأوقات من رتبته من بعد وخلافه ظاهر نعم خبر ابن مسلم فان كن نساءها مختلفات فأكثروا حبسها عشرة أيام وأقله تلك الأيام ومن ذكر الاختلاف  
 عندك به وبفقدان الظن مع الاختلاف ويمكن إرادة الاختلاف لربيل للظن فلو اختلفت لطيفة الفرية والبعية اعتبر الفرية كما ذكره الشهيد  
 ومعه خلاف في شاذ بنية واحدة اعتبر لا غلبه قطع به وفي هذا الأحكام الأقرب منها مع اختلاف في انتقال إلى الأقران إلى الأكثر من الأثواب ولو  
 كن عشرة فافترقوا في بعض الأوقات وكذا الأقران مع احتمال الرجوع إلى الأكثر عملاً بالظاهر ثم قال الأقرب اعتباراً بالأقرب مع تفاوت كاستبان  
 فلو اختلفت فالأقرب دها إلى من هو أقرب إليها ثم قال لو كانت بعض الأقارب تحبض لست بالآخر سبع حمل الرجوع إلى الأقرب لمحصل الاختلاف الرجوع  
 إلى الست للجمع الاحتياط فان فقدت أو اختلفت محبضتك والمضطر فيه كل شهر بسبعة أيام لما في مرسل يونس من قوله صلى الله عليه وسلم الملبس بالمحبة  
 في كل شهر مرة علم الله سنة أيام وسبعة ثم اعتلى وصوت ثلثة وعشرين يوماً وقال الصادق ع وهذه السنة التي اسمع بها الدم أول ما نراه اضيق قتها  
 سبع وأضيق طهرها ثلث وعشرين وقوله ثم وان لم يكن لها أيام بديل ذلك استحاضة أول ما نراه ثلث وعشرين وقوله ثم في المحبض في  
 القافة للمحبض سنة الشبع والثلث العشر في القضاء على النكحة كما ذكره لاقتضار الصاق عليها علمها واحتمال كونها روى على كونها سنة على  
 الله عليها في الظاهر الفخيم مع إمكان كونها جزءاً في النافع ومروكاً وهما في الأحكام إنما يجمعان السنة وسبعة وفي كذا الشهر وكذا في أن  
 المبدأ يحبض بسنة وسبعة وأنه لا جماع على روايته ذلك وفي الشرايع يحبض المحبرة بأحد هما بالسنة بسبعة وكان العكس ظهر فكانه راو محبض كل منهما  
 بأحد هما لكن انقصر في المبدأ على الاضيق في الشعر والمنه في كل منهما سنة أو قال وان محبضها بسنة أو بسبعة قول آخر احتضاً بثلثة من شهر  
 عشرة من آخر لقول الصادق ع في خبر ابن بكير المرأة إذا رأت الدم في أول حبضها فاسم الدم تركت لصلوة عشرة أيام ثم فصلت عشرة يوماً فان اسمها الدم  
 بعد ذلك تركت لصلوة ثلثة أيام وصلته سبعة وعشرين يوماً وفي الاحتجاج على روايته ونزل الخبر في الأبداء وهو ثم في الخبر حبضها في الشهر لأول  
 خاصته بعشر ثم بثلثة في كل شهر كما قاله ابو علي بل كونا لعشر كلها حبضاً في الشهر لأول غير معلوم فصارت المحبض في كل شهر بثلثة كما تحبض عن المعبر وما  
 ذكره من محبض كل منها بأحد الروايتين موافق للنافع والشرايع لأن فيهما ما ذكره السنة أيضاً على ما سمعت في الجامع محبض كل منها بسبعة أو ثلثة عملاً بأدلة  
 واليقين وفي لهما في خبر المبدأ خاصة بين السبعة والعشر في الشهر لأول والثلثة في الثاني وان المحبرة نزلت الصور والصلوة كلها رأت الدم وبفضلها  
 كلها رأت الطهر في ترجع إلى حال الحيض يعني أن نعرف عادتها وكذا في الاستبصار والبصيرة المحبرة وذلك الخبر في بصير الشافعي في الدم خمسة أيام  
 والطهر خمسة ورأت الدم أربعة أيام والطهر ستة أيام فقالان رأت الدم لم تصل وان رأت الطهر وصلت ما بينهما وبين ثلثين يوماً فادمت ثلثون يوماً  
 وإن لدم ما صبيحاً اعتسلت واستغشفت واحشيت الكرسفة وقت كل صلوة فإذا رأت صفرة توضأت ولفظ هذا الخبر في نوى الغيبة المصنوع وهو  
 خبر يونس في بعض سألته عليه السلام في الدم ثلثة أيام أو أربعة قال ندع الصلوة فقلت فما ترى الطهر ثلثة أيام أو أربعة أيام قال فصلت ذلك فانه ثلثا  
 الدم ثلثة أيام أو أربعة قال ندع الصلوة فقلت فما ترى الطهر ثلثة أيام أو أربعة أيام قال فصلت ذلك فانه ثلثا ثلثة أيام أو أربعة أيام قال ندع  
 الصلوة تصنع ما بينهن وبين شهر فان قطع عنها ولا في غير الأربعة السخاضه ونصها الشيخ بالمحبرة جميعاً ما بين ما روى في المبدأ ولا بد من تعقيد  
 ما في غير تمامها من رأت الدم خمسة أو ثلثة أو نحوها مما لا يزيد على العشر ثم إنما فصلت المحبرة على ما بينهن وبين شهر ثم احتل في الاستبصار أن براد الدم  
 بينهما ما يصنفه المحبض بالطهر ما يصنفه الاستحاضة وفي هذا اختصاص المحبض بالمضطر بسبعة كل شهر أو بثلثة في الشهر لأول وعشر في الثاني والمبدأ  
 بسبعة خاصة وفي قول الجواز المعقول والممكن والأصح العكس لأن في ثلث المبدأ محبض بسنة وسبعة وثلثة وعشر وفي البصيرة قطع خبر المبدأ  
 بين السبعة أو الثلثة والعشر وقال الزم المحبرة العلم بالاحتياط والجمع بين على المحبض والاستحاضة كما نأى في الكتاب حكم المحبض بسبعة في كل شهر رواه وكذا  
 ابن خزيمة لكن لم يذكر رواية السبعة في المحبرة وفي موضع من البصيرة المبدأ ندع الصور والثلثة كلها وإن لدم وتعلمها كلها رأت الطهر في انقصر  
 لها عادة كما قال في خبر الاستبصار للمحبرة واستدل عليه بأنه روى عنهم عليهم السلام كلها رأت الطهر وصلت كلها رأت الدم تركت لصلوة إلى ان تنظر لها  
 عادة وفي موضع آخر منه كافي المصنف من جعل عشرة حبضاً وعشر طهر في المصير أن لو حبض كل واحد منهما ثلثة أيام لانه يقين في المحبض  
 وصل نصيبه الشهر اسقطها وأعمالها الأصل في لزوم الغيبة واستفاد المحبرة من خبر محمد بن عيسى والأركان الشبهة الشهر في المبدأ والامتناء بمضمونه  
 حق ما جاء به فيها قال وبؤنه ان حكمه البارئ لجل من ان يدع امرأته ما يهتبه بل يلوى في كل ثلثا ومكان ولم يبينه على لسان صاحب الترجع وفي  
 الكافي محبض المحبرة بسبعة كل شهر وان المبدأ إذا رأت الدم صامتت صلت فان قطع الدم لاف من ثلث طهر محبض وان ستم ثلثا فهو خاضع وكل  
 رآه بعد إلى تمام العشر فهو حبض فإذا رأت بعد لعشر ما هي صاخضة إلى تمام العشر في ثلثا فان رأت بعد وما رجعت إلى عادتها ثلثا فتمت استحاضتها

من ثلثي السنة  
 جمع كل حبض  
 في كل شهر  
 أو أربعة  
 عشر يوماً

في كل شهر  
 أو ثلثة  
 أو أربعة  
 أو خمسة  
 أو ستة  
 أو سبعة  
 أو ثمانية  
 أو عشرة  
 أو عشرة  
 أو عشرة  
 أو عشرة















كُنَّا الصَّامِتِينَ

[illegible]

مكتبة  
فخري  
الشيخ  
الشيخ

غسل الجنين

الحاج حسين  
جليل















# في حكم المسكن

في حكم المسكن

والله اعلم  
ورفعني محمد بن الحسن  
والمسلمون في كل يوم  
والمسلمون في كل يوم

والله اعلم  
ورفعني محمد بن الحسن  
والمسلمون في كل يوم  
والمسلمون في كل يوم

والله اعلم  
ورفعني محمد بن الحسن  
والمسلمون في كل يوم  
والمسلمون في كل يوم

في حكم المسكن

والله اعلم  
ورفعني محمد بن الحسن  
والمسلمون في كل يوم  
والمسلمون في كل يوم























# كُلُّ الطَّمَنَاتِ

مَنْ جَبَّجَ  
بِهِ لِقَائِهِ  
فِي مَدِينَةٍ  
مِنْ مَدِينَاتِهَا

على استثناء الشهيد لعرض النع من غسله هو المفقود في الجملة المسلما او يحكم من الاطفال والمجانين بين بك الامام كما في المغنم والمراحم الشرعية ونائبه  
كافي وبه والسرير والوسيلة والمهنة والجامع والمنه في المراتب الامام ما يعين النبي في اوق كل جهاد حق كما في المضرب والغنية والاشياء وظاهر الكتاب في غسل  
في ذكره وبما لا احكام ورجع في الذكر له هو الشهيد في قول الصادق ع وحسن بان بن تغلب لاني يقتل في سبيل الله بدفع في ثيابه لا يغسل ولا يغسل  
الرجل الا يغسل كل المولى العزقي راكبا السبع كل شئ الا ما مثل بين الصفتين وفي غمومه نظروا ولا حول الا من الغسل قبله في الاصل في مولى المسلمين  
وجوبه ثم انما يشهد في الشهادة ان مات في المعركة فان نفعها ما به رفقوا وانقضى المحرم به رفق عسلا لانه لم يمت بين الصفتين ونحو قول الصادق ع في جبه  
ابان بن تغلب لان يكون به رفق ثم مات فان يغسل بكن في جند وفي حنة لان بدركه المسلمون به رفق ثم يموت بعد فانه يغسل بكن في جند وفي حنة  
وفيها انه يكتفي في جود الغسل او اكره جوا وان لم يغسل المحرم لا يغسل من المعركة كما في التمسك والذكر به وكان يفتي في غسل المغنم المقتول بين بك الامام  
الامان من قتل في ان قال وان لم يمت في الحال وبقي ثم مات يغسل لك غسل وكن معذورا في الشهادة لو جرح في المعركة ومات قبل ان يغسل المحرم يغسل  
فهو شهيد في الشيع وهو حكيمة وكفى النبي صلى الله عليه واله ان قال يوم اُخذ من بنظر من فعل سعد الربيع فقال رجل انا انظر لك يا رسول الله فظفر  
جر مجابهة من فقال لان رسول الله صلى الله عليه واله انظر في الاموال فان بلغ رسول الله صلى الله عليه واله عليه والبعثي السلام ثم قال له  
ايرج ان مات ولو ما لم يتبع صلى الله عليه واله يغسل احد منهم انما في الشهادة ان مات في المعركة او قبل ذلك احتياضا عليه عندنا وفي من غير غسل  
ولا كفى ان لم يجرعوا وما يغني عنه لا يجوز نزع ثيابه وادائها بالكن اما الزيادة على الثياب فلا بأس كما في حسن زادة واسمعتي جابر ع جعفر عن النبي  
في جرحه في ثيابه بدانة التي صديقه بها وراة بردا وباني استثناء ما به من شئ عن الشهيد فان كان غاربا او جرحه وجوبا واحتياضا من غير غسل كما في  
خبرنا بن تغلب عن الصادق ع ان النبي كمن جرحه لا يجرد يوم جرحا كما هو صريح سلا ورواين وروى طالا اكثر وفيه نظر كما في الذكر في الاصل في جرحه  
الدليل عليه من جرحه في يوم واحد لا يغسل الا يغسل ثلثا على اشكال من اطلاق النص والقنوى عهد الوحد في اعنيك الاحياء واصل البركة وقد  
ان لظان غسل الميت يقدم عليه وهو مقوم بياض الاحكام والكنه في الخط فالتص في جرحه من المرحوم والمرحومة يغسلان ويحفظان ويلبس الكفن  
بذل لك ثم جرحا ويصل عليه ما والمغص منه بمنزلة ذلك يغسل ويحفظ ويلبس الكفن ويصل عليه ونحوه ارسل في الغيبة عن امير المؤمنين ومما ينبغي  
لك في الحق عزنا الحسنة فتوايد لك وابنا عثم لم اعلم الا صوابا بانه خلافا لا طعن بالاركان مع العمل كما لا يجز في الاستثناء الغرض وان اتصل فانه لا يفيد  
العلم لا يفيد العمل انتهى فخصر اكثر ومنهم المصنف في الشهادة به على ما في الخبر من المرحوم والمغصون فورا وان قصر الغيب سارا على الاخير العجزة الشريعة  
والجامع واستظهر الشهيد المشكاة في السبب الاول بعد كافي الشهادة فيكون من اداسا والتسخط ذكر الكفن وفي الجامع الحنف وفي الشريعة شئ منها والظن  
الاحتياط وعجزة فاضل في حجة عنه بعد الغسل كما في ط والمهنة والشرائع والمغبر في نفسه لربيع وعن محمد بن قيس التقي عن جعفر ع ان رجلا اتى امير المؤمنين  
الى بنت فظهر في ان ذكر انتم رجمه فلما مات اخرجه فصلى عليه دفنه فقالوا امير المؤمنين لم يغسله قال فدا غسل ما هو مشهور طهره في يوم الغيبة  
الذكر به ولا يضر فخلل الحديث بعد يعني الاضطرار لا يملك وفي شأنه يمكن مساوئته لغسل الجنابة وهو بة في قول المغيرة يغسل كما يغسل من الجنابة وفي  
ندا خلل الاغنيا منه نظر من جوى الاغتيا السابقة كما في خبر زارة عن ابي ابي عبد الله في الميت جنبا يغسل غسل او احدا يجزى الجنابة لغسل الميت لانها  
حريشا احتضا في جرحه واحد انتهى في الاجزاء اذا قتل بالسيف في غسل لانه يغسل بسيفه فلو اغسل ثم مات حنفا فغسل فغسل بسيفه لم يجز كما وضع  
به في المتوحد في ذكره وبما لا احكام لغو لا يغسل المولى واصل عمدا الاجزاء وخرج ما قطعنا بخبره يظهر من الاحكام الاستشكال في القتل بسيف  
اخر الاستشكال في جرحه لانه اذا اغسل ثم حضر في الغصا وطالب به هل يغسل ثانيا الكفر في الاغنيا ولو تاجر رجل مسلم وفقه المسلم والكافر الذي يور  
بنفسه يغسله ذات الرحم والزوجة ولعله عتم ذات الرحم طحا ازا وركبا لانه ذكرها والكافر على فقها دفن بغير غسل فافا للمنع وبه وطا والمهنة  
والوسيلة والجامع الشريعة والاحتيا والمغبر وفيه نه المشهور في كراهية العلماء ووجه صحيح ان لا يغسلوا في الصبا وخبر الشمام عن الصادق ع واستدل  
ايضا ما اضل حجة المسح النظرا ثمانية مع الخبر هل يوم في ذكره وبما لا احكام لا يغسله كلام المغبر في كراهية العلماء واطا في موضع من غسله  
وروا الثابت جلة بن هذاهن اوطا قال الشيخ من غير ما شئ من اعضاوا والاخران وهو غصنا وبه خبر ربيع باة عن امير المؤمنين قال اذا مات الرجل  
السفر لم يمت من امره ولا ذان محرم يورنه الى اركبين ويصبر عليه لما تصابوا به نظرا في العورة ولا يمسها يابدين وبطهره وخبر جابر عن ابي عبد الله  
فيمن مات ومعه سوة ولغيره يجر جل قال يصيب من الماء من خلف الثوب تلفقه في كفانه من تحت السر وبمك اخضايد وان المحرم وجمعوا بينهما وبين  
الاغتيا الاغتيا الاول لمجملها على الغسل مجرد رجوع في الاستنصا وموضع من يتأهبها الغسل خلف الثياب يحمله كلام الحليين ولا ينافيه كلام البنا  
لاحتمال فهم لو حو لا ريب ان الغسل احو وان ضعف الخبران وقال في الشهادة اعدا وبصليا عليه من غير عصر الثوب في الغنم لغسل الصبي اكثر  
من خمس من جود الشباب ذله يكن رجل ولا ذان محرم ولم يذكر الرجل جرحا وان احمل كرا ولا تقريه الكافرة وان كانت وجدا وان محرم لانه لا عبره  
بنفسها ولا فاض لا يموت هنا كافي المساوي في بيع صلو الغسل بعد او افا على ما ذكرناه من ضرورة يغسل الكافر والكافرة فلا خطا الغسل وبويدة  
عمو اجنبا الزوجة وذوات الارحام وكذا المرأة اذا ماتت وفقه المسلمة والكافرة والزوجة وذوات الارحام دفن بغير غسل فافا للمنع وبه والوسيلة والمهنة  
والجامع الشريعة والاحتيا ووطا في المغبر لا يثم فافا للثلاثة الاخر وبما لا احكام وكراهية العلماء في كراهية العلماء واطا في كراهية العلماء على نفق نصر  
ويحمله على نفق البتم ايضا صريح طالا لانه لا يجوز لاحد ان يغسلها ولا يمسها وبغسل صفي لكان في واجتبا ما عه والشرام وذوات من رومان  
عن الصادق عليه السلام ومصر عبد الرحمن ع في عيدا واستدل المحقق بمشاهدة الغسل في لزوم الاطلاع الحرم وان قل وظاهر الجلي وجوعها من رالثبات

وَاللَّيْلِ  
فِي حَكْمِهَا  
مَعْلُومٌ

فِي حَكْمِهَا  
مَعْلُومٌ



کاملاً طمأنینہ کے ساتھ

فعلی و جہن

عَنْ عَبْدِ  
الْغُزَّارِ

فی الحقیقۃ

بکھتی

ملک  
کتاب







فاحْكُم بَيْنَهُم بِأَمْرٍ

مع كماله وفي الرخصة اليه ان الذراع ذراع الميت لمارة في غيرها وقال المصنف طول كل واحد قد وعظم الذراع وان كانت قد ذراع فلا بأس في  
ارشده فلا بأس قلت والشبر في حرجيل المضمر قال المحقق قد اربع اصابع ما فوقها ويمكن فتمه لك من ذل النافذ عليه السلام في خبر يحيى بن  
عباد توضع من اصل اليد الى المرفوعة قال الشيباني الكل خارج لثبوت الشريعة مع عقد الفاطم عن علي بن مصعب قال فقد اخل من اليد فان ضده من  
الخلاف فان فقد من اي شبر ربط كان وقال النعماني وطواله وبسطه والاصابع والشرائح لم يركل يهل المضمر ان لم يقبل على الجربة فقال عود السند  
فقال عود الخلاف ومكانه على بطلان الحديث ابي الحسن الثالث ثم يفتن بموت في بلاد ليس فيها خلع فكيف عليه السلام يجوز من شبر ربط عنه بطريق آخر  
ان كتب اليه بشايع الجربة اذا لم يوجد يحصل به لها غير موضع لا يمكن فكيف يجوز اذا عوزه الجربة والجربة افضل به جاء الزاوية في  
المفتن والمروية الحامه تقدمم الخلاف على الشبر في غيرهما انهم يحصل بها غير مراد وفي النافذ وشحه في نسخة الى ابي الصبا في نسخة

فِي كِتَابِ

[illegible]

















[illegible]

المؤمنين

فایض الجبار

[illegible]





# في أحكام المصلى

فان لو كان كفن ولا ما لم يبرع عورته طوح في العبر ثم صلى عليه بعد لتقبل له سر عورته خاصة نحو التراب واللبن ودفع بعد الصلوة كما قال ابي عبد الله  
 في من سئل عن رجل اذا لم يقدر على ثوب يوارون برع عورته بطحير وبنجر وبصق في أحد يوارون عورته بلين واجار او ثراب ثم بصلو عليه  
 ثم يوارونه في قبره بذلك لا بصلو عليه وهو مندوبون بعد ما يدفن قال لو حاز ذلك مجاز لسواء الله ثم فلا يصلى على المدفون ولا على العريان ولا على  
 خبير عمار عظيم ولعل وضعة المصلى سر عورته فيه لكرانه وضعة غار باخ السقاء وان ستر عورته كما يذكر شد البز كراهه بعنقه تحت السماء  
 لرفع الحج عن المصلين لما في سر عورته خارجا ثم نقله الى اللحد من المشقة والافان لظان لا خلاف في جواز الصلوة عليه خارجا اذا ستر عورته بلين او  
 ثراب ونحوها ثم انه يقف لأماء والمنفرد وراه الجحانة مستقبل القبلة وراسه على يمينه غير مباعدة عما اكبر ارجو ما في الجمع والمأموم قد يتباعد عنها  
 كثيرا الكثرة الصلوة وقد يكون راس الميت على يمينه ارجعه على يمينه لصلو النفس اما الوتوف في ثيابا واما الوتوف زاهيا هو كذا عندنا وادلبله  
 التاسع في سائر العمل عليه من من النبي الى الان ومن لم يمت من جوار الوتوف ما يما بنا ساعا على العائث هو كذا في الذكرى خطأ على خطأ واما وجو  
 الاستقبال قبله لا جماع ظاهره ويشهد له ما وان قتل مكالمكونه واما كون راس الميت على يمينه فقطع له لا صاحب من يريح القبلة وظ القبر  
 الاجماع عليه وسئل الصادق في خبر عمار عن صلى عليه فلما سلم الامام فاذا الميت معلوم بجلاله الى موضع راسه فقال اليس في هذا الصلوة عليه  
 وان كان قد حمل ما لم يدفن في دفن فقد مضى الصلوة عليه وان سلك سبطا في المصلو وبالي الصلوة عليه الله واما حوب عك النباعد  
 عنها كثيرا فهو صحيح في الشرايع وظ الناح والقبية منه فليقف عند راسه بحيث ان يثبت في رقبته ثوبا صلبا الحنازة وعليه لخصه من اية وبروكه  
 والشخص من الذكره وقته ولا يجوز البناء على ما في ذراع وفي رقبته وطو الشعر والمهتد ينعين ان يكون بين يمينه وبين الجنازة ثيابا يستره وضاهر لاسم  
 في الشجر يمكن زياده هذا القبر على الواجب في الذكره فلا يكون خلاف لكرانه لظفر غير ينص على الباب فيجب قودا الى الامام وكذا المنفرد  
 عند سطر الرجل وضد المرأة واما في الاكثر لعل لم يزل من يمين في من سئل عن رجل من قبيلة من صلى على امراه فلا يقوم في سطرها ويكون ما يزل صهارا اذا  
 صلى على الرجل فليمن في وسطه وقول الباقين في خبر جابر كان رسول الله يقوم من الرجال بحمل الشربة ومن النساء من ذلك قبل الصلوة في نفسه الاجماع  
 عليه في المنهي في الخلاف عنه في الاستقبال الوقوف عند راسها وصل لعل في الحش في حجر ليرضى ان تصلي على المرأة فقم عند سها واذ صعد  
 على الرجل فقم عند صدره بجملة خبر جابر وفي القبية الهداية الوتوف عند الراس وطو الشعر وحك عن الشيخ وفي الموضع عند الصلوة وفي ان عند سطر الرجل  
 رسد المرأة والاجماع عليه وصح عن علي بن بابويه والوجه القبر لا ذلك الفضل بين المشهور وما في الاستقبال كان المنفرد امرى لا ماله الحش  
 الصلوة بالمرأة وبصحب الرجل ما يلى الامام ان نقفا وادب صلوة واحدة علم ما بالاختلاف من الحش ليعبر وراسه في السبيل خيا والاعبا ولا يجب في الاختلاف  
 كافي في المنهي للصلوة وقول القم في جميع هشام بن سالم لا باس ان يهد الرجل ويوتر المرأة ويوتر الرجل وسنتم اليه وبنيان مجازي عندنا واسطة كافي في  
 والشرايع لبارى مشيخا لوقوف بالسبيل لها وفي خبر عمار عن النبي في اجتماع راسه وراسه حل الى البناء وهكذا الى اخرهم ثم جعل راسه في  
 الى يمينه اخر الرجال واخر الى اليمين هكذا في المصلى وسط الرجال وفي من سئل عن رجل من قبيلة من صلى على امراه عند راسه الجمل فليمنها وكون راسها  
 ايضا ما يلى جبار الامام وراس الرجل ما يلى يمين الامام فان كان معها عند سطرها يمينها كما في القبية الموضع وبه والمهتد والشرايع والوسيلة والجماع  
 الحرف والصلوات كان على عليه السلام اذا صلى على المرأة والرجل فدم المرأة واذ صلى على الرجل فدم القبلة اخر الحرف واذ صلى على القبلة فدم  
 الصلوة اخر الكبر وخبر طحير زيد مشقة الصلوة في الاجماع وفي الذكره الا قرب من الحرم مقفلا على ذمة القبر والصلوات ما المرأة والصلوات  
 فينبغي لرجل والمرأة والحرة القبلة لكن الاشهر تقليد جابر في ذلك كونه بفقد القبلة الامام فان جاسعهم خيرة اخر من المرأة ولا حلال له الذكره فان كان  
 معهم خيرة لا يحل الصلوة عليه بان كان له من سبيل او ضيقه كان اخر الى ما يلى القبلة سواء في الحر والمملوك وقفا للمبطون والوسيلة الجواهر  
 والشرايع والجماع الا حجابا وان لم يكن فيها القبية ولا الضريح بالعلم للحر والمملوك ودليله من يجب لصلو عليه اولى بالقبر من الامام وظ الجواهر  
 الاجماع عليه لا اشكال في الجمع بين من يجب لصلو عليه ومن يجب ان لا يقبله الله وعلى اعتناء في الذكرى في كذا لا كفاية في وجوب زياده التأكيد  
 يعني لا يصلى عليه في قبته الوتوف دخل بها الصلوة على الطفل استخفا بالارض وهو موجه لقبيل الجاني لا في كذا بل بالصلوة وقد نفى عايد في كذا  
 ولا سفتان في قبته الوتوفان قد علمها وانما دفنها الى قبته خاصة ان اخرها عنها الى عمل لونية لا يبر من يهدا لا كفاية في الوتوف في القبلة  
 عمدا لا كفاية ما يبعثه لوجه واجتمع سبيل الوتوف والقبلة في القبلة وقد رد النص للجمع على لا جملها بغيره واحد وصلى واحد ذكره ولهذا لا حكا  
 لا يجوز الجمع بينه من جهة للوجه للقبلة وانه كذا لو دلت اجزاء القبلة الواحدة المشتمل على الوجهين بالتمسك امكن قال الشيبه بشكل يانه فعل واحد  
 مكلف واحد كذا في جمع على بهي الا كبر بالقبلى والقبلة فالقبلة بلصا واكثر جعل القبلة الحرف والرجل قبل المرأة والحش والقبلة كافي في الشرا  
 وكذا طوف والجواهر لا حجابا لكن ليس فيها المملوك ذكره اذ قد علم الى الامام على المرأة والخنثى فليقول الصلوة في خبره بل ان يكره في لسانها ما يلى قبلة  
 وانقبضا زهيم والجارون ذلك وفي عن عمار بن ياسر اخر جبار الامام فانه كلف من يلى يمينها ويدبر عن عمار بن ياسر فليعلمها التام وامن  
 عينا وعين ابن عمر بوجهه موضع اجتماع الضلام جباب الى الامام والمرأة وانه وقالوا هذا هو الله وظاهر الجواهر الاجماع ولا خلاف في خبر ابن  
 بكير طوف القبلة فان سئل عن قبلة القبلة الى الامام واستخضت المحقق في ان الرواية وان ضعفه لكانما سلمه عن الصادق فليكن خبره بغيره بغيره  
 ان القبلة على الكبر ثم انه والقبلة في الموضع الضيق والرجل ثم القبلة المرأة وله وجهه اما فقد في القبلة فشرها لحرية وان  
 ابن حزم والنسفي المنهي في القبلة البالغ اوجه في الشفعة فعلى بالقبلة في الامام ولا طلاق خبري فهدى القبلة ولا نه بقدر في الاما

في القبلة

في القبلة

أوسطه

في القبلة













# كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

في كتاب الطهارة

هذا هو المطلوب الغرض واحد ولا يقطع بالصلوة على الميت ولذا لا يكره ما يصلح واحد كذا في طهارة أحكام وكذا ومنها بعد استنزال الكراهة مطلقا  
 ان الوجه المفصل فان خيف على الميت ظهوره فادته بركه تكرازا للصلوة والا فلا وكرهها ان اردت جماعة خاصة لان الصحابة صلوا على رسول الله صلى الله عليه وآله  
 كافي اعلام الورى بعلام الملك للطير عركا بان بن عثمان انه حدث عن علي بن ابي طالب عن جعفر عليه السلام ان عليا قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله اصابنا حيا وميتا  
 عليه عشرين عشرين وصلوا عليه يوم الاثنين ليلة الثلاثاء في الصباح يوم لثنا حتى صلى عليه كبرهم وصغبرهم ذكرهم وانشام وضواحه المديت  
 بغير اقام وفي من صلى على جنازة بركه لان يصل عليها ثانيا ومن فاته الصلوة ان يصل على القبر يومئذ ليلة وركعة ثلثة ايام وهو قصر للكرامة  
 على مصلة واحدة اسند بالاجماع والاختيار كانه قوي فاما للشهد نظر الى مقتول الصحابة عليه والى الاصل حول الصلوة في خبر عن الميت  
 يصل عليه ماله وارباب الزايم ان كان قد صلى عليه لم يوشى فيصوب ان ذكره ما قبل ان يدفن فان شئت فصل عليه او قول الباقين في خبره ان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله امره من بني النخبة فوجد الحفرة لم يكموا فوضع الجثمان فلم يجز يوم الا انهم صلوا عليها واطلقوا الجنازة على القبر  
 لمن فاته وضعت خبري اسحق وهب اخلاصا ما مر وعك استحقاق الميت للكرامة الصلوة عليه لانه اخبار على انحصار من يرد فضل او يكره  
 اعاده الصلوة كافي خبر الحسن بن علوان وزود في المنهي في كراهية صلوة من لم يصل بعد صلوة غيره واستظهر الشهيد ان اكثر اختصاص الكراهية  
 بمصلي واحد لمصر بهم يجوز صلوة من فاته على القبر مع ظهور كلامهم فيهم صلى عليه لان يرد والكراهية قبل الدفن قلت الجواز لانها الكراهية  
 وفيها بناء الاحكام لا يصل على المدفون اذا كان قد صلى عليه مثل فنه عند جميع علماء فان اردت الجواز فذكر كل الاصل على المدفون لا يصل  
 لم يصل عليه حديثه بعد عن ابيه وقال ابن سببر اصيل على جنازة ثم حضره من لم يصل صلى عليها ولا بأس يوم بيده ايام الذي صلى ولا  
 ظاهر في كراهية وقد جاء في غيره لباس عن كبر الامام لما ظنا من اخبا بكر النبي صلى الله عليه وآله على خروفا طمنا هذا سد وامر المؤمنين عليه  
 على شئت على امم **المطلب الخامس** الاحكام كل الاوقات في صلوة الجنائز وان كانت الموقوفة استكاد الاوقات الخمسة التي يكره فيها البناء  
 النوازل وكان ذلك اوقاتا واحدة وصلى الجنائز لكون كل منها نوعا من الاجزاء غير مخصوص وذلك للاصل والاختيار والاجماع وقول الصائغ في خبره عبد  
 ابو عبد الله بركة الصلوة على الجنائز حين ينطق بفتح فية النية وكرهها الاوراع في رواية مالك وابو حنيفة لا يجوز عند طلوع الشمس  
 عزوها او بانها الاخذ في الساعات وقيل في وقتها او في الساعات وقيل في وقتها او في الساعات وقيل في وقتها او في الساعات وقيل في وقتها او في الساعات  
 الميت بقا راعيه لو قد مات الفريضة صلى عليه ولا يصح ما هو في كراهية النبي وعائذ الاحكام وظاهر فيها التوفيق لا بيان بالواجب عليه فضل الموت  
 وفيها الاحكام والذكر لا هذا الاصل ولما اختار فضل اول الوقت قول الصائغ في خبره في وقتها او في الساعات وقيل في وقتها او في الساعات وقيل في وقتها او في الساعات  
 على الميت لان يكون الميت بطونا وفشا او يجوز ذلك قول الكاظم لاجبة الصلوة في وقتها او في الساعات وقيل في وقتها او في الساعات وقيل في وقتها او في الساعات  
 الباقين على السلام اذا حضر الصلوة على الجنائز في وقتها مكنونه منها ما ابدى فقال بعمل الميت في هذه الاوقات فان بقوت وقت الفريضة لضعفه لوقتها في  
 المختلف المنهي في ظاهر الحديث وجوز فيهم المكوث وهو مقتضى طلاق الكتاب برهوه لا قوى لا طلاق الحزين ولاها اعظم وكما يقتضي فذكر اصيل على غير  
 مع الفنون وظط العكس ما ان يرد جنين في الجنائز المكوث او يحتمل الخوف على الميت الخوف على القبر في وقتها او في الساعات وقيل في وقتها او في الساعات  
 انفا ولا الصلوة عندنا بل وصلوا واحد اخر وان كان مرة ومن الغاية من شرط ثلثة وطهارة وجهه باشرط اربعة اشهر بشرط اخصو الميت عندنا  
 كما لا يظنوه للاجماع على الصلوة عليه مسنونا في اكله وفي الشاوي ولذا قلود في مثل الصلوة عليه على تجا كافي في المختلف المذكور في الجواز فهو  
 للاختيار وفي كراهية بناء الاحكام الاجماع عليه في كتابي لاختيار الاحتمال كون الصلوة الجوزة الدعاء الخوف في الصلوة في خبر عما ولا يصل عليه هو  
 وقول الصائغ في رساله في كراهية الصلوة على المدفون بعد ما يدفن ويضم من مسلم او زارة الصلوة على الميت بعد ما يدفن انما هو لانه في الاستسنا  
 احتمال الجواز ما لا يوارى بالبراءة في خبره ان الميت يصل عليه ما لا يوارى بالبراءة ان كان قد صلى عليه وعمل هذه الاختيار في المختلف  
 النهي على الصلوة على من دفن بعد الصلوة عليه لكونه المعروف ويعمل مع ذلك في جوابها وفضلها ودليل الوجه الاصل السامع المقاض الوبيد بالاختيار  
 الجوزة فانها صريحة في نالدين بشرط ما يقع وانما خبر عماران الصائغ في كراهية الصلوة عليه فلا سلم الامام فاذا الميت مغلوب جله الى موضع راسه  
 يسوي بها والصلوة وان كان قد جعل ما يرد في دفن فقد مضى الصلوة عليه وهو قد وقع التسليم غايته اجزاء ماضل من الصلوة وهو ينفى  
 الوجه اذا وصل عليه فضل المنهي لاسيما في المصير والوجه بالدفن عن اهل الدنيا وصلاواته الجاني في خبره وضعت ثم انما يصل على القبر وما  
 وليلة على اي فاما للشهد في النية الاجماع عليه وقال سلا في ثلث ايام ورواه الشيخ في قول ابو علي صلى عليه ما لم يعلم بغيره ولو يعرف  
 القاضلان ومن بعدهما النبي في ذلك مستندا واطلاق الحسنى الصلوة عليها الدوام كما هو المصير والمنهي في مختلف مقرر الباقين وفي الاحكام  
 ان الدفن من اهل الدنيا والصلوة لاجبة للصلوة عليه في غير اهل الدنيا من الاختيار خارج المقتضى بالاجماع من غير الباقين ثم انه منسحق  
 المنهي في كراهية بناء الاحكام الصلوة على من دفن لم يصل عليه احد فلا يبعد ان يكون او ما يدفن في مثل طلاق الاصل الصلوة عليه على ان كما هو  
 ما تدرك من عبادته في خبره وقال في المختلف ان لم يصل على الميت لاسباب دفن بغير صلوة صلى عليه ولا فلا في كراهية هذا القدر عندنا انما هو على من لم  
 عليه في طلع الميت عن القبر بعد الدفن صلى عليه مطلقا ان يصل عليه ومطلقا لا شفاء المانع قال الشهيد هو نام مع بقاء شيء منه الفقه بالعلم فلو صار  
 ربما في الصلوة بعد ما لا ميت فمقتضى الصلوة على الدفن واجبا لجماعه وهو غير ظاهر في صحته والما هو المستوفى بغير البكر في كتابي  
 مع الاحكام ابو عبد الله لو كان في الدعاء بغيره ان لم يشر عليه كراهية والاجماع كافي في خلافا كراهية حنيفة واحكام التورى ما هو في ذلك على ولين























[illegible]

وقال زكريا لما كن في فرجة من الكفاعة عند رسول الله  
 اوقات كرس في المصلى من رطاب من شهاة  
 شاعونه وج حهاه بقا مطلقا بن  
 شهاة عليه بان يكون فدية بيت لا يعرف  
 ولا فرق في ذلك  
 من كونه قدوم  
 وعدم لان ذلك  
 مشقة حرمه  
 ودر مسامحة وقال ابنه  
 طلع من يوم بارد من ريشه وواف  
 حمل الحش وقال ما بان شربه وذلك  
 منه

تمزيق  
فنا اني مائيه  
في جنه

فصل فی بیان

والنقصين









[illegible][illegible]

روایع و اخبار





# فما ينبغي

مع ذلك كافي لذكره فقد يكون بينهما شبهة فيكون من الواجب ان لا يخلط التراب بما لا يعلق باليد الشبر  
 جاز اليهم منه لان التراب وجوده والحال لا يمنع من انشا ابيده فكان سائلا ولعله يعنى به بالاعتماد ميتة في التراب والكف بما هو التراب اذ حركت  
 لانه لا يعلق بها بنوعه عليه الجواز على المنهج بجبر قبل اذ علم وصول الكف بمعاها فحركت الى الاعتماد الى الظاهر ولما اشترط الملك وحكمه كان لا  
 يجوز بالتراب والجبر الفصول الا اذا جبر منه خصوصا بالجبر والمد لا بد لانه لا ينقل اليهم الى الاعضاء البشيرة منها ان الماء في الطهارة وكذا الوجه  
 جواز به التراب الملوكة في ارض مفصولة فان الاعتماد جزء اليهم فهو كاعتماد المصل على ملكه الموضوع في ارض مفتوحة ويجوز بارض التوبة كافي لمقتفه  
 وظوا الشريعة والنافع والجامع والوسيلة وبه لكن اشترط في الاخير فقد التراب هو ضعيف كذا اذا دخلت في انصاف جاز اليهم بها خط ولا يخلط  
 مظ الا ان يكون احاطا بذلك لا خصالا خصوصا الصعبد التراب في ارض التوبة ليست على الجبر على ما يفرق به هل يجوز بالتوبة في مضجعا التبت  
 المريم كره والمضجع ومحمل كلام طالع خوصا في الصعبد خبر لا يكون في الصلوات ثم ان مبرز من بين مثل عن اليهم بها فقال نعم وفي وط  
 والوسيلة والشرع والاصح وانما لا يحكم والخصيص لمنع لتضعف الخبر خروجها ما لا يستحال له قال الشهيد هو ثم وفي المنهى والمختلف لا خالة  
 على الاسم وهو الوجه لا على القول باعتبار التراب في خروجها عنه معلوم ويجوز بارض الجحر في المقتفه وظوا الميتة والوسيلة وفيه مع فقد التراب  
 هل يجوز بالجبر بمحمل فقيها هنا وفي ردها بالاحكام والخصيص البعير والارشاد والشرع والنافع وينبغي عليه عبات الوسيلة وكره والمضجع والجامع  
 بناء على دخوله في الصعبد خبر السكون في الصلوات ثم انه سئل امير المؤمنين ع انهم فقال نعم وقد يخرج منه سائل التوبة من الكلام ويجوز اليهم تراب  
 القبر في الشرع وان نذر كافي وان نكرهه كافي لمضجها لم يعلم بحاشه لان غايته اخلاطه بغيره المبدأ التي استخوان ترابا وكان من طهرت بالفضل  
 واما اخلاطه بالصلوات المشتمل على ادم فغير معلوم نعم فلا يق لو كان الميت بمضجها فوجه لمنع ليجوز تراب ولا يصدر به وهو ثم وقال الشافعي لا يجوز بغير الغير  
 اذ اكره بنشته لا اخلاطه بصلوات المولى والمؤمن وان لم يتكره جاز لعل لا اخلاطه وانما هو جاز لان اصل الطهارة وظهور البشر بجوز اليهم بالتراب  
 المشتمل عندنا للصلوات والبناء المكافاة على الطهارة مع رفعه كذا فهو اذن من القصاص منع منه المستعمل هو للمضج غصا اليهم سئل والمنازعة  
 الموضوع لمضجها على ما على ما في كره وخطا بخلاف يجوز جميع الوان من الاعقر لك الشوب صبا حرة والاسود الاحمر كالارضى الابيض لك بولك سفها  
 باجماع العلماء كافي كره ويجوز اليهم البطاء وهو مصل منه دفن الجحر في العين والمجهد والفتاح والديوان والفاق وشمل لقوم وفي المصنف مصل  
 فيه بل حصول في المصنف مصل واسع فيه بل وحصى في الفريسيين يمتد القدع الغفران بطاء الوادي العجدة حيث الدين في عين المسيل به فيسما اير كثر  
 وفسرها ابن ريس بكل مكان منسوخ وكره وهو يعني البطاء التراب بالدين فيسئل الماء وهو موافق لوسيلة الفرية وفي المنهى هو من مصل المسيل للكان  
 السهل لك لاجل منه ولا يجوز وكذا لا يعلق قال ويجوز اليهم به وقال الشافعي في الام لا يصح اسم التعميد على البطاء والطينة والرقبة انتهى في كره اجماع العلماء  
 على جواز اليهم بها وحكي التوبة في الهند سبع النجاسة لسانيتها انفسا من احد ما يجرى لسل اذ جث اسم والى الارض الصلابة فذكر الدعا  
 اشارة الى احوال الشافعي ويجوز ان يرد بها وبما في كره الرمل السائل الخارج عن الجحر وعن التراب الظاهر ويجوز اليهم مكانة الحرق لمشوى من التراب الجحر  
 يجوز عطف الثلثة على الخرب والسمانة والثلثة الاول منها بل يلقى ما الجواز الجحر وسخا ففعل لا كثر لدخوله في الصعبد لكونه ربة ارض كما  
 في العين المحط والاساس المنزلة للرغبة في الخلاص في الصلوات في القربى المعرب ومنها وفيه يمتد القدع والمصابيس عن الزجاج كاعتماد  
 بين اهل القد في ذلك لا طلاق ما روى من قوله جعل على الارض سجدا وظهورا دون الساق على السلام فان قال لك انه يقبل كارهه فذلك  
 اذا هو جد الرجل ظهورا وكان جنبا فليس من الارض لصلواته في المختلف كره وطنا بل احكام ان تراب كسبه ربة ربة وعلم من ان الشين  
 حتى يخرج حقيقته التراب ربة باقية وانما يحدث به اذ رة صفه وور وولم يعلق عليه طافا في المختلف لانها لو لم يكن باقية يعني حقيقته التراب لم يكن  
 اليهم بها يخرج عند فقد التراب لمصل والسالي بظاهرها انك المفسد وهل الرنام كره قطع به في المنهى قال وله من كره اسخا بنا بالانقباض  
 بجزء الحاشيا بغير تراب في الجمل والمفضل للمصابين الدوا ومن مصل لقوم ونظام الفريسي الرتبة لابي حاتم وحكي عن ابيهم ولان القاعود ضمير  
 منه في كانه على الصعبد لكي في صحيح زاذن عن ابي افره اي من ذلك اليهم ويحمل اليهم به ولما روى من قوله جعل في ارض سجدا  
 ولما روى طهورا وشرع والفاضل في النافع وبه واشترط الاضطرار في اليهم بالجحر في المقتفه والوسيلة والشرع والمراسم والجامع وظاهريه  
 انما ياتر من احسانهم في الاجتناع عنه مع الامكان لا خلاقا هل القدع في مفا الصعبد لكن المضد منه بالتراب ثم حكم بانه ان كان في ارض  
 حفر واجار ليس عليها تراب يمت بها اذ اعاده عليه فيمكن ان لا يكون حشرا بالتراب فله وان يكون كاري على فان الطهور في صلواته اذ لا  
 قضا وانما جعل عليه اليهم على الجحر احبا طاما اما اليهم بالخبر فمخوة فنع منه فوعلى جعل في المضج شبهة يخرج به عن ادم لارض قال في كره وهو  
 واستشكل في المنهى الذي اعتكف به جبه عن التراب ونا لا يفر بكرة تعين السجدة وهي لا رقة الى الخصال الزارة والرمل كافي في طهارة الميتة والشرع  
 والجامع وكتب المحقق بل في روى على السجدة وفي الجهره غايه عبيدة ان الصعبد هو التراب كالحاصل لك لا يخلط بسج ولا يمل مكان السج في كلامه  
 بالفتح يعني الملوحة التي يصون انية بالكثر كانه من التراب بالارض البنية فخرج عما يابصوها من الملح الذي لا يجوز اليهم عنه ويمكن ان يكون الو  
 له جرح ابو علي على المشقة على ذلك واما الرمل فله لا خلاقا فخرج عن الصعبد كافي في الجهره وبسبب الغرض البعد عن النجاسات وزوالها عنها غالبا  
 بالبيوت والراج وفيه امير المؤمنين ع اليهم تراب من اثار الطهر وفيه والمضج كره الاجماع عليه ولو فقد التراب يمت بصبا روية او غشاة ربة  
 اصحاب البعد السج والرجل او نحو ذلك اتفاقا كما يظهر من المضج كره وكونه ترابا ولا خلاقا كجرح ربة البادية عن الواقف انه يمكن على نحو

في التراب  
 في المنهى

والاسفرج

في التراب  
 في المنهى

وعلى الارض  
 على التراب

في التراب  
 في المنهى





۱۰۰

فَكَيْفِيَّةُ التَّيْمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

واجبة  
 هو ج في الحنفية فلو رفع حكم الحدث لا يرفع  
 لو صوم الغد بدل عن الماء وانما هو الرفع في الحدث  
 دون غيره وهو ريمنا تطهارة الماشية  
 الزاوية لمحمد

الشيخ محمد بن عبد الله

عَلَىٰ





# في كيفية التمييز

ظاهره بقطع الطمع من الوجه والكفين مفتوحا لان المبتلى لا يقطع بالتمسك خو لو كان مقلوع الكفين كان عليه من جهة واحدة ان في الرشح كما  
 في الخبير المتفق ان محل الوجوب الكفة فذلك الخبير في التفتق ونهاية الاحتكام مع الرشح لاحتمال خوله لصلته وفيه لو كان مقلوع الكفين من الرشح لم يكن  
 سقطة عن فرض التمييز بفتح ما يفي فاما ان يقطع التمييز اساسا لان الوجه مفتح بالجهة بالكفين وقد عدنا والاصل البراءة من مفتحها بغيرها لكن  
 يستحيل خلاف الامة وطوبى الزايل ويؤيد سقوط فرضه عن المبتلى كما يفتقر على في الاستحباب مفتح ما يفي من العموم الامة في الامة اول دليل جده ولعله المراد  
 وبانحبابه قال المصنف في قوله وكذا من فعل الزايل بالجهة الكفين مفتح اعضا التمييز بالكفين بغيرها على الزايل غير من لا يفتح مع الامكان ويدل  
 بما يقوم مقامهما ولو منع نفس اعضاها بالارض بالجمل فليس جوازها من جواز التمييز بالحرف فلو لا وجوب التمييز من الزايل كما قاله ابو علي فلو انقل الزايل باقل  
 ظهوره كما لو تفرق لميل لرجح هو غير جهة ثم كفاء لم يكن وان قصد لانهم يسمونها بالاصغر فلا يفيض العامة فيها على جلوس الغسل تحت الميزاب لا بد من  
 المباشرة بنفسه كالمبتلى المتعلق الامة وفي المنع لا خلاف فيه عندنا ولذا الوجه غير مع الفقه لم يخرج عندنا وان كان باذنه وللشافعية فيه وجهان ويجوز مفتح  
 شتر توليه بنفسه التمييز قبل ولو يوبا كان في ثم انه يضر بيد الملبس لان من يفتح بها اعضاؤه ولا يضر بيد نفسه مفتح بها اعضاؤه الا ان يضر  
 بغيره بيد الملبس على الارض وكان سقمها باعضائه فلا يضر بغيره الصريح يد على الارض ثم يضر بها على يد الملبس ثم يضر بيد الملبس على اعضائه  
 كما قال ابو علي يضر بغيره ثم يضر بها يد الملبس على الارض ثم يضر بها على اعضائه ثم يضر بيد الملبس ثم يضر بها على اعضائه ثم يضر بيد الملبس  
 بالتمسك بخير لا نفعا للفرقة في حكمه قال في التفتق فيه احتمال كانه منبسط على الوجه مفتح الكفين الموضوعين على الارض بالوجه يحصل بالزبد فان  
 وضع الكفين على الزايل كان في ان لم يكن على الارض بل على اعضائه ثم حكمها بالاعضاء وقد حصل لكنه خلاف المصنف من الشارع ولو بطله لانه من سائر اعضاؤه بالكفين  
 به بغيره عليه ثم سقمها بالوجه جازا خلاف المصنف وكما اعرف من عدم لزوم ضربه على الارض كذا لو كان على الجهة فضره عليها الكفين ثم سقم عليها بها مذكورة  
 ان لكل باطل عندنا ولو منع وجهه بغيره في الزايل يجرى وان حصل النقل وحده لوجوه حصول الكفين الاعمال في منع من يضر الكفين او سقمها بالجهة غير  
 المعاد هل يضره على التولية وجهها فوهما التمييز خصوصاً اذا كان الضرب على الارض يضره احتلالاً لامن الافعال ويجوز ان يضره حاله وتنبه للفرق و  
 للشيخ على المبتلى لوجوب الاستيعاب عند فكما يجرى ولا يجب الاستيعاب بل يحصل الصلابة للارض من فيها من ضربه على الارض ثم يضر بها الكفين ووجه لما سقمه ان لم  
 يفرج الاسباب في الضربة الثانية وسقمها في زمانه اسقط الاستيعاب في غير الضربة الاولى والثانية والشافعية في قولنا ثابته المتفق الاول والثاني انهما يحصلان سقمها  
 بالتأني **الفصل الرابع في الاحتكام** لا يجوز التمييز قبل دخول الوقت اجلا خلا في الارض بغيره ويجوز ان يجمع الضيق اجلا عا في السعة خلافه لا يكره  
 على المنع مطلقا لكونه طهارة اضطرار ولا اضطرار مع السعة ويمنع اشتراطه بالاضطرار على هذا الوجه وانما بشرط عدم التمسك من استعمال الماء لمصلحة طهارة  
 في وقت وان كان في السعة فلا يفي من الضيق مطلقا كذا في السعة لعموم نحو قول الصادق ع لا يكره ان يمسكهم الرجل فليكن ذلك في اخر  
 الوقت فلو كان الماء طين بقوة الارض قول احمد ما في خسر زانه اذ لم يجد المسافر الماء فليطلى اذ ام في الوقت فاذا خاف ان يفوته الوقت فليستعجل لصل  
 في اخر الوقت انت تعلم انها وصلة طهارة في نجاء العن من الماء وقول احمد ما في خسر زانه اذ لم يجد المسافر الماء فليطلى اذ ام في الوقت فاذا خاف ان يفوته الوقت فليستعجل لصل  
 نحو ان يفوته فليستعجل لصل في اخر الوقت بمحمل اختصاصه بالرجاء وقول الرضا ع ليقول بين يدي في السجدة اذ وجد الماء فقل ان يمسكهم الرجل فليستعجل لصل  
 واغلو بغيره اخبار مع احتماله الاستحباب عدم اشتراط وجوب الاعادة بطلان التمييز القتلوه مع نصه ثم فيه بانة في الضيق والوقت طهارة وهي تم  
 ما اذا نهى في السعة لوجوب الطهارة في الوقت فلا يجوز التمييز فيه حتى ينجى الجاهل الا اذا كان في الضيق ورجع الى طهارة في الانتظار والامة في السنة وشرع  
 جعل السعة للمساكين احتكام الراوند في الاجماع على المنع ثم كان هو وجوبه لا يرب له خطا في الشرع والنافع وخبره من المحدثين الراوند والبيان  
 الحوازم وهو ظاهر البرزخ في حكم السعة وظاهر تحقيق الاصل اطلاق الامة وما دل على فضل اول الوقت وعدم الاعادة وان تمكن من الماء في الوقت  
 كخبره زاده سال البارقي فان ضابط الماء وفعله في شتم وهو في ذلك فلا تمت صلوة ولا اعادة عليه وان حصل بخصيصه نحوه بالناس وطول الضيق  
 ظهره خلافه وحمل هو في فقه السعة واصحاب الماء في الصلوة ولكن كان يكره ذلك بطلان الاحتكام المقيدة على الاستحباب كما هو ظاهر قول الشافعية  
 في خبره في الرواية ان المبتلى ينبغي لاحد ان يمسكهم في اخر الوقت هذا مع ضعف ذلك بطلان الاحتكام المقيدة على الاستحباب كما هو ظاهر قول الشافعية  
 مع العلم عاده باسمه في الخبر ان نوال الوقت عده مع عده وفا في لا يعلو المشرق ظاهر الحسن حقايق لا دلالة ولا شرطه بعد الماء وانما يحق عند البار  
 فتهاذه وجوب طلب فيه انه يحق ما يمان في الحال بينهم بالحق الضيق متابع الباسل صم لفتنه بناء على موافاة الوقت بالشرع في الاعمال فانما  
 وانما على القول بالامتناع الى تمام الاجلاء فان علم به اول كان ضيقا بين الاحمال الاجلاء وان اخير الضيق بالآخر نحو اذ لا يخرج نحوه ان لم يعلم  
 له لا بعد لا خلاف مثلاً او علم ولا الصلوة فيمكن ان لا ينجى له التمييز العذبة الصلوة العلم العاذبة يحصل لتمام الاجلاء بتمام الصلوة ويغفر ان يربا  
 ان انزاه الحنفى الى اخره الذي هو الشرع في الاجلاء او ما نهى في التمييز جوب الخبير عن اول ولا يسميهم لا يستغفروا لاجتماع في الصلوة مالم ينفذ  
 ناجز الصلوة طيباً ثم اضيقوا الحلق الذي لان لا اضيقوا بعد الطهارة قال الشافعية في الاجزاء بازاد الحرف الى الضربة لا يات في في المقلد  
 يعني نحو الاستغفار في السعة بل يمكن بطول التمسك اليوم الثالث لان السبب لاستغفارها في وقت الحرف في وقتها في المخرج من وقتها على  
 طلع الشمس لوجوبها من قبل ذلك اليوم حرمهم بغيره في المصنف ان علم باخر الايام واجتماع المخرج في اخر الايام واجتماع المخرج في اخر الايام واجتماع المخرج في اخر الايام  
 للتمييز المباح في الزايل وكذا ان اضيق بالامام وتعد الاعلام وتلفا لانه نكرها اما على الحاشية طهارة وانما على الواسعة واعضاء  
 الضيق التمييز فلهذا الامر بالعضاء عند الذكر ولزوم التمييز لوجوه اختصاصه في الضيق التمييز بما لوجه فقد ولو يسميهم بالجهة مفتحاً

في كيفية التمييز

في كيفية التمييز















في صلوة الليل

من كل ركعة

في كل ركعة  
من كل ركعة

صلوة الليل

في صلاة التيمم

من العادة

من كل ركعة

من كل ركعة

لقول الرضا عليه السلام في صلاة الليل...  
كل ليلة ثم صلى اثني عشر ركعة...  
الليل على إحدى عشرة ركعة...  
وخطا فربما لا يحسن...  
الخبرين بالسلام...  
كما قال أبو جعفر...  
الانحراف...  
وقال لا أكثر...  
جوازها...  
الحسين...  
عشرة...  
والجامع...  
وكل التوابع...  
بين كل...  
بينهم...  
وفي السرا...  
بعده...  
المسألة...  
التوابع...  
في عشرة...  
يقول الشيخ...  
انها...  
وكان...  
لكل...  
الناحية...  
لكن...  
الصلوة...  
الفجر...  
غرض...  
ما...  
وذلك...  
كفان...  
خبر...  
الشمس...  
يجوز...  
في خبر...  
قول...  
لقول...  
للمسألة...  
عوا...  
وصح...  
في ذلك...











[illegible]

# كتاب الصلوة

[illegible]

**ودلیل**

وہ

في القضاة



قال وقد اختلفوا في...

صلى

الدون وهو جيت... من غير مضاف... قال تعالى...

في فصل...

في فصل...

في قول...

في قول...

القول...





الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

فوراً

میں نے انہیں اس وقت

في الغزو العسكاري

فِي الْمَدِينَةِ

سندھ

والسنة ١٠٠٠ هـ

[illegible]

# كتاب الصلوة

لو يدخل الوقت وانت في الصلوة فقد جازت عنك ولا تمشي الا ما تبيع ظنه فيخرج ما اذا وقعت الصلوة كلها خارج الوقت بالاجماع والفقهاء  
فيقولون انما في اصل البراءة من الاعادة في رتبة السجدة لا بد من ان يكون جميع الصلوة واحدة في الوقت المضروب بها فان صاف شي من اجزائها ما هو  
خارج الوقت لو دخل لم يكن مجزئاً بهذا يعني محضاً وضماً او مفقوفاً وقد وردت روايات به وان كان في بعض كتبها ما بناها على ذلك من الترتيب  
وهو خارج المذاهب على الاحاطة اي لو جازت تحصيل يقين المخرج عن المنة وانما يحصل اذا وقعت بها ما في الوقت وفيه انه يحصل اذا وقعت بها مرة المكلف  
وفناجج منه ما اذا وقعت بها ما خارجاً وجوباً عن اخرى من المنة ما اشتغل به في سجدة وشغل المنة بعد الوقت ممنوع ولعدم الامتنان لا امر  
بابقائها في الوقت للثبوت فيها قبل الوقت فيفسد فيها ما مثل ذلك والرمح. تبعية الوقت للافعال فانها قد يكون اذا اقتصرت وقتها قبل الوقت يخرج الوقت عن  
كونه مضروباً بالحد وهو ممنوع بشهادة الصحابة اذا ادرك في الاخر كونه وهو ممنوع من صلى في غير وقت الصلوة له وفيه انه ليس في وقتها عند المكلف كما كان اسبقيل به  
يخرج محضاً قال المحققون الشيخ بقدره يسلم في رواية وما ذكره المرفعي اوضح بقدره اطرأها وقال المكلف انما في المخرج لا يخرج لان حاله ان كان ثمة في  
صحة وتبين العمل بغيرها والا فلا انتهى وما منتهى التقديم فهل يقع صلوة اذا دخل الوقت وهو فيها الصحيح لا لا يتكفي عن الشرح فيها بل ليس بالشرع  
وفاء من الصلوة المختصة بذلك الوقت ولا يمكن التفرق الى الله بفعله مع عدم من صلى في غير وقت الصلوة له وقد فهم الصحة النهائية والمهمل ليس  
مراة واما الثاني لم يأت الوقت والظاهر من ذلك انحصار الوقت بها لا يصح عدم الاجزاء ايضاً ولما دخل الوقت وهو فيها كما في المسقوط والتمسك بالشرع  
والادعاء والتلخيص والتحقيق في نهاية الاحكام والندوة وفيه الاجماع مع حكاية الخلاف عن النهاية وهو منسحب في ظاهره على النعمان في قوله  
البراءة وعدم مما يبدل الكل او بعض الاجزاء لبعض في الصحة قال في المختلف لان التمسك عند رضى لقوان فلا يكون عند رضى في المقذور خلافاً للكتاب والبيان  
ظاهر النهاية والمهمل بل رفع التمسك ورفع الاثر في ذلك الوقت في بعض من له في الكل وهو مطلقاً ممنوع ودخوله في خبره سميعة بل  
وهو ممنوع فان شئ يعنى نظراً اما ان اشغلت بها ما في الوقت فالوجه الاجزاء كما في الدوس لا مثلاً من الصلوة مع وقوعها في الوقت واستحالة التمسك في ذلك  
وصل البراءة في الاعادة خلاف ذلك كرى بناء على عدم دخول الوقت شيئاً فاما ان يدخل شيئاً اذا علم او ظن مع تعدد العلم اذا غفل عنه فهو ممنوع بل فيما  
العلم والظن ان لا يدخل عند رضى الجاهل في الوضوء والشرع وكذا المكلف بطلان صلوة لان الوقت لا في الوقت شرط والجاهل لا يخرج عن الشرعية  
الكفا في الصحة ان صاف الوقت شيئاً منها قال الشهيد في الدوس ويشكل ان كان جاهل الحكم اذا لا قرب الاعادة الا ان يجهل المراجعة ويصاف الوقت  
باسم وفي الذكرى يمكن تفسيره بجاهل دخول الوقت فيصلى كما ان على قوله اولاً لا يابى بل يجوز الدخول ويجاهل غيباً والوقت في الصلوة ويجاهل  
حكم الصلوة قبل الوقت فان نبدأ الاول فهو معنى الظان وعدمه وان اريد بان في التفسير فالجواب بطلان لعدم الدخول الشرعي في الصلوة وتوجه  
المطلب على المكلف بالعلم بالتكليف فلا يكون جهله عدلاً ولا لا يرفع المواخذة على الجاهل انتهى ولو صاف الوقت جميع صلوة فالوجه الاجزاء  
ان لا يكون دخل منها لمجرد التجوز مع علمه بوجوب تحصيل العلم به او الظن فانه دخول غير مشروع ولا يجوز التعويل في الوقت على الظن مع امكان العلم  
انما قالوا انتهى عن اتباع الظن في الكتاب السنن ولو صاف الوقت الاخر دكة وكان منظره والاعن الطهارة دكة ان لم يكن منظره اصلي ولجبا السجدة  
سائر لشرائط من السائر باحة المكان والطهارة من التنجية ولا تقضى الصلوة بدونها مع العدد بخلاف الطهارة وبالجمله اذا ادرك من الوقت مفقود  
دكة صحت وجوب عليه الصلوة لا اذا كانها باء ذلك دكة منها بلا خلاف على ما في الذكرى اي بين هل العلم كما في المتن في خلاف الاجماع الا انه لا يخبر  
به كثير في الذكرى المشتهر الا كفاء في اخر الوقت باء ذلك الطهارة ودكة وسبق الكلام في الطهارة وكان مؤيداً بالجميع على ما في دفع الشرح والمبسوط  
والخلاف وفيه الاجماع عليه مع نقل خلافة عن السيد وهو بقاء امر الجاهل بالصلوة اذا ادركت دكة ونحو من ادرك دكة ادرك الصلوة اذا ادرك  
فضاء لا يشترط باء ذلك دكة منها فيكون ما يقع فيه باقي الصلوة من الخارج وقدنا اضطررنا اليها وعن السيد ان يكون فاضلاً لان خروج الجوز  
هو خير من وجوبه وصداق انه لا يفعلها في دنها قبل تركب هذه الصلوة من الاداء والفضاء ونظيرها فانها اذا التزم ان لم يؤد الصلوة فعل ذلك او  
اخرها حتى يصير قضاء وفي ترتيبها فانما عليها وفيه الاداء والفضاء او بعد الى الفضاء اذا خرج الوقت لا ادلى ان لا ينوي داء ولا تضاعل ينوي  
صلوة ذلك اليوم او الليل ولا خلاف عندنا في كونها قضاء اذا ادركها قبل من كبر وللعامة فيه خلاف وقد فعلنا في ذلك الى كفاه باء ذلك الوقت من التمسك بالثناء  
مع احتمال الركوع ولو اهل حديث ادرك من الوقت مفقود دكة بعد الشرف ولم يطرأ في الوقت ما يقطعها من جنون وكبيرة او غيرها حتى واجبا ان  
فيها الوضوء فضاء ومركبة للاختباء وفي الذكرى بل خلاف ولو ادرك قبل الفرب مفقود اربع دكات خاصة في المحرور دكة في التفرج جيب العصر  
خاصة عندنا وهو مع وضوح منصوص عن الصادقين عليها السلام وللشافعي قول بوجوبها اذا ادرك دكة من العصر واخر اذا ادرك دكة من ركعة ومن  
اذا ادرك الطهارة ودكة بعض الاضداد يومه وجوبها اذا ادرك شيئا من اليوم وحلت على اذا ادرك وقتها ولو كان الذي ادركه مفقود خمس دكات في طهارة  
وجيب العصر من سائر وقتها وهو مفقود اربع من محسن في الاصل للظاهر مفقود ثلث من كبر للعصر لكن يجرى فيها من الجواز للمعتمد ادعى في  
ما دام الجميع يكون مفقود ثلث في اضطرار في الظاهر على البابين اربع من جمال اختصاص الاخر بالعصر وعدمه منظره لقائمة في المرفع المشاء اذا اخرها  
الى ان لم يتبين الوقت لا مفقود اربع على الاول صلى الله عليه وآله والثاني وهو نص مرسل داود بن قرف وفي الذكرى انه الظاهر عندنا المنصوص عن كبره عليهم  
السلام وفي نهاية الاحكام انه لا يجوز له ان يتركها في الكبر من ان لا يتركها على احتمال كون لا يترك للظاهر في العصر في المسئلة حتى فان كون لا يترك للظاهر  
احتمال بقاء مفقود دكة من وقت الظاهر والنسب لها في احتمال استنباطه مفقود ثلث من وقت العصر وقبله وقت الظاهر هذا هو يدرك من وقتها  
شيئا الا على احتمال بقاء الاشراك فيها الذي يترتب عليه في المسئلة وجوبها في جده والوجه الاخر لعدم ان يبقى الاشراك بناء على انها ان صليت اصاب

تقية

وجه

في الذكرى  
بالجواب  
في الذكرى

الوقت

الهاء

معه



والأ

ولا بين الوصايا  
في الدنيا ما كان  
عند عيسى بن مريم

الضائق

مثلاً هذا

العطرون المقرب  
الى قرب انقضا  
وقت

عند طاعت  
في انكسار القلب  
الام والنفاس



# كتاب الصلوة

والأبوم الجمعة في الخراف عن بعض الأصحاب جواز ابتداء التوابع في هذه الأوقات وفي المغيرة قد قال بعض فضلائنا كان ما يقول الناس أنها انطلق من فوق الشيطان فادغم انف الشيطان بشئ أفضل من الصلوة فصلها وادغم الشيطان ونحوه محمد بن عثمان العمري لما في الفقيه والتهذيب عن محمد بن جعفر الكاظم أنه ود عليه فيما ورد من جواب مسائله عن محمد بن عثمان العمري قدس الله روحه وأقاما مسئلة عن الصلوة عند طلوع الشمس عندهم فيها اختلفوا كان كما يقول الناس أن الشمس تطلع بين فرج الشيطان وتغرب بين فرج الشيطان فادغم انف الشيطان بشئ أفضل من الصلوة فصلها وادغم انف الشيطان ولكن في كمال الدين وإتمام التعمد أنه في جواب مسائله إلى صاحب الداعية السلام ثم لا ينبغي الخبر الكواهي كما في الهندية وغيره وإنما بنى الطلوع والغروب في الشيطان على ما يفهمه الناس مطلقاً وعلى ما يفهمه الناس في الكواهي لا على ذلك وعن المغيرة قال في كتابه على القاعة أنهم كثيراً ما يجز من عن النبي صلى الله عليه وآله بغير شيء ومعه الخمر وذلك الملة خطأ لا يجوز أن يتكلم بها النبي ولا يحرم الله من قبلها شيء من ذلك ما أجمعوا عليه من النهي عن الصلوة في وقتين عنيد الصلوة في وقتين عند طلوع الشمس حتى تطلع غروبها وعند غروبها فلو أن الله تعالى قال لا يصلي في وقتين من وقتي في الشيطان كما في ذلك ما جاز في ذلك أن كان أحد الحديث موضوعاً بالوله وإخراجاً فساداً هذا الجمع هذا جهل من فاعله والناحية لا يجعل لها بطلاناً هذه الآية نفسها أخر الحديث ثبت أن الطلوع جاز فيها الشهور وذكر هذه الملة معاني أحدها أنه يقو في حجر الشمس حتى تطلع أو تغرب من قريته مستقبلاً لا بعد الشمس فإنها إن قربت من قرباء اللذان يعتمها لأخوة الناس وأخوة المؤمنين ومن له من عبدة الشمس من الأذنين والآخرين وأهل المشرق والمغرب وأهل الشمال والجنوب وغيرهم طوعاً وعزراً غير ما بين فرج عبيدها إنما في الشيطان وثالثها أن الفرقة القوية والشيعة الضعيفة كما يقال لا يذلي هذا الأمر والفرق واليكن جميعاً بكنه القوة لأن قوة ذي القرن في قريته ونحو ذلك لا يذلي منه وما كان له مفر من أي مطيقين رابعها تمثيل لشوول الشيطان لعبد الشمس وغايمه إلى الله الحوحد فاذن ذلك القرن ومعالجتها بغيرها وأما استثناء يوم الجمعة فلنحو قول الصادق في صحته أن سبيلاً لا صلوة نصفها واليوم الجمعة وكان ذلك بخلاف غيره إلا بعض العامة وفي الناصرة إجماعاً عليه وإنما يستثنى من يوم الجمعة هذه الساعة واستثنى بعض الشافعية جميعها في بعض الأخبار ورواه عنهم الشيخ في الأوقات الثلاثة الأبرم الجمعة قال أبو جعفر في خبره بصحة صلوة الجمعة وفيه شئ من كمال الزمان وفي الاحتياج للطريقين أصحابنا في إجماعنا سألهم محمد بن عبد الله بن جعفر العمري عن فضل أوقاتها وأصد النهار من يوم الجمعة ثم في الأيام شئت وفي وقت صليتها من الليل وفيها وهو جازي ثم ابتدأ التوابع بعد الصلوة الصبح والعصر وقالوا للشهم لخصوا قول الصادق في خبر ابن عماد لا صلوة بعد العصر حتى تضيء المغرب ولا صلوة بعد العصر حتى تطلع الشمس في خبر ابن مسكان لا صلوة بعد العصر حتى تطلع الشمس فان رسول الله عليه السلام قال لا تلتصق بطلوع بين فرج الشيطان وتغرب بين فرج الشيطان ولا صلوة بعد العصر حتى تضيء المغرب وما في جامع النيز من خبر محمد بن الفضيل أن أبا المحسن عليه السلام صلى المغرب في المغرب ليلته فوفاً سطح من سطح فقبل له أن فلا كان يفرض على أن تلك عليهم السلام أن لا بأس بالصلوة بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس بعد العصر إلى أن تغيب الشمس فقال كتب لعنه الله على أبي وأ قال على باقي وفي الغيبة الإجماع وفي الناصرة بعد عدم الجواز فيها وقال الصادق في خبره عار لا يسجد سجدة في السجود حتى تطلع الشمس من ههنا شعاعها قال الشيخ وفيه اشتداد بكونها مطلق السجدة يعني سجدة الشكر والقرآن وكان من باب الأولى ولا شراك في العلة وفي خبره أيضاً عنه في أن جل السجدة في الساعة التي لا تسبق الصلوة فيها قبل غروب الشمس بعد صلوة الفجر قال لا يسجد وفي الصدوق في الخلاصة مسنداً عن عائشة صلواتها من ليلته كما رسول الله صلى الله عليه وآله وعلايته بعد العصر وكعين بعد الفجر عنها أيضاً كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي بعد العصر ركعتين وعبيد الواحد من ابن عمر بن الخطاب عن عائشة أنها عن ابن كعبين بعد العصر فقال والذي هب بنفسه يعني رسول الله صلى الله عليه وآله ما شربها حتى لم يبق الله عز وجل حتى تغرب عن الصلوة وكان يصلي كثيراً من صلواته وهو قد قال فلذلك لم يزل يركبها حتى انتهى عنها فالت صدق ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله كان لا يصليها في المسجد مخافة أن تغرب قبل أن يركبها وكان يحسب خفة عليهم وعن ابن بكر بن عبد الله بن عباس عن أبيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صلى البرزخ دخل الجنة يعني بعد العداة وبعد العصر ثم قال الصدوق كان مراراً ما يراه هذا الأخيالي الرعي الخ الفقيه لأنهم لا يركبون بعد العداة وبعد العصر صلوة فاحببت أن يبين أنهم قد قالوا النبي صلى الله عليه وآله الذي في قوله فعل فقلت هذا الكلام منتهى تصديق الكراهية وإنما هو احتياج على العامة بإخبارهم ثم الأصحاب فطوبوا بأن الكراهية هنا بعد الصلوة من أنها تتعلق بفعلها لا بالوقت من قولهم جسدنا كان له الشغل أن شرعنا لنا في وقت فريضة وإن صلينا أذل الوقت الكراهية وأمر قصر لا ينوهم من الخبرين الأولين من الكراهية لو لم يكن ذلك لزم النهي عن القرنين أيضاً إلا أن يقدرا استثناء وهما في الشبهة بعض العامة يجعل النهي معلقاً على طلوع الفجر لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يصلي بعد الفجر إلا بعد الفجر لا يسجد من رايهم قولهم لا صلوة بعد الفجر والحديث الأول في شئنا وإنما الشئ يقول بموجبه من بعده صلواته فيؤيد بها بين وبين الأخبار الاستثناء قوله لا إنما لم يسمي صلواتاً أراد ما يذنب التوابع الشرع فيها ولا يقطع وبالجملة لا كراهية بعد السبعين الفجر والنزل في شيء من هذه الأوقات وفاء التسمي إلى طوبى الأتقنا والمحققين إلى إدريس والبراج أما الفرض فيها الإجماع كما في الناصريين والمنهريين والخبر ظاهر لذلك في بعض الأصل والأمر بقضاء الفرائض فيؤيد ذلك ما رواه المسألة إلى المغيرة وإلى نقل المولى إلى مضاجعهم وأما قول الوقت أنه غير مؤيد بصلوة مخصوصة الكسوف فخصوص أخبار صلوة طواف الفريضة ومحمد بن كريمة محمد بن مسلم سال أبا جعفر عن رجل طواف الفريضة وخرج عن غير الشمس قال وجبت عليه تلك الساعة الكسوف فيصليها قبل المغرب سبعمائة سال أبا جعفر عن رجل طواف الفريضة وخرج عن غير الشمس بفرغ من طوافه قال نعم أما بقلك قول رسول الله صلى الله عليه وآله يا بني عبد المطلب لا تمنعوا الناس من الصلوة بعد العصر فمضوا من الطواف نحو خبر جاد بن عثمان سال الصادق عن رجل قال شئ من صلواته فاذن عند طلوع الشمس وعند غروبها قال فليصل حين يذكو وتقول أبا جعفر في صحيحه وإن أخرج صلواته يصلها الرجل في كل ساعة صلوة فالتك في ما ذكرنا أنها وصلوة ركعتي طواف الفريضة وصلوة الكسوف والصلوة على الميت هذه يصلها الرجل

الزمان  
حكمه  
توفي

تلك الأوقات بعد  
تلك الصلوة  
والعصر

تعلق

في النجاشي في النجاشي  
في جميع الأوقات













فِي الْوَقْتِ

المقدم مهم مخبر عن زمان غير مذكور وكذا الف وهو ان تمكن من القضاء على ما لم يعد على العباد قبل وقتها فاني لا اناضل  
الى التقديم في مواضع فقد والقضاء محافظه على مثل السن فيسقط في غيرها ذلك ويمكن لخصاص خبان هذه المواضع ولا خصوصية في كون القضاء افضل  
جواز التقديم وبذلك النوع ما سمعته من خبر مراد عن الصادق عليه السلام في رجل كان يجلس من مواليك من صلواتهم شكى الى ما يلقي من النوم وقال في ما يند  
القيام بالليل فيليجس النوم حتى اصبح فربما قضيت صلوة الظهر المتتابع المتتابع والظهر من صبر على نفل فقال مرة غير والله فرم عين والله ولم يرض في التوافل  
لقل الليل يؤيد لخصاص جواز التقديم من يصيب القضاء خبره من هب عنه قال فان من يشاء ان يكون له الجاهد في تحريكه وعمره على الصلوة فيظلمها  
النوم حتى ربما قضيت وربما ضعف عن قضائه وفي تقوى عليه اول الليل فربما قضيت الصلوة اول الليل اذا ضعف عن قضائها ففضلها لهما ولا تشبه  
على جواز التقديم افضل منه اتفاقا لهذه الاخبار ومخبر عن حنظلة عن الصادق عليه السلام قال له ان مكنت ثمانية عشر ليلة اوى القيام فلا اقوم افاصلى  
اول الليل فقال لا اخص بالثاني اكره ان يجتهد ذلك خلفا وصحبه محمد بن مسلم عن حماد بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اريد ان اقوم  
والثالث لا يقوم في قضيت حب اليك ام يعمل الوتر اول الليل فقال لا يقضون ان كان ثلثين ليلة وما في ريب لا شئ العسير عن خبر علي بن جعفر قال اخاه عن رجل  
يتخوف ان لا يقوم من الليل يصلي صلوة الليل اذا اضيق في الاخرة وهل يجزئ ذلك ام عليه قضاء قال لا صلوة حتى ينهي الثلث الا ان كان من الليل والقضاء  
بالتا افضل من تلك الساعة الثالث وعشرين تحصيل الوقت علمنا ان هذا مستند الى ما في من درس وروى ومخوفا بالاجتهاد والنجي والنجي فانه يورث  
ظنا ضيقا لا يمكنه سؤا فانه يكلفه لا يجوز له الصلوة مع الشك والوهم فليصلي الصلوة حتى يظن الدخول في الفقيه ولا يوجعهم لان صلى بعد ما مضى الوقت  
من الليل وانما في شك من الوقت وقبل الوقت وقال الصادق عليه السلام في رجل يصلي صلوة الا لو لم يكن فان صلى مع الوهم الوقت انما من كان في  
وبره في عدم الامثال وان صلى مع الاجتهاد حيلة سبيل له غيره فان طاب وقت الصلوة فادخله في الصلاة وان كان في الصلاة فادخله في الصلاة وان كان في الصلاة فادخله في الصلاة  
وفي مقدمه ما عليه فلا يقع الا ان يدخل الوقت قبل ان يقرأ في الصلاة لو طار ان صلى الظهر فشق بالغير عند الظهر من الذكر في الاثنان كونهما في الصلاة  
صحيحا خلافا لرويه هو قال الحسين كافي لمع والى الظاهر انه لا دخل للثبوت في ثبوتها اذ فعلت وقتها وانما يقع العصر ان كان لا يشك في الوقت المشترك او يدخل في  
المشرك قبل الفراغ والصلوات معا فذكر في جميع ذلك وان القول بالاشارة من قبل الزوال يصح العصر من قبل الزوال في جميع العتبات منها الا ان  
المشرك لا يكون في الوقت في الاشارة للحاضر الا ان ينصرف عن قضاء الوقت بازاء وكذا في الحائض لو حصل حيل وجنونا وانما في جميع الوقت سقط الفرض له وقضاء  
الغفلة في الحوض وان دخله قبلها كما استظهر الله اطلاق النصوص والقضايا ودون القضاء على امر جديد ليس للعظم في الباقين للارض والاضل والاضل الا اذا  
تم ما يؤيد اليها عا لما به قال الشهيد الثاني في الاحتياط في بيان بينه وبين شرها ما يد الحوض فيسقط الوعد بان الصلوة على الحائض ان تقضى غير ما لا يخفى  
حتى يظلم عليها فالت وجواز ادراك الحوض اما التقطاس فليس مقصدا بالجماعة وانما هو ما لا يسقط كافي وكذا انه اذا علم ان مناديه في عليه في وقتها  
وله في غيره ما ينظر لا يفي عليه فيه من قبله في التزاول وفي شرح الاشارة لغير الاسلام انه اذا علم ان هذا القدر يورث الجنون والاعفاء كان كلهما  
لكن لا يجب القضاء عليه لما فانه ولله طبعه لكنه مفقود في المشركون خصوصا الجنون فان السكر جنون والجنون في الزوال السكر وعسى ان ياتي القضاء بقية  
الكلام من انهم وفي نفع علم المعنى عليه بقبض جميع ما فانه من الصلوات وروى ليس عليه بقبض لا صلوة اليوم الذي ان فيه والليل التي اوقاها وروى انه  
يقض صلوة ايام وروى انه يقضي الصلوة التي اوقاها في وقتها التمتع بقبض الجميع خبا وكيفية ما فانه سال الصمعي المعنى عليه شهر ما يقضي من الصلوة قال يقضيها كلها  
ان من الصلوة شديد تحمها على الاستحباب طرقت في الجمع مع حملها عدم الاستيفاء بان يكون في الشهر يقضي عليه كل يوم مرة او مرارا غير متسعة بقبضها او لا فانه  
توفيقه خبره في ريب لا شئ العسير عن خبر مراد عن الصادق عليه السلام في رجل يصلي صلوة الا لو لم يكن فان صلى مع الوهم الوقت انما من كان في  
ما جعفر عن علي بن عليه شهر قال يقضي صلوة ايام وخبر جعفر عن الصادق عليه السلام قال في المعنى عليه بقبض صلوة ثلث ايام ومضممهما اذا جاز عليه تلك ايام فليس  
عليه قضاء الصلوة فيهن في الوجود على ان اوقا في وقتها او ليل فانه يترك منها من الصلوة فيقبض صلوة ذلك والليل فانه خبر ابي عبد الله بن الفضل سال  
الصادق عن الرجل يفي عليه يوما الى الليل فيقبض فقال ان كان قبل غروب الشمس فليقبض عليه قضاء يومه هذا فان غمى عليه او ما دون عد فليس عليه ان يقضيها  
الاخر يا من انما قبل غروب الشمس في الكليد والكلية عليه قضاء ويجوز ان يكون الخبر كلاما في علي بمعنى فعل صلوة يومه التي اوقا في وقتها اذ ان  
ثم كما فاضاها وان خلا اول الوقت عن اي ما ذكر بقدر الظاهر ان كان محذورا الفرض بجله لا محذور احد ما ذكر وجب القضاء لاهمالنا التقديم لمخض  
الاعلى اطلاق المنع ان حاصف بعد الزوال لا يقضي الظهر مكفي ذلك الما الواجب كافي وكذا فيه الاحكام وكذا فان طول الصلوة فطره العدد الاشارة  
فمضى في صلوة خفيفة وجب القضاء وكذا ان كان فيما يخفى فيه بين الغرض والنام بكفي مضى في القضاء وان شرع فيها فانه واستشكل في موضع  
من ثمة الاحكام في عباد ومقدار الظاهر من وقت الصلوة عليها ومن كان نقضها على الوقت لا السجدة والتميم وفيه ان الظاهر لكل صلوة في وقتها  
بونها ولا يبارضها امكان كونها في وقتها لغيرها من وجبنا اليه لضيق الوقت عن الظاهر المانية امكان هنا اعتباره مقدار الزمان والصلوة وعبارة الشهيد  
مضى الوقت لكل شرط مفقود وكيفية التوقيتات والفرض من جهتين احدهما ان الصلوة لا تقضى بدون الظاهر على حال تدون سائر الشقوق فليس ذلك  
توقيت الظاهر في وقتها وفي الاحكام لو كان المصنف من الوقت استع تلك الصلوة دون الظاهر وهو مظهر فالأمر وجوب القضاء لو اهل في بعض التوقيتات  
وعلى كل يؤذن باحتمال عدم تقضي القضاء او قصر ما خلا من اول الوقت عدا عن مقدار الظاهر والغيرية كلا سوا وسع الفرضية كلا ولا شئ العسير  
كان مقطعه او لا ولم تسع الفرضية وسع اكبرها الا على ما يفيطها الا اطلاق خبره في وقتها في حق الحاج سئل عن امرأة نطقت بعد ما نطقت في ذلك  
الشكر وفضل الظهر هل عليها قضاء تلك الصلوة قال نعم وقول الصادق عليه السلام في رجل يورث من يورثه امرأة دخل عليها وقت الصلوة وهو ظاهرا في ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

صلی

السانعہ مجید

1

المشرك أو يخل

1

obras  
46.

100

7-11

1

از انجمن عالی  
مجلس امام

۱۱۹

۱۰۰

فقد

1

1

لازمی





في القبلة

فتنفذ الكل على ان القبلة هي الكعبة واستقبال المسجد مكة والحرم لاستقبالها لان يجوز استقبالها من غير جهة عن سائر الجهات فيرفع الحلال في القبلة  
 وابنا وهو وشهر شوب على الكعبة والمسجد واستقبال المسجد البعد عن الكعبة والباقيان ان لا يشاهدوا من كذا الحرم اقتصار على ما في لا ينفذ  
 شهر شوب الخلاف عن استقبال المسجد على من بعد عنه والمشاهد لها من مكة والمصلى في وسطها استقباله في جدارها شاء اما الاول فلا خلاف فيه وانما الثاني  
 فهو المشهور فيه لصديق الاستقبال فان معناه استقباله من اجزاءها او جهتها فان المصلى اليها لا يستقبل منها الا ما يجازيه من اجزاءها الا كما ولا شك من صدق  
 الاستقبال باستقباله من جهة واحدة اصل البراءة من استقبال الكل قول حذوهم عليه السلام في خبر محمد بن مسلم صلح صلوة المكتوبين خوف الكعبة وخبر يونس  
 يعقوب سال الصادق عن خضرت الصلوة المكتوبة وانما في الكعبة فاصلي بها قال صل قال الصادق في فضل ذلك ان تعقب من يعمر على ليلته الحارة والساكن  
 الركن الذي فيه حجر الاسود لم يجز الشجر في الحلال والنهاية والقاضي المهدى لم يقرب منها قال الشيخ مع الاحتياط للاجماع ولا في الاية ان يوزن  
 اي نحوه وانما يمكن ان كانا خارجا عنه ولعله صميت الى الكعبة هذه القبلة واذا صلي بها لم يقبل اليها لعل احد هاهنا في صحيح محمد بن مسلم الاصل المكتوب  
 في الكعبة فليقل لعل احد هاهنا في صحيح الصادق الاصل المكتوب في جوف الكعبة فليقل لعل احد هاهنا في صحيح محمد بن مسلم الاصل المكتوب في جوف الكعبة وزياد  
 في الخ بانه فيها مسند للقبلة في الجواب ان الاجماع على الكراهية دون غيرها ولذا اقيها بنفسه سائر كبره ويؤلفه الوجه انما يمكن الى بعضها لما عرفت  
 وكونها القبلة ايضا انما يقتضي استقبالها ولا يمكن الاستقبال بعضها وبها انما اذا توجه اليها خارجا سدد في تولى وجهه نحوها وانما استقبالها لاجلها  
 وان لم يجزه الا بعض منها بخلاف ما اذا صلي فيها والاستدراك الكل مع ان الكتاب والسنة انما اطلقا الاستقبال فاذا صدق صحة الصلوة كان سندا  
 او لا فان منع الاستدراك من الوجه انما يشهد بالاجماع ولا اجماع الاعلى اسنادا والكل وانما الاجماع فعل على الكراهية للاصل والمقابلة وبينها صحيح  
 دون المقادير مع احتمال المقادير الضعيفة والنافلة المكتوبة وما يدلك على ذلك فهو اني في خبر محمد بن مسلم يري من يدعي التمام في عم على ظهر الكعبة  
 قول الصادق في خبر عبد المسلم بن صالح فيمن يدرك الصلوة وهو فوق الكعبة ان قام لم يكن له قبلة لما سأل في ان القبلة للناس ليدرك من يوضعها  
 السماء والارض لسا بقية السقف في قبلة ولا فرق بين خوفها وسطحها او قال الكليني بعد ما روى في خبره ابن مسلم وروى في حديث آخر في اربع  
 جوانها اذا اضطر الى ذلك قال تشهد هذا اشار الى ان القبلة هي جميع الكعبة فاذا صلي في الاربع عند الضرورة فكانه استقبال جميع الكعبة وشيخ عبد  
 بن مردان انه روى عن يونس بن يسار قال الحسن عليه السلام عن رجل سئل عن صلوة الفريضة وهو في الكعبة فلم يمكنه الخروج منها فقال سألني عن ذلك  
 ويصلي بآء وذكر قوله فلو لم يدر في جوفها ولا في سطحها الى الباب المقنوع من غير عتبة صحت صلوته لما عرفت ان القبلة  
 موضع البيت البينة ولذا لو نزلت الانها لا غير موضعها لم يجز الصلوة اليها وشاذ ان من جيل من اصحابنا في رسالة احدى العدة لا يميز الصلوة في  
 الباب المقنوع ولو امكن من جيل ان والعباد بالله استقبال الجهة التي لهم مستقلا للشافعي وجبان يكون الصلوة الى شيء من بناها والمسجد على  
 سطحها كذلك يصلي قائما واستقبال البينة بعد ان يرضعها حتى يكون استقبال الشافعي فيها فاما للشيعة فكل الملق والوجه ما عرفت من ان القبلة موضع البيت  
 الى السماء مع وجوب القيام في الصلوة والاستقبال فيها مع الايمان لا يفتقر الى نصب شيء بين يديه سواء او غيره واجبة الشافعي لان القبلة الجهة لا فرق في اليها  
 والخلاف والغلبة والجواز للمحدثين بصلى مستقبلين انوارها الى البيت المعمور للاجماع على ان في خلاف قول الشافعي في خبر عبد السلام بن صالح فحين  
 يدرك الصلوة وهو فوق الكعبة ان قام لم يكن له قبلة ولكن يستلحق على بناءه وينبغي عينية في السماء ويقصد بقبلة القبلة في السماء البيت المعمور ويقر  
 فاذا اراد ان يركع غرض عينية واذا اراد ان يركع واستمر في الركعة فليست على ذلك وهو مع احتمال اختصاصه من كان فوق حائط الكعبة بحيث  
 لا يمكنه المخرج عنها ولا ابراهيمي منها امامه خبر محمد بن صالح في جعل للفتك في سقوف القيام والركوع والسجود والرفع منها على السواد عليها مع طاعة  
 من القبلة هو الوجه وموضع البينة من الارض الشافعية الى السماء وسنمق النص عليه والاجماع منعقد على استقبال الجنب في الموضع المفضل من  
 البينة والمرفعة عليها وتجدد لكل ما من تحتها ان يكون القبلة مجموع الكعبة والاجماع الذي في الخلاف ممنوع كمن يركع في الصلوة قائما الصلوة  
 في جوفها فالمتفق عليهم منه سبب بان يصلي قائما على السطح لان جواز الصلوة قائما يستلزم الوجوب لان القيام شرط مع الامكان وفيه ان كان  
 القبلة مجموع الكعبة عند القيام يفوته الاستقبال وعند الاستئذان القيام والركوع والسجود والرفع منها فيجوز عند الضرورة ان لا يركع فيها وان لا  
 يلعب شيئا منها في كل منها وان ركن في المحدث في الجماع ان لا يجوز الصلوة على سطحها الا اضطر او كذا المصلي على جبل في قبس نحوه ما ارفع  
 عن الكعبة او محتضرها انما استقبال جهتها لا بناؤها وهو اجماع المسلمين وعن عبد الله بن سنان انه سأل الصادق عن رجل فقال صليت فوق ابي قبيس  
 فهل يجزئ ذلك والكعبة حتى قال نعم فها قبله من موضعها الى السماء عن خالد بن ابي اسلم قال الرجل يصلي على ابي قبيس مستقبل القبلة فقال انما  
 وقال عليه السلام في مثل الصادق في سائر البيت من الارض السابعة السقف والارض العليا ولو خرج بعض دينه عن جهة الكعبة كاستدراكه في ركعة  
 او بعض منها بطلت صلوته لوجوب استقبال جميع البدن فقطع به هنا في الخبر والنهاية والتذكرة وكذا الشبهة وهو احد وجهي الشافعي لان المذاهب  
 الاية كما في الجمع وروى الجمان بالوجه الذي ان وبؤلية الوجه بؤلية جميع البدن وتخصيص الوجه بؤلية خصوصية في الاستقبال واستئذان سائر  
 وبؤلية قوله فلو لم يدر في جوفها ولا في سطحها الى الباب المقنوع من غير عتبة صحت صلوته لما عرفت ان القبلة  
 انعم في بيان الصلوة له استقبال باصابع الجنب جميعا لوجهها من القبلة وتاني في وجهي الشافعي لاجل الاستقبال بالوجه والصف سبطه في  
 المسجد الحرام وحيث يشاهد الكعبة ان يكون بمكة المشاهدة اخرج بعض من سجد الكعبة ومحاذها بطلت صلوته ذلك لبعض عندنا من بعض  
 ام بعد واخلاق المحقة مطلقة والشافعية في الاخير لان الجهة انما هي مقبرة مع البعد الذي لا يمكن معه استقبال العين ومع المشاهدة فيها

في قبلة المسجد الحرام الكعبة

في قبلة المسجد الحرام الكعبة

في قبلة المسجد الحرام الكعبة

في قبلة المسجد الحرام الكعبة





في القبلة

المؤمن وظاهر المصباح ومغضيه وذو ابن سعيد المشيرين لما روي ان الفضل بن عمر قال الصادق في عمه عن جده في كتابه ان الناس على القبلة وعن ابن عباس  
فقال ثم ان الحج الاسود لما انزل من الجنة ووضع جعل انصاب الحرم من حيث لم يكن النور يخرج من بين الكعبة اربعة اميال وعن ثمانية اميال في  
اتقى عشرة ميل فاذا خرب الانسان المين خرج عن القبلة لقله انصاب الحرم واذا خرب الانسان ان الناس لا يكون خارجا من هذا القبلة والمراد ببيت  
ويادها ميم مستقبلا ويسار وعن علي بن محمد رضى الله عنه السلام لم يصل الا قبل ان يحرف في الصلوة الى اليسار فقال ان الكعبة سنة  
حدود اربعة اميال على يسارك واثنان منها ميمك في رجل ذلك ورفع الخريف على اليسار وعن ابي بصير اذا اردت توجيه القبلة فنيا سرتي ما يات من  
الحرم عن ميم الكعبة اربعة اميال وعن يسارها ثمانية اميال وما فيها من القبلة تدل على ان المراد اهل العراق ومن منهم من ظاهر الشيعة في سائر كتبه  
ابن خزيمة والشيخ ابى الفرج والشيخ شاذان بن جبرئيل الفخوري في خلاف الاجماع وهو ظاهر في كل زمان وهو ممنوع والاختلاف ضعيف ولما  
اعرض عنها الصدوق والحلي واجماعه وجعله لا يبدل منظرها او اسبغها ولم يرضه جماعة من محبي اهل البيت على كون الحرم قبله ولا له  
بوجوب لناس اخر خلاف عينا ويسار او فخره مع التسليم اذا ذكرا علامة القبلة اليه في ذلك الخرافة في الحديث عن جده كما شهد به الحسن  
الثاني في غير ما يات من كان مستقبلا كان للياسر عن القبلة والا كان المعبر عنه بالناس القبلة فلا معنى له ويندفع ان الناس عن القبلة  
المنصورة للقبلة او عن الحارثية يكونها على قول العلامة تفرقة في ذلك لا يريد التحقيق لم الناس واستوي في ما اطلق في اخبارها فانه  
السامع بالمبادي او غيرها او للتوسع في القبلة وجواز الكثرة اكثر الناس بالسمت وانما اوجبه خلافا لجهتي الحرم شاء فمن ان الخارج لا يكون  
له التوجه الى غير العلم نحو وجوب سمت الكعبة لا يكون قبلة الخمر ومن يتوجهون الى هذا الركن ايضا ولكنهم الى ما فرجه بل منهم الى الجنوب  
علامتهم كما في اذاعة العلامة جعل الشرائع اطلع بين الكعبين والمجدى عن ارتفاعه على الاذن الميم والشولة از نزلت المغيبين عن عينية  
على اصل المنكب الايمن والصبا على الاذن والحمد لله على الحد لا يشترط المحبوب بين الكعبين فيقيم كلام غيره من الاختلاف لولا وكون المجدى على المنكب  
الايمن واخلفه لكونه على الاذن الميم ومن يتوجهون اليه من قبله اشرط الى المغرب من المثلث ثم السند والسند ملتان وكامل ذلك هذا من قبله  
وما وراء ذلك وعلا منكم كما في اذاعة العلامة جعل بان نقش اطلع على الحد الايمن وكذا الجدي في الارتفاع والشرع اذا غاب على العين اليسرى وسهل اذا  
طلع خلف الاذن اليسرى والمنكب على اليد اليمنى والصبا على صفح الحد الايمن والشمال مستقبلا الوجه والدور على المنكب لا يشترط المحبوب بين الكعبين  
ومن يتوجهون اليه من قبله المغرب ولا يعرف في البلاد ما يكون كذلك ومنهم من قبله ما بين المغرب والشمال وهم اهل سوسنة وسرنديب هاني  
جنبتها وهم يتوجهون الى جنبه هذا الركن الذي الماني وعلامة همدان العنبرين انهم يكون المجدى من باب نقش الحد الايمن كما على مقدمه في ذلك  
القدم والركن الثاني في حد الذي فيه الباب لاهل سجاد ومنهم من لا اهم وعلا منكم كما في الوسيلة ست حمل وامر بيان للنفس كبري  
غيبوها خلف الاذن الميم والمجدى خلف الكعبة اليسرى اطلع الى اليمين وميم سهل على اليمن وطلوعه بين العينين ومنه انما هو ما بين السمت  
المجدى ويقال ان قبله من المشرق على الحد لا يشترط الشمال وهو من المجدى الى مغرب لا عند على الكعبة الايمن وادشاذان بن جبرئيل جعل المشرق على  
العين اليسرى والدور على صفح الحد الايمن والمحبوب مستقبلا الوجه وذكر انها علامات لعساف يدع المدينة ومنه جعلت خمس جهات لاهل سوسنة  
فارقين وفلاذ الى الروم وسماوه والحوار الى ما بين شقيب القصور ونور الدين المقدس بلاد ساجل كلها وان قبلهم من المغرب الى الركن  
الشامي وان التوجه من ماله وسجساطه الخمر الى الموصل وما وراء ذلك بلاد ارمينية والابواب الى حيث يقابل الركن الشامي الى جهة المقام وتاسم  
جعل بان نقش خلف الاذن اليسرى وسهل انزل المغيبين بين العينين المجدى اطلع الكعبين والمشرق على الحد اليسرى والمغرب على اليمنى واليمين  
طلع خلف الاذن اليسرى والشمال على صفح الحد الايمن والدور على العين اليمنى والمجدى على العين اليسرى والركن الغربي وهو ثاني ركني حد الساق  
وما على بابي لاهل المغرب علامتهم كما في الوسيلة ثلث جعل الشرائع على اليمن واليمين على اليسار عنه الموضع كما في اذاعة العلامة عند ان كان الا  
ارفع او اخفض خاصة على صفح الحد لا يشترط ادشاذان بن جبرئيل جعل الشولة اذا غاب الكعبين والمشرق بين العينين الصبا على العين اليمنى والدور على  
المنكب الايمن وذكر انها علامات للصعيد الا على من ياد من بلاد الحبشة والوثبة والنج والوعان والنداس والنداء والنداء وما وراءها  
السودان وانهم يتوجهون الى حيث يقال ما بين الركن الغربي الماني وان بلاد مصر في الاسكندرية والفيضان الى ما قبله في ارض مصر الى  
الى الروم والى البحر الاسود يتوجهون الى ما بين المغرب والمغرب وعلا منكم جعل الصبا على العينين وبينك نقش ان غاب بين الكعبين المجدى  
طلع على الاذن اليسرى والصبا على المنكب الايسر الشمال بين العينين والدور على اليد اليمنى والمحبوب على العين اليسرى والركن الثاني لاهل اليمن  
وعلا منكم منهم كما في الوسيلة ثلث جعل المجدى في طلوعه على ارتفاعه بين العينين وسهل وقت غيبه بين الكعبين بين غيبه بلع في بلادها  
فمهل المحبوب هو ما بين مطلع سهل الى مشرق الاعتدال على مرجع الكعبة اليمنى سلاها وادشاذان بن جبرئيل جعل المشرق على الاذن الميم نصبا  
على صفح الحد الايمن والشمال على العين اليسرى والدور على المنكب الايسر وذكر انها علامات نصيبين واليمن وسجساطه الى صفحا وعان  
وعيدن الى مصر موت وكذلك الى البحر الاسود وانهم يتوجهون الى السجاء والركن الثاني الماني المطلوب الثاني في المستقبل يجب الاستقبال الى  
والنصوص في فرائض الصلوة مع القدر وهل يجب في المندوب معنى شرطه بقولان فالأشراط هو الشهود ان احسن استلقى خربة اسلم  
على الواحدة وكما اجماع الفرائض على ان السجدة والسرير والجامع لكن ليس فيها الحرب وفي الاخبار عن الاحرام على منسفة بل لا يفي ذلك  
النص على انه ادلى وعلى بن بابويه ان كواب والصدوق في المغنعة ان كواب في سفينة او حمل ظاهرة السفينة من فاطمة الجوان عند سجد

في القبلة  
في القبلة  
في القبلة

في القبلة  
في القبلة

في القبلة  
في القبلة

في القبلة  
في القبلة

في القبلة  
في القبلة

في القبلة  
في القبلة

في القبلة  
في القبلة

في القبلة  
في القبلة  
في القبلة











کتاب الصلوة

يُكَلِّفُ الْمُتَعَبَّ فِي الرِّقَابَةِ

فما من فقد علمه  
القرآن

السلطان على شاطئ البحر

والله اعلم - القرآن - غفر الله له ولوالديه

بالكعبة وكان عند ذلك اياما رخصت فيه القبلة

فيجعل عليه من التوبة التي فيها

فلهذه... ووجهنا لله... ووجهنا لله...

فی الزیادت فان لم یصل الیه با علم یطعن فلابد  
ان یصل الیه بالنزول و یختلف فی معرفة العقلة

بسم الله الرحمن الرحيم

دین محمد بن علی بن ابی طالب

لا بد من العلم بالحق

فادى كامل  
مفتوح وشفقة

من مایه های ریاضیه

بقول قائل ارجاء

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول مضمون الفتوى

يا بطلوة عند الياض  
يا ريم حبات قلب لها من مبقير على غيرة

اشترعت ولا نفق نكحها فيكون حاله من

وأيضا ليس بلفظ

باجه فی  
۱۸۰۰ فی

نقصون  
المرآة السعدية  
رواية عماد

علي كون المشق والقرب من  
القلعة وسادها وثمانية بالمع التوا

جندی شکر ارادہ نہ ہو  
اولیاد

السلامة والرفاهية العامة

مستحب

سید و اسبقی سیدم سلیمان دم بد لغات مبارک  
ایده مبارک اللہ محمد ز علی از خوب

من انعام من عند رب مغفرة عن معجل

وَلَا تَكْفُرْ أَحَدًا نَقَلْنَا بِمَا نَكْرَهُ

غنیایک دند غذا به سبب قتل بر طرف

—







# کتاب الصلوة

الشيخ الفاضل  
العلامة  
عبد الله بن  
عبد الرحمن

القول الثاني

الملك فيصل

تعمیل

في بيان الصلاة

في الخبر الى الصلوة بالاسم فاما الذي يخطئ فيه من الاداء وغير ذلك ما يشبه هذا فلا يصلح له ولا غيره يجوز ان يداو الصلوة بان قال صل الى الله تعالى  
 عن بشر بن عمار قال سالت عن الصلوة في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 كما في المتن من الغيبة طحال الصلوة عليه وحال يجوز ان يكون من التحوير يجوز ان يكون في الغيبة طحال الصلوة عليه وحال يجوز ان يكون من التحوير يجوز ان يكون من التحوير  
 ما ذكره ابو حمزة الله في نسائه الى الصلوة في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 من الخبر المغشوش بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 فعمل في خبره في كتابين بن الورع وغيرهما في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 عن الصلوة في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 الاوتار وحدها فكل حال في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 فقال هوذا نحن نلبس فان لا نلو جعلنا فقال في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 وكذا محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي حمزة في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 هي كلاب يخرج من بيتها فقال في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 ان المتكلم لا وجه له بعد فزان الاوتار والجواب لو اسندوا الخبرين في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 الحمد لله بحمد الله في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 الرجال ولا يلزم منه بطلان الصلوة فان كان هو السائل الا على اسناده الامر بالشئ الذي عن صدق فانه هنا ما هو بالبرع وكذا عبد الله بن اسناده  
 من عهده ما يطل الصلوة في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 والمؤيد والمسلم بالخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 والخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 على خبره لا يثبت في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 حتى ان درس في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 وفي الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 انهم انما لا يجوز ان يكون في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 المذكورة فانهم عن خبره في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 وشيئ لم يسمع في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 الله ان هبة ان يراى في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 في بطلان الميت على كل حال ولا في خبره في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 الحركة في المنعاج بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 وفعل في خبره في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 الخافى وخفان في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 انشأ بمحمد بن الوكيل في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 يكون مع ضعف كتمان الاصل في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 فلا يصلح فيه خبره في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 جماعت في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 مع الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 من خبره في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 وفي خبره في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 على ان لا يزل ما يستحق في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 من شرطه في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين  
 انهم لان لا يزل ما يستحق في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين

القول في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين

الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين

في خبره في الخبرين بوجهين فكتب يقولون لا يصح في وجه ظاهره ودعوا الاكثر الاجماع على مضيق الخبرين











کتاب الصاوی فی کیف التلک

[illegible]

فراغ الفاعل

[illegible]

اقبل قلبك  
 الى الله  
 المصطفى  
 من عباده  
 الشاكرين  
 ابو  
 شفيق











فی مکروہات اللباس

وغيرهم من الاولاد  
في هذه المسائل

الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

[illegible]

قوله فاما ان كان  
بشر تام من غير  
ومساق قوله انك  
وقوله انك من  
وقوله انك من  
وقوله انك من

فصل ثانی

مجلس

کتاب الصلوة

[illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



# في لباس الجلي

منه جانباً وهو على ما في الصحاح من أن يتخلل جسده ثوباً من ثوبه لا يراى كسنتهم هو أن يراى الكساء من قبل يمينه على يمينه البكر غائبة لا يراى  
ثوباً من ثوبه على يمينه وجانباً من ثوبه فيعظم ما جبهوا نحوه المحيط للصلح لجل المحرمي قال الهيثمي ما نقل لنا عن الأئمة لا يشتمل برأسه على يمينه  
المناظر كلها كالصخر الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع وفي العين أن الثوب على جسده كله ولا يخرج منه يد ولا رجل ولا يراى من ثوبه  
قبض ولا سراويل وقال أبو عبيدة أنا الفقهاء في هذا بأن يثوب واحد ليس عليه غير ثم يرفع من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيد ومنه وجهه فيثوب  
غير ذلك ولا طائر في أسنفاً ثوباً الصبر عندنا بما نطو به الجبران ويكره اللثام إذا لم يمنع القراءة ولا ذكر وفافا للمث لقول الصادق عليه السلام إذا مشى الغنى  
لا بأس به وإن كشف عن فمه فهو أفضل ويكره النقاب للمرأة لقوله لم أن كشف عن موضع السجود لا بأس به وإن سمرت فهو أفضل وإن منعها المرأة  
أو شبها من الواجبات حرمها وهو ظاهر ولعله المراد بقول الصادق عليه السلام في صحيح الجلي لباس بذلك يعني اللثام إذا منع المهمة فإن القراءة إذا تحققت  
سمع القارئ المهمة إذا سمع سمع تابع الشيخ في بيده والفاضلان في المعبر والمتمنى القهر بلفظ الخبر في بيده إذا منع سمع القراءة لكن في الذكر من  
إذا منع القراءة أو سمعها وكذا النقاب لها وأطلق المصنف أنه يجوز اللثام حتى يكف موضع السجود والتم للقراءة وحده التحقيق على الكراهية ولا يخرج عن  
وكذا أطلق الشيخ في المبسوط والنهاية انتهى عند حتى يكسها ويكره في القباء المشدود في غير الحرب كما في المراسم والمهذب في الأصباح والجاسع والشارع  
فإن في نهاية الأحكام لمنافاة هبة الخشوع وقيل تشبه بالزنا وتنبه النافع إلى العقب وفي شرحه إلى التفتة قال وإنما حكمه قوله لعدم الظاهر عند  
قال الشهيد قد روى العامة أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يجلي أحدكم وهو حرم وهو كذا يعني شد الوسط في المقتعة والوسيلة أنه لا يجوز هو  
ظاهر النباهة والمبسوط في بيده ذكر ذلك على بن الحسين بن بابويه وسئل من الشيخ مذكر ذلك عرف به خبر أسند انتهى القبايل على من القبول هو  
النعم والجمع ويصل صبر على عيسى بن إبراهيم الرجب في نظام الفريقين فيجس جهنم لكن مفرج المقدم والمؤخر في الخلافة كومان يثوب وهو مشدود الوك  
ولم يكره ذلك لأحد من الفقهاء ولعلنا أجمع الفقه وطريقته لا يهبط ويكره ترك الخنك في الصلوة وغيرها وهو أمانة كونه من أمانة تحت الخنك  
حتى لا يهبط من صلى مقتصراً فاصابة لا دأله فلا يلزم أن نفسه كذا في شرح الإرشاد لقوله لا سلام وقوله على ما رسل في القبة الفريين  
المسلمين والمشرى في الغمام وعلى ما روى في تركه لا سناد المحرمي مستأنس في الخبر عن الصادق عليه السلام العرف بيننا وبين المشرى في الغمام  
الأنباء بالغمام وقوله الصادق عليه السلام في خبر عيسى بن مريم فلم يعمد في الحديث فاصابة الهلاك دأله فلا يلزم أن نفسه وقوله من سئل إن  
البحر من نعمته ولم يفتك فاصابة دأله فلا يلزم أن نفسه وفي المتن في المعتبر أجمعنا على كراهية وفي القبة سمعت مشيخنا عليه  
عنه يقولون لا يجوز الصلوة في طابقتهم فلا يجوز المعتمن بجلي أو هو معتمن انتهى ولما كان الخنك واللمح في اللغة والعرف دأله لا يجوز منها  
تحت الخنك فالظاهر أنه لا ينادى السند بالخنك بغير هامة احتمال خصوصاً إذا وصل بها بحيث لا يقرب بها إلى الحس منها وما سمعت من الاجتهاد سوى  
ألا يلزم ليس يتقار دوام الخنك مادام معتمناً فيقول نادى السند فيقف ثم لا يقطع السند فلا يبايناً في اجتهاد السند وهو كونه لقولنا في الحسن  
في خبر أبي همام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين يديه ومن خلفه واعتبر به رجل من بني يمينه ومن خلفه وقولنا في جعفر عليه السلام في  
خبر جابر كانت على الملائكة الغمام البيض المرسل يوم بدر وقولنا الصادق عليه السلام في خبر علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام  
بيده فسد لئلا يبين يديه وقصر هامة خلفه قد روى أربع أصابع ثم قال أبو داود في قوله لا يقبل فاقبل ثم قال هكذا يقرأ الملائكة أحتمل أن يكون السند  
في الخبر في ثوبها تارة في الدرع والاختيار واللمح في ثوبها وفيه الشخص والتكبر كما مر من لابه ما ذكره الوزير السعيد أبو سعيد منصور في الحسين  
الأول في نزاله وقالوا قدم الزبير بن عبد المطلب من إحدى الرحلتين فبينما راسه في حجره ولله في ذلك ما لا يدرك قال له رجل من الخوارج قال  
وما ذلك قال زعم سعيد بن العاص أنه لم يزل يثوبهم عتبه فقالوا وقالوا لقد كان عندي ذا جحر وقد أحرق الظلم وانتزع لثامه من يدها وقد  
بارغاث على عاتق الطويل فأتى بها فلا تها على رأسه والى في ثوبها فلم يخلعها فمده وعقبه وقال علي بن أبي طالب في برقا سوي على ظهره وخبر  
الوادى كان يثوبه بخرق فلقيه سعيد بن عمرو فقال يا بني أنت وراي يا أبا القاهر سأل والد فقير فقلت قال لم يبلغنا الخبر بهذا سعيد بن العاص فيهم لم يثوب  
لا بطي في ثوبهم يوم غزاه ولم تواته أطولنا عليهم أرفع من وضع الثوب وقيل التمام والخم الساري وأن نقل كما أسنا فيهم في ثوبه ثوباً من ثوبه ما إذا كان  
وشتمته فقال له سهل وثقاباً أنت فأنزلت عنك ولهمك شتباؤه فيثوبه طولك وبلغ الخبر سعيداً رجل فاقته واغترز وحده وثقاباً إلى الخائف على  
أن السند والشمع يجبهان معاً ويكره الرداء للامام كما في النباهة وطو الجاسع وكتبه الحق في خبر سلمان بن جالد أنه سأل الصادق عليه السلام عن رجل  
أثم قوماً في ثوبه ليس عليه ثوب فقال لا ينبغي إلا أن يكون عليه رداء أو عانة يثوبها أو ثوباً على الكراهية مطلقاً إذا أراد أن يثوب السائل الثوب  
التيمن في خبر عن الرداء ويجوز أن يثوب السائل ما شاء من ثوبه ليس في ثوبه ثوباً من ثوبه فاصابة هامة طافاً في ثوبه ثوباً من ثوبه أنه  
سأل عنه عن الرجل يصلح له رجل يصلح في ثوبه واحد فلبس واحد قال لا بأس به واستغنى أباحه فاصابة هامة طافاً في ثوبه ثوباً من ثوبه أنه  
قال إذا كان ثوبها ثوباً فلا بأس به وسأل عن الرجل يثوب في ثوبه ثوباً من ثوبه فلا بأس به واستغنى أباحه فاصابة هامة طافاً في ثوبه ثوباً من ثوبه أنه  
والجاسع وغيرها القولية في ثوبه لا يثوب في ثوبه ثوباً من ثوبه فلا بأس به واستغنى أباحه فاصابة هامة طافاً في ثوبه ثوباً من ثوبه أنه  
يقظة الرجل فأنزل لثامه في ثوبه ثوباً من ثوبه فلا بأس به واستغنى أباحه فاصابة هامة طافاً في ثوبه ثوباً من ثوبه أنه  
في غلامه فلا بأس به في خبر موسى بن أبي بكر النخعي جعل الله الحد يدي الذي يثوب في ثوبه ثوباً من ثوبه فلا بأس به واستغنى أباحه فاصابة هامة طافاً في ثوبه ثوباً من ثوبه أنه  
عنه فلا بأس به في ثوبه ثوباً من ثوبه فلا بأس به واستغنى أباحه فاصابة هامة طافاً في ثوبه ثوباً من ثوبه أنه

في ثوبه ثوباً من ثوبه

من بعده

في ثوبه ثوباً من ثوبه

قوله الهيثمي في ثوبه ثوباً من ثوبه

في ثوبه ثوباً من ثوبه

كراهية استحباب الحداد في الصلوة

الحق





































# في الاذان والاقامة

ان مؤذنا يؤذن بليل فقال اما ان ذلك ينفع الجيران ليقام لهم الى الصلوة واما الله فان ينادي مع طلوع الفجر ولا يكون بين الاذان والاقامة الا الزمان  
وروي نكران لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان احدهما ابن ام مكتوم وكان يؤذن قبل الصبح على ذلك لاكثر والحكمة فيه ظاهرة الا ان في الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما  
عن الاذان قبل الفجر فقال ذلك في جماعة فلا وكان وحده فلا بأس لكن يستحب مع تقدمهم اعادة عند ذلك ان يؤذن بلال بعد ان يام مكتوم وروى انه  
اذ قبل الفجر فامر باعادة للوقت والاصل عدم سقوطه بما سبق وفي لنا صواب في شواي الفجر وغيره في انه لا يجوز تقدم الاذان للاصل والامر  
بالا بالاعادة اذا اذن قبله ونهيه عن الاذان حتى يتبين له الفجر والاصل معارض الاخبار ولا الاعادة نقول بما روي بلال ان ثبت لما عرفت من  
ابن ام مكتوم كان يؤذن قبله **ثالث في المؤذن** وقدره اي شرطه فيه انه لا يعتد به الا بالسلام والعقل مطلقا اي لمحال كان يؤذن  
ام للثبات اجماعا كما في كرم وكري والمتمنى في المعية فلا يراه من ضامن بقوله صلى الله عليه وسلم يؤذن لكم خياركم قال الشهد مفصلا في غير الاحكام فان قلت لللفظ  
بالتثنية بين اسلام فلا يقتضيان ذلك فقلت قد يتلفظ بهما غير عارف بهما كما لا يخفى واستغنى عن الواجب او غافلا ساد لا وعدم عوم انبوه كالحا  
كالهيسوت من اليهود فلا يوجب لللفظ بهما الحكم بالاسلام قلت وايضا جامع لكفره لا فربها في التواضع المحارح والعدالة ولا يفي ولا يملكه اسلاما  
احدا فلفظ بهما الا انما نقول المسلم مفروضه فيعلم كفره واسمه اذ واحد ما ذكرنا من واثن خلا عن المعارض حكم بالسلام لم يعتد باذنه لوقوعه ولقي  
الكفر انتهى قلت ويشترط الا انها لا عبرة باذان غير الاثنى عشرين وان وافقوا منهم لا يثبت منها ولا من تخياره من من يثبت خلف من لا يثبت به الا اذا  
تفحص خبرا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤذن من غير عارف قال لا يثبت الاذان ولا يجوز ان يؤذن به الا رجل مسلم عاقل فان  
علم الاذان واذن به ولم يكن عارفا لم يجز ان يؤذنه ولا اقامته ولا يقتدى به ويشترط الذكورة ايضا الا ان يؤذن للمراة مثلها او الحارم لهذا الخبر وان لم يبق على  
عوم يجوز ان يؤذن لها ان سرت لم يسمعوا ولا اعتد لا بما يسمع وان جهرت كان ذا نية يبايعه فيفسد اللهم فكيف يعتد به كذا في المعبر المنهني كونه  
ولقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يقتضي ضاهه وايضا فلا يتم فيها اذا جهرت وهي لا تسمع الا الجانب فانفق سمعها وايضا فاشبه ابط السماع  
الا عند دم ولا يكون المنيح الا الثابتة مالم يتفرق الا في زاد في الفضا لا يسمع في الاقطار المستحبة هو نهيها ثم اطلق الشيخ في كتابه عند الرجال ما بها  
قال الشهدان رايا عند ربيع الاسراف ويعيد ولا يقتضيان الاذان الا بالاذن وعليه قولهم الله على بلال فانه اذ ينادي منك صوتا وانما روي في الخبر  
فابعد الله عن سماع صوت لا يجنبه الا ان يثنى من قبل الاذكار ولا اذ الفرائض يستحب الاستغناء عن الرجال ويغفل عن نهيهم للمخار وان لم يسمع  
انهم لا تعلم ان شيئا من ذلك لا يقتضي الا عند روي في الخبر ان ذكرهم قال ولعل الشيخ يجعل سماع الرجل صوتا في ذلك كما عايناه من نهيهم فان شاكل  
واحد منها بالنسبة الى اخر عورة ويكتفي الرجل باذان المنيح اجماعا كما في في المعية والمنهني كونه وكري وللانبياء وليس فيها اشتراط التبريد ولا اطلاق  
غير الفاضل في غير الاحكام اصلا غير المنيح فاعبر باذنه لعدم رشقه فاشبهه بمنون ويسمى يكون المؤذن عند لا يكون من تخياره اسبنا اهلا للصلوة وبعد  
باذان لفاسق للاصل والعموم لا ينادي على ويحتمل ان يريد عدم الاعتد به في دخول الوقت مبغض اليه من معرفة الوقت بصيرا لا اذ فانه لا يثب  
لها ولا خلاف في جواز ان يؤذن غيرهما لان ام مكتوم كان يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام بالاقامات ليس سوخا لان لا تخفى كنهها انما هو نهيها انما  
الا يعتد على انما في دخول الوقت ثم اذنا على الوقت واذنا الكافي باذنه للاصل العمومات انما اي شد بد الصلوة في المحيط والمجل واللقاب في الصلوة والاقامة  
الاهري ومفردا لا يعتد به من قوله صلى الله عليه وسلم عليه واله الله على بلال فانه اذ ينادي منك صوتا ولا بلاغ البغ والمنفعين بقوا كتر تنظيم اقامات الامم  
اوجه من لقائه كما في المعبر والمنهني وكذا روي ولا يؤذن الا وانت مشهور وروي حق وسنن ان يؤذن احدا لا وهو ظاهر ولا يجب اجماعا ولا للاصل  
والاختيار الا في الاقامة فسمع المتجاوز الى العلم والعمل والمنهني ثم في المذبح وجوبه بينهما يعني في شرطها به هو لا ضرب للاختصاص غير معارض  
قائما القول في جعفر بن محمد ان يؤذن جالسا الاركاب وبعضه لا يبالغ في الابلاغ وفي المنهني كونه وفي الاحكام الاجماع عليه لا يجب للاصل والاختيار ولها  
في الاذان خاصة كما في المراسم المعبر ولذا قال الشيخ في ولا يقيم الا وهو من مع لاختياره في جبه يوشح الشبان عن النساء في الاقامة وهو في  
الصلوة وفي المقصع ان كذا ما فلا يؤذن الا من قيام ودال لم يعتد لا بأس يؤذن لانتاجا اذا كان نسيما في جبه كان طول القيام بتعبه بعض  
او كان راجعا في شبر مثل ذلك من استبان لا يجوز الاقامة الا وهو لا يمشي مع لاختياره في المذبح وجوب القيام والاستقبال منها على  
من صلى جماعة الا ضرورة ويستحب القيام على علمه في كتب الحق لا يبالغ في الابلاغ والقول لصان غير ابن سناء وهو في الحسن معجوز سوانه  
انكران يقول اذا دخل الوقت بابل على فوق الجبل وارض صولك بالاذن وفي الاحكام وكذا الاجماع عليه بجره لاجل عليه وفاقا لاكثر القول بغير  
في جبر السكوني اخر ما روي عنه جبره بلان قال با على اذا صليت فصل صلوة اضعف من خلفك ولا تفتن مؤذنا فخذ على اذنه اجر او امره رسالة  
من انه روي رجل امير المؤمنين فقال له لا يفتنك قال ولم قال لا يفتنك في الاذان كقولنا خذ تعليم  
الفران جرو في خالاجع عليه كرهه لتبديل اصل وضعه في شبره واستوجه الشهد في كرم ويحتمل اذنه التحريم كما في لفت قال به في الاحكام فاذا  
استاجر اقرر له في المذبح ولا يكره ان يقول استجر ان يؤذن في هذا المسجد او فوات الصلوات كل شهر يكره لا يدخل الاذنه في الاستجاء للاذان  
ولا يجوز الاستجاء على الاقامة ولا كلغة فيها لا لاذان فان فيه كلمة مبرغات الوقت فهو يجوز الزق من بيت المال كما في مع عدم التسوية كما  
كأن في كرم اجماعا الحاجة المسلمين اليه قال داود لا يسمع المطوع لم يرق يعني لانام لحد ولو وجد الفاسق قال الشافعي جازان وزق العدل ولا بأس  
لحاج البلاء الى اكثر من مؤذن واحد رزق ما تشفع به الحاجة رزق في الاحكام بعبد المصطفى رزق لا يبين ان لم يطوعه ووجد فاسق يطوعه ولو وجد امينا  
مطوعا وهذا اخر حسن صوتا تشفع في جواز رزقه احتمال قال ولو بعد ذلك لم يجز له في جمع الناس في واحد رزق عدد من المؤذنين يحمل به لفتانه

في الاذان والاقامة

في الاذان والاقامة

في الاذان والاقامة

# كتاب الصلوة كشف اللبس

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ويبتدئ بالشعور ولو امكن احتل الانصاع على ريق واحد نظر البيت المال ووزق الكل ثلاثا تقطل المساجد ولو قصر بيت المال بل بالاهم وهو ريق  
مؤذن الجامع واذن صلوة الجمعة من غير انتهى ليقن الرزق من مال المصالح كل في صوت مؤذن الخامس والصدن قال الشيخ لان لنا قولاً مخصوصاً  
في المنطق الاثر لو ريق عليه من بيت المال سابع وفي الاجرة نظر بعض من بيت المال واجارها القاضي المحقق وعليها نزل ظاهر الخبر ومنه انما  
على ان يجوز له اخذ الاجرة عليه لان بيت المال لا يظهر له وجه فانه ان اجاز اخذ الاجرة من ريقه وان يجوز له ان يبيع من غير ما لم يكن لا يجوز منه  
واما المطبوع والمنهني في صلوة الجمعة في غير الاجرة عليه من غير وجهه على كل كلام القاضي على الرزق منه ولا اعتبار بان ذلك لسكونه والمجنون لما عرف من شرط  
العقل فيه ولعدم صحة عبادته بما روي في الاحكام اما السكون المحبط فالأثر بالحق بالمجنون لظهور الامر عليه لو كان في ذلك النشوة ومبادئ النشاط مع  
اذا كان كانه من غير ان يكون نظام فقد ولو قد روي في مكان واحد ونواحيها اذ ان الاعلام يقولون واحدة جاز لهم ذلك كما في بيع وطوره في كل في زاوية المسجد  
لا ينافي مانع منه وكذلك في الاحكام وفيها انه لا يخفى ان ريقه لا يوجب في شرح به كما على الزاوية على الاشياء بدعيه بالجماع صحابنا وفي في اجماع الفقه  
على ما روي من ان الاذن الثالث بدعيه قال عدل ذلك على جواز الاشياء والمنع غازا على ذلك لكن ما قبله يجوز ان يربط المنع منه اذا رتبوا في البطون  
في ان اذن اثنين في موضع واحد وجماعة اذا اذن كل في زاوية من المسجد لو اتسع الوقت وتيقوا بان اذن واحد فضاء بعد اخر فضاء جاز ذلك وان اذن كل في  
مكان لا ينافي في الاعلام واعلم ان لوجبه السابق في الخلاف لان لاجماع افضل واهله تكون لو اذنوا في موضع شهادته على عدلين بالوقت ولا ترتب بها  
في يتوش على السامعين وفي كل ما اذن واحد بعد الاخر فليس لك بمنهون ولا مستحب في كره وهو جليل المعنى من تأخير الصلوة عن قيامها ولو اجتمع في  
الانظار الانام او كثرة الماشومين فالوجه الجواز ونحوه الاحكام وكذلك في الاذن الثاني المتطهر او قبلها للصلوة عند اذن السابق واذن لمن لم يسمع  
تكم وتكرر التراسل بان يبنى مؤذن على فصل اخر عليه حل ما سمعه عن ريق في المعبر والمتطهر في ذلك لنفسه اذ ان كل ولو اذن ذلك رقب مؤذن برزته من بيت  
المال المحضرت وقتها اقدم الاعلام في بيع بالادوات تقفوا عدلوا وفسدوا اختلفوا في حيا العلم والشهادة قدم العدل على غيره ومع الشايعي لا علم  
في ان الاذن لفظاً معناه لتقليد ربنا لا عدل له قال ومنه يعلم تقدم المبصر على المكفوف قال ثم لا شد مخالفة على الاذن في الوقت ثم لا ندى صوتاً من ريقه  
في الجماعة والمجربان في المذكورة في الاحكام قدم من كان على صوتاً وابلغ في معرفة الوقت لزوال واشد مخالفة عليه ومن يرقبه المجربان ولا يغفل عن النظر  
في التفتيش والمنهني قدم من اجتمع فيه الصلوة المرحمة والمعنى في دفع ومع التساوي في الفقه في كل والمهذب بالجماع لا يملك لكل مجبول ومشكل ولما روي من قوله  
ثلاثة لو علمت متي فيها انصرفت عليها بالتمسك بالاذن والعقد الى الجمعة والصفى ول ثم لم يجد والا ان هم واوله لعلوا بعد اذن من ارتد بعد  
كل في الوقت والمهذب في مع ريق للاد من غير معارض خلافاً للشافعي في الاحكام لكن يستحب ان لا يبعد باذنه وانما منه بل بعد ختمه الاذن والا فانه لان  
ردته توثق شبهة حاله قلت للقول بان المؤذن لا يرتد وان ارتد في الانتهاء حسناً فقل الاذن غيره او هو ان يحاذقاً للمطبوع والمهذب في شبهة واحدة  
فتبطل له ريقه في كماله فقلوا خلافاً للمنهني في الخبر في الاحكام في خبر وقضية عراض المعبر بان دليل الاعتذار اذا ارتد بعد جازيه وهو معنى في  
الاحكام من ان الرد انما يمنع العتيا كالقتل وغيره في الحال ولا ينطلي فامضى الاذن اقرب بها الموت واقتلوا لا يقبل النصل وكل موضع لا يملك بطلاً  
الاذن فيه يجوز البناء على انه يجوز له غير البشاعة على ان يجوز صلوة واحدة بانما من فقي الاذن ولو اني لكان بناءه الغير عليه كما لو راسل لو نام في  
اغرى عليه في الانتهاء استحب الى الاستئناف كما في كل والمهذب في خبره عن المكلف في كره ولا يصح في جوار البناء كما في الشريعة والجماع اني ان سئلوا  
عادة كما في الخبر المنهني في الاحكام ان لا يطول الفصل بحيث يذبح بان التلبيس على الاول للاصل قال في الاحكام ويحتمل في الاعمال الاستسنا وان قصر مؤذن  
ولا يصح عنده خصوصاً في بيته من النوم وكل يجوز له البناء عليه يجوز ان يبين كما في كل المطلوب **الشاك** في كفيته اي كل من اذن والا فانه او الاذن  
الم اذن ثمانية فقل كما عليه معظم اصحاب الاختيار الكبير اذ روي عن مرات وبعد هذا كل واحد من الشهاداة والوحيد الرسا مع تقدم الاول  
ثم الدعاء الى الصلوة ثم الى الصلوة ثم الى الصلوة ثم التلبيس مران مران وفي عن بعض اصحابنا عشرة من كل وان الكبير اخر اربعة  
وفي المسباح ومخصص انه مروي وكذا التمانية وفيها ان من علم بالاثم عليه في هذه ان الاذن عشرة رقا على وجه يحمل الزاوية على الشايعي ولا يكون  
من كلامه مستحب ليعتيا كالحاق في صلوة برسان على الشايعي عليه السلام وخبر زرارة والفضل عن ابيه عم الكبير اول مرتين وخلا على انهما علمهما السلام  
انما اراد بيان كفيته التلبيس بالكبير عدده والتميز بعض المتأخرين جواز التلبيس الاول في الكبير بين الاثنين للاعلام بالاذن كما روي الفضل عن علي رضي  
ان علة التلبيس الكبير اول اول الاذن التلبيس غفلة ليس قبله ككفيته المستعمل في جعل الاول ان تبنيها على الاذن والا فانه كل الاكبر في اولها فليقط  
بينها مران منه ولا التلبيس فانه يقطع منه مرتين في اخرها والا ان المقيم يزيد قد قامت لصلوة مرتين بعد على خبر العمل وفا فالله وثوبه خبره مع العمل  
انه سمع با جعفر يقول الاذن والا فانه خمسة ثلثون حرفاً بعد ذلك بيعة الاذن ثمانية عشر حرفاً والا فانه سبعة عشر حرفاً وصحح شيخنا المحكي في خبره والمعتبر عن كتاب  
البرقي على لسانه ثم انما الاذن منه اكبر منه اكبر اشهد لا اله الا الله وقال في اخره لا اله الا الله مرة ان يرد بالاذن ما يعم الا فانه للجماع على تلبية  
التهليل في اخر الاذن كما في الناصر با والمعتبر والمنهني غيرهما في خبر زرارة والفضل بن يسار انهما سالا ابا جعفر كيف كان جبرئيل عن في بيته الاكبر  
فقال قال الله اكبر الله اكبر ان قال والا فانه مثلها الا ان فيها فاما مثلها لصلوة بين حي على خير عمل وبين اسماء كبر وظاهر تلبية التهليل في اخرها  
وجوز ان يرد مثلها في الا فانه دون الا عدل وان لم يصب فانه اي ان الا فانه كما انما الاذن ثم صرح بقول قد فانه لصلوة مرتين واعرض عن حديث  
التهليل يجوز ان يكون الا فانه مثلها الى اخر الخبر من كلامه ما او كلام الراوي في خبره في كبره في كل سدي ان انصافاً في حكمها الاذن فقال الله اكبر  
اربعا الى اخره ثم في تلبية الا فانه كل ويجوز ان يكون من كلامه ما يرفع الا فانه ونصبها في صحيحه منقولاً عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبره

في الاذان والاقامة

هام على الحسن في الاذان والاقامة شئ من في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام ان جبرئيل اذن شفعا وليس شئ من لك نصلي بقية الليل واقام شفعا  
في الاذان والاقامة شئ من في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام ان جبرئيل اذن شفعا وليس شئ من لك نصلي بقية الليل واقام شفعا  
الاذان عشر وثلاثون مرة في الاذان والاقامة بدليل واخر جبرئيل في الاذان والاقامة بدليل واخر جبرئيل في الاذان والاقامة بدليل  
بينما وبين جبرئيل كل منهما شرا بالاجماع والنسوخان قد خلا في انهم وان سمي الى ما يحسن ويستحب لا مستقبل فيهما واما في الاذان والاقامة  
الاجماع على فضله لنقل القول بوجوده في الاقامة ناسبا بمحمد في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
المستحب وانما في الاقامة ناسبا بمحمد في رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
التحسين لكتبة اذا انتهى الى التهادين استقبال قلت لصغير بن مسلم انه سئل احد هاهنا على رجل يؤذن وهو يفتي على ظهره وعلى غيره فقال نعم اذا  
الشهد مستقبل القبلة فلا بأس حسن الجلي نه سال السائق عن يؤذن الرجل وهو غير القبلة فلا اذا كان الشهد مستقبل القبلة فلا بأس لظاهرها قال  
المقبل لا يضر فيهما عن القبلة مع الامكان واشتد السد في المصباح التهادين من عدم حوان لا استقبال وشك القول بوجوده في الاقامة  
واوجه لقاضيها في الجاهل اعرف مسئلة في كذا الاعراب في الاذان والاقامة مجوزا وقول ابن جعفر عن حسن زرارة الاذان حرم وجعله الحلبي من شرطه ما وجب لسان الاذان  
بالا في الوقت والحد في الاقامة لغو قول الصادق في خبر الحسن السري الاذان ترتيل والاقامة حذر وفي خبر معاوية بن وهب احد رافضيه  
وفي كونه والمذهب في العلم فيه خلافا في الفصل بينهما عند علماءنا في المذهب والشيعة في كونه في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
وفي المذهب من ينهيه الا وضوحه واضيق ولم يظفر بخصوصه ما ينشئ كونه في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
ركعتين من نوافل الفريضة فيما كان في اخبارنا وكلامنا واشتد في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
بين كل الايتين قلنا الا المغرب فان بينهما نفسا لعل التفرقة بين الوقت بالنسبة الى سائر الصلوات ولكن في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
اذان المغرب والاقامة كان كاستحط به في سبيل الله ولعل المراد جلسته خفيفة في المقتضى وبه وغيرهما في الاستبصار ان كان اول الوقت فجلسه  
والا فجلسه في حقه رفع الصوت به ان كان ذكر او كما كان ارفع كان في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
بصوته وهذه الامور المشتركة بينهما المذكورة من اول الفصل في الاقامة اكد فاستحبها بالذات في جميعها واكثر الضرر في وقت كونه في كونه تأكد لها  
والاستقبال والقيام ونحو ذلك في الاقامة على الاذان وينبغي في استقبالها استحبها اغادتها للمعز اذا اذنا جاعدا وسببها اذا اذنا  
او غمي عليه كونه المقيم على اربعين اجملا بالوقت كذا في الاذان والاقامة بالصلوة حتى لا السائق في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام في الاذان والاقامة بالصلوة حتى لا السائق في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
وصح في المصباح والسجدة والصلوة والجل وسلا وان جزم وجوب الاستقامة في الاقامة وهو الموضع في قول الصادق في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
في الاقامة كما يمكن في الصلوة فانه اذا اضيق في الاقامة فهو في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
بالصلوة ولا ينافي الفصل في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
وكبره في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
والمذهب في كونه في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
عليها بالنسبة الى اجزاء الاذان ومنها اخلاص نظامه وفضلها من اجزاء الاذان ومنها اخلاص نظامه وفضلها من اجزاء الاذان  
في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
وتنبيه على المستوفى وحسن على الخبر والبيان الكلام في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
اعاد في التهادين اولى على الصلوة اولى على الفاتحة المبركة والثلث والتهنئة في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
في خلاصتها في كونه في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
الاذان في كونه في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
ما على الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
لان في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
بالله ووجه في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
تكملة الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
فان سئل في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
كافي في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام  
ما لاجماع وانما في الاذان والاقامة في خبرنا لربيع عن ابي جعفر عليه السلام

في الاذان والاقامة

في الاذان والاقامة

في الاذان والاقامة

في الاذان والاقامة



كُنَّا بِالصَّلَاةِ مِنْكُمْ كَافِلًا لَنَا

[illegible]

اعظم فی صحیح ابن مسلم  
دری بیعت بالصلاة  
نالموم ولوردت  
له یکن

فالحق انما هو في الدنيا

فِي نَفْسِهِ كَلْبًا  
يَرَاهُ فِي الْأَفْئَادِ  
يُصَلِّفُ

۱۰۰

رجوع الناس













*[Faint handwritten notes at the bottom of the page.]*





























۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

لا اخلد وقولا بل هو من علم السلام فخرج  
 الطه والنبته والنوبه الركوع والسجود والدر  
 التكبيرة فقال تكبيرة واحدة واوجب الحسن سا  
 كبر ثم ركع وقام سارعا فاذا ردتان ركع وقام  
 لا اشمال الخلد ثبات وفي كل ركعة استقر الولا  
 وفيه ثباتها الا بدلتا وقولا لا شاق في غير  
 من كتاب الحسن بن سعد بن علي وقام البدن  
 اقامت الكمال في حياجه على الامان في ربه  
 مع اسد من حده ناهضا من الركوع اي هذو  
 في غير اعتدال وقع فاذا استقر قائما على الحمد  
 لمسته حتى بان الجمع بعد انتماء والام كانا في ربه  
 باواها بعد العلم اربعاء وثلاثا وثلاثين وقال  
 طاهر الحق وكتبه احمد بن محمد بن الحسن بن الحسن  
 كالم من علم الركوع والسجود قال ثلثه وثلاثين  
 الله عز وجل وثلاثه مائة وخمسة عشر في كل ركعة  
 من علم ان رسال الشاق من علم ان رسال الشاق  
 فقل هو من علم من سكان علم ان رسال الشاق  
 من علم ان رسال الشاق من علم ان رسال الشاق  
 من علم ان رسال الشاق من علم ان رسال الشاق

بهو في نفس واحد فقد نكح سالتوه وسرقتوه  
 بهل يوم وليلة والافتقار الى العيا القليلة عن  
 طوعا بيا لا اعمل قال لار سؤالا الله ما احوالها  
 لا تسبح بها لعل النفي في الاستقصا وجهه يبينوه  
 وجهه بمرارة شال الصفا عن لفظها يكون  
 لثمة وسما والى العظم ويجه ثلثا وفي التجر  
 العليل والمستهمل في الكواله والماجر  
 ضطر وانظر العوم فيبعد سجا انه ثلثا سجا  
 في التسلية واحد لفظ افضل سجا والى العا  
 في العظم ويجه وقفا ببيان جوا لا افتقار  
 في حال العوا والعل القاضى في علم ان انا ما  
 ان تقار ما الافتقار على سجا القيو وحد هان  
 في جميع ذرارة وحسبه وذكيت الخلف  
 في انما له من عشا ما معه بل عبق  
 في انما له من عشا ما معه بل عبق

يدعي الامام اجمع عن خلقه كل ما يقول ولا يفتي  
 الشيخ الدين على كفة التفتاخي الاخبار وان ديانا  
 مري ودينه صنها عليه مفترقات الاصابع  
 شباير كلفا في الكوع او غير فضل وان سالنا  
 لرد ذلك وان وصل به احقه ولورد في الاخرى  
 بخرج فلا باس وانما ذكره المصنف عند الكوع لانه  
 في الفصل الثاني في الجور وهو واجب بالنظر  
 حقه وهو كذا لولا ما بين بطلت صلوة كذا  
 في موضع ثابته لا نقاد الصلوة الا من جرت

[illegible]

١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢

طلق النوحه من بين يمينه قال وايت يا بالحسن وكبحه وكوعا  
 العاطيه بتروا يلجئ لصل ونفسي لا خبايه به المستحي وقال  
 والفتيا وان كان بهما عند ومنع من الوضوء التبعه سقته  
 الصادق ع عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير قال ان  
 غلبا باع عن ابن مسلم عن ابي بصير عن ابي بصير عن  
 عنه ريان بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 ان راداعه سؤرا قال لا كذا قال اهل البيت واما ما رواه  
 له لم يرد الوقت والفضل والركوم والشيء وقال الصادق

١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤

[illegible]

فخرج من كعبه كراهية بغيره وكان ذاك في حجة بوجع في جميع زواجره وكثير من نفع بله البهائم وكان كان باحداهما محتضرا لتا لحد بغيره وكبره وكان عليه ثوبان واخر اول فلا يزال ان لم يكن من اوله اصل ولا يخرج بدنه من نوره فقال لانه بد بغيره ان لم يكن ايضا الموالج البدين قال وحتا انشا باث اوله بلما عدا واهو بطلت صلوة ولا يقبلوا الا الاخلال بها ثا عرفت من ثا لاصل في كل واحد منها ثم في محله لاهل الله ان لا تلتك طوبى وثلاث

در النعمه و بركه ان بركه  
مردمان بود

[illegible]

الشيخ  
ابن  
مينا  
فظ  
هذه  
بسم الله  
الحمد لله  
والصلاة على  
سيدنا محمد  
وآله الطيبين  
الطاهرين  
السلام  
والرحمة  
والبركات  
والعز  
والجلال  
والجليل  
والعظيم  
والقهار  
والمتكبر  
والغفار  
والوديع  
والوديع  
والوديع

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فَلْيُكَلِّمُوا الْوَهْلَ قَلِيلًا















کتاب التَّصْلُوحِ وَكَيْفِ التَّلَاقِ

اسد کوٹ رزٹنس ہائیر ہڈاٹش سٹیم

[illegible]

بادن

وقسروا في سبب نذرت سائت عديم  
العلم وركعت واحد

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ایک نیا نیا دور

[illegible]

في الخصال













فرمان حضرت امام جعفر صادق علیه السلام

صورتہ

























































وَصَلُّوا الْعِبَادَ

[illegible]

فصل اول در بیان احوال

الفصل الثاني  
في بيان

مجلس



[illegible]

**مفتی محمد رفیع الدین صاحب**

فوجہا کے ایک شخص نے

وہ بجا کر آواز دے گا













کتاب التَّحْلِیْمِ وَکَيْفِ التَّلَامُّ

أطولها كسوف الشمس بسبب إعادة الضامع بقائه واستماع المؤمن للأعادة وقالوا لم نقول الضامع في ضلع من ضلوعه فقلوا الكسوف إذا غُث قبل أن يخلو فأُعيد في  
المرسم والكافي أن عليه الأعادة وفيه الوجه أطول الأمرين مع صحة احتمال المغنعة بحال العلم والغياك يابغض قول المجعفة في حسن لأن وابن مسلم وإذا غُث قبل  
أن يخلو فاعاد أربع لله حتى يخلو إذا كان أدنى الوجه ولا يستأجب العدم للبدل في كنه في له أهل ما عرفت وبه معارضة الركوع القرآنية ومما قاله القائلين بغير  
لوزان وابن مسلم في المحسنين على قنار الصلاة والركوع والتسبيح وكذلك في غير الصلاة في كتب أهل الفتن والركوع على قنار الصلاة  
والركوع والتسبيح على كافي غامية أن نصبنا الركوع والتسبيح ويقربان مضمناً لبعضيه ويكون مثل قرآنك في الغيبة أجمع عليه في المغنعة الاطالة بقصد  
الغنة السورة لم يذكر ابن إدريس جماعاً ويعني الوجه في السجدة كالركوع في الخبرين فكان ينبغي ذكره كافي الأرشاد لكن بعض الكتب كالكتاب كنه أنها انصرفت  
إلى القول بأن الركوع والتسبيح في ركعة واحدة

کتابخانه عمومی  
شعبه کتب خطی  
موزه و کتابخانه  
مجلس شورای اسلامی  
تهران

تبارہ

لوگو عامہ

فی جہنم خلواک

مفتی محمد رفیع













كتاب الصلوة من كشف اللثام

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في هذه الصلاة...

الصلوة النافعة

كان في هذه الصلاة...  
فصلوة الغيبية...  
سبعة من صلوة جعفر بن محمد...

صلوة الوصية

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في هذه الصلاة...

فصلوة الأعرابي...  
وتمت بحمد الله...

فصلوة الشكر...  
بسم الله الرحمن الرحيم...

فصلوة الاستحارة...  
بسم الله الرحمن الرحيم...

في التتابع...  
بسم الله الرحمن الرحيم...

فترت من الرخوة كان عليك مثل فلان...  
الأولى سورة كافي...  
جعفر بن محمد...  
والله أكبر...  
الأدب ثم...  
عشر ثم...  
والفادى...  
وتبشيراً...  
إلى الأتمة...  
لهي...  
بهد ما...  
بغير...  
سبع...  
أكثر...  
أنه...  
عن...  
ثم...  
بغير...  
وكان...  
من...  
في...  
من...  
في...  
من...  
ان...  
وتقبل...  
ان...  
سبع...  
رب...  
ضامن...  
مذكور...  
سأله...  
الحمد...  
وكتبت...  
بأنه...  
يكفي...  
لأن...  
أموك...  
وأن...  
ويج...  
وبه...  
عالم...  
أما...  
أما...  
أما...







نما الصلوة كيف لنا

ومضى في خواججة آية متاصلين كمينين في الظلمة العتمة والمغربة قال يذني على صلواته فيها ولم يبلغ العيون لا بعيدا الصلوة وصحبه وراى انه استأبنا جعفر  
عن حال صلواته لكونه كمينين ثم ذكر وهو بمكة اوبل الدنيا وبالصبر او بكيلة من البلدان انه قد فعله كمينين قال جعفر وكمينين ولكنه يعمل التافلة التي ترونه وتعمل  
الشيء ان كان ذلك لم يبق منه شيء بل الايتان كمينين فيها احدا ناس من بيع اللعنة وان حملت كمينين ثم بنت فذبحك في خاوية لك فاعدا الصلوة ولا يبق على  
كمينين فيعمل اللعنة الاولى الخبي الاول البناء الفعل الكثير خاصة ومع الاسناد بارا والكلام وكهما ايضا مع بقا الطهارة ويكون اليه في اللعنة في ذلك

وان لم يزل ينادي بها الطهارة اذ انفسنا والسكون في تلك المذلة وما يبطل هذا وسهوا الاسماء على ما فرقا ولا يعبدان نفسا كذا وذكرنا لغير هذا الاسماء بقدر  
الكلام والفعل الكثير بل يغني عن صور السلوك الامميين ويتوحيج ذرارة ضالة جعفر في الرحاب حتى الركعتين يتكلم فقال لهم ما بينكم من صلوة تتكلم اوله ينتكلم  
ولا ياتي عليه شيء من سلم عنه في جارية الركعتين من المكنة بنفسه وهو يرى انه قد اتم السلوة تكلم ثم ذكر انه لم يعقل غيره وكعبين قال ثم ما بينكم من صلوة ولا ياتي  
عليه شيء من الدعاء الا في كل ركعة صاحب في سفره فانما هم فقتلته بهم الغرض فقلت في الركعتين الاوليتين فقال احطاي انما قلت بشارا ركعتين تكلمت ثم كثر  
فقالوا ما نحن بفعلنا بفعلنا لكفى الاعباد ثم ركعة فاقمت بركعة ثم سرنا فانيت اباه عبد الله فذكرنا له انه كان من امرنا فقال انك كنت خصوص منهم فعلا انما يعبدون  
لا يدركوا صلة قال الشيخ في جوابه انه لا ينافي ما ذكرنا ومن ان من يكامل هذا وجعلنا عادة العقول ان من يهي فسلم ثم تكلم بعد ذلك فلم يتعد الكلام وهو في العقول لانه  
انما تكلم لظنه انه فارغ من السلوة في محرم من فعل السلوة وتكلم افعله لانه ليس في السلوة ولانه معين ذكر ان رقاعة شيعي من هذا القول حيا فاعاد في المنكمل امامه  
واختل في موضع خرمه ان يكون من سلم في الصلوة ناسية اظن ان ذلك سبيل استباحة الكلام كما انه سبيل استباحة عبد الاخر ان كان ناسيا في عدم وجوب الاخاء  
عليه فذلك كما لو نفس من صلوة ثم ذكر وفاته في آخره في ايمان ان بهما ما يوافقان قوله العمل في الاول لان <sup>كثرة الغفلة</sup> يقول علي بن النعمان فقلت لك في الاخير

على ظاهره وان لم يكن الجاهل كالتاسع على الاستصحاب من شئ ففرضه ثم ذكر الفرض من الشافعية منهل بعد البنية وقبيلهما وبين الشافعية ونهت ما هم بين الشافعية واجبه  
فقد ذكرنا في الاول من وعي علمه ان لنا بيان الاول لزمانية البنية والتكبير على فجمع الثانية والاشهاد او الفرض في كل واحد الى الاول فتمادى به في الشافعية  
ويحتمل ان لا يرد ذلك اصول البنية والتكبير هو مبطل وان كان سهواً وممكن الجواب انه ذكر في تلك الفقرة فلا سلطان له على الاول بحتم لان جعل ما شاع فيه  
من القول الثانية تمام الاول يكون نتيجة التسليم كما لا يمتنع فيه ويجعل بطلان الشافعية لا يمتنع بنية الاول في نصه بعد علمه من قول الفرضين ان يكون ما  
شاع فيه ناسباً وفهماً او نقلاً على احتمال البنية في بعض الشافعية فان كان فضايحاً لما لنا بيان ان الشافعية لا لا يتأكد الفرض بنية الفعل وهو غاية الاحكام

لكنه خنار فيها ما حاكمه عز بعض الاشياء في ذلك ثم لو فعل البطل على وجهه وطاول الفصل اتمام كلامه ان انا هذا البطلان الى قوله وقال الشافعيان طال الفصل استأنف العاقوبه فاعلم انك لا تامل انما اصلوا واحدا فلم يجز شيئا ليعلموا على بعض طول الفصل كما لو تنقص الوضوء ولا يصح منك بعد العاقوبه حين يكونه مضطربا ويغزو

منها ثمانية الاحكام في الاحكام الدليل انك تعلمه بتجربته وجده من كونه مستحيلا كما صلى واما حجة ان لم يفعل الفصل الرابع والتميم والبشر نفع الحج فلهذا يذبحا بخلاف  
الاعادة اذا اراد في مكانه كقول الحنابلة في غير الحسن الى ان قال ان كانت في مقامها فام بكه وان كنت قد اضرقت فليلك الاعادة وفي الخ الا ان لم يستكمل الفصل فان خرج المصل

عن كونه مصليةً تائبان يذهب بغير عدا ولا فلاحٍ بين الاختلاف وفيه فان سئل ركنه من قبل ان يفتل وجلس تحت اسم ثم ذكر انه كان فادحاً ركنه فقام فاحضاً اليها ركنه اخرى ما لم يشكوا اوله فنعن القبله وانحس ما يقتل قبله وان من سئل ركنه عليه الا عاده ونحوها الا تحتها لعل واليه التمس والوسيلة في العادة اذا تكلم

وَيَسْتَأْذِنُ بَرِيءٌ مِّمَّنْ أَلْفَحَا مِنْهُمْ لِيَمْلِكَا فِيهِ مَقَالَتَهُ لِيَكُونَ لَهُمَا عَدُوٌّ يَكْبِتُهُ ۚ

[illegible][illegible]

بدار افا من كعدة از كهشېن قال: چي توان المسقط اللغه غير معلو؟ الله اني مشاطا الاحتمال ان يكون نامي كعدة وفي كره وحقنا جانب الاحتياط وابطالنا العتلا وفي يده  
الان لا نطابقه في دونه انما هو السد السد لا يفتح في كره، الشا فذبحا واما انما سفا فمستل لا يصح انما كذا انما لا الامن

يكون من الاوليين مؤتمرا على الماضى من لفظ بين الركبان وقسا وسيمر بفتح الجيم وسجلا وشد فعاذ التثنية الصلح والجمعة والغداة والكفوف حل والاعتناء لخص

جلالہ کا رکعت صلیام فتناہ قال بعد قولہ جعفر وصحی زارة کان لک فرض الله علی البائس زکاة وفضل العزاة ولبس نعیم وموتوا فی جنة انما یبغفور

[illegible]

ركعة صلى الله عليه وسلم قال يمين على الركعة وعمر عبد الله بن أبي قحافة أنه سئل الصادق عليه السلام في ركعة وفي منصرفها عن غيبته أنه سأل الرجل لا يذكر ركعتين ركعة

وَوَاحِدًا وَتَلْتَلِفًا بَدَى عَلَى كَهْزَادِهِ يَفْرَقُ بِلِقَائِهِ الْكَاتِبَ بِبَيِّنَةٍ مَعَ مِصْبُوحَةٍ لَمْ يَلْجِئْهُ الْوُفَاءُ إِلَّا لَمَعًا يَدْعُو عَنِ الْمَلَأَنِ يَدْعُوهُ

بلغ الصين

١٦  
الصلوة

فَقَصَّ مِنَ الْقُرْآنِ آيَةً  
أَعْلَمَ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ

تفصیل کے ساتھ



هَذَا كِتَابُ الْحَجِّ الْمُبِينِ لِمَا سَمِعْنَا مِنْ عَلِيِّ الْقَوَاعِدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۹ کتاب

[illegible]

وہابیوں کی اسطاعت و وسعت  
وہابیوں کی اسطاعت و وسعت

۱۰۰



































































فی ثنائی

[illegible]































# نِجَابُ الْحَجِّ وَكَيْفُ اللَّيْلِ

خصوصا المصنف نحوه المذكور والذو من مخرجه طهر من قرب الاستاذ كذا الجواد بكم مع وجوب المنع عليه فانه من نيل ميعته المصنف صفها واحدا والحق  
ان انكر اجماعا خافا في الخلاف الاخر من الحرم والاخر من موضوعه كما في التهايد والسر والنايع والشماع والمهذب القسندوني في الاخر اجماعا وليس في المصنف  
والمبسوط والكافي في السبيل الخلاف الاحرام من موضوعه انما ذكر في الاخر في التتابع فينبغي على المصنف ان يوضح ما كان من الحرم والذو من نيل  
بالعزم الى الحج قال نعم يخرج الى مكة ارضه فليقبل قضاءه ويحرم من الصلوات في الحرم والذو من نيل ميعته المصنف صفها واحدا والحق  
فيها ويجوز عسفا فدخل ميعته بالعمرة الى الحج وميعته بالعمرة الى الحج وميعته بالعمرة الى الحج وميعته بالعمرة الى الحج وميعته بالعمرة الى الحج  
احرام من سبيل مكة والبلدين على ان الحلق هو صحيح الحلق سال الصادق عن الفاضل بمكة اذا دخلها بغيره في غير شهر الحج في حجب شعبا وشعره وصناعتها  
وذلك من شهر الحج فان شهر الحج شوال والذو من نيل ميعته المصنف صفها واحدا والحق  
التي فيها حق بطلان البيت ثم يطوف بالبيت ويصلي ركعتين عن مقام ابراهيم ثم يخرج الى الصفا والمروة فيطوف بينهما ثم يقضي بطلان البيت يوم النحر  
واجاز الخليلي احرام من الحجرة اختار الظاهر لاطلاق هذا الخبر لو قيل ان الخبر لا احرام من الميقات لغيره فوعد مع ان ذلك لم يثبت لم يصح احرام بغير الميقات لغيره  
والفرق ان الميقات ان تعدل العقوبة كما في التهايد والذو من نيل ميعته المصنف صفها واحدا والحق  
غيرها العموم قول الصادق في حجب من احرام فلا احرام له وقول التهايد في ما اكمل الى المأمون لا يحرم الا بحج الاحرام وهو الميقات قال الله تعالى وانما احرام  
العمرة لله فانه اذا لم يحرم كان فاسدا لانه عبادة منتهى عنها ولكنها محتملة في التقدم على الميقات لان الاحرام من غير الميقات خلاف ما المراد من الايام اذ فيه وهو  
هنا موقوف والظاهر ان الاحرام من ميعات الحرم كالحج في الاجزاء فان مكنته مضى اليه واحرم منه اجزاءه ولا يمكنه شي من ذلك ما زاد دخول الحرم احرام بغيره مفردة  
فان ادعى الحلق بغيره اختار الظاهر لانه لا يثبت كذا اذا كان في الحرم واذا كان في الحرم من اذن الحلق مفردة فعل منهم من لم يحرمه ودخل الحرم حرم  
يكن من الميقات لغيره لا ما وافق لادام الاختلاف فانهم تناصره واستلوا الحج او وجوب عادته لا الحسم هنا وفي الانشاد فكل احرام فيها محتمل في الشرائع فهو  
كالكتاب الشهد في الذو من نيل ميعته المصنف صفها واحدا والحق  
كله في رواه عليه مضيقا وهو يثبت عموم صحيح الحلق المقتضى في حلق الميقات والمصباح ومخضرم ولا بد من معرفة مقدار الحرم وحده من الجوانب  
مقداره فكان لا خلاف في كونه يزيد في زيد كما قال ابو جعفر في خبر زرارة وم الله حرمه يزيد في زيد كما قال ابو جعفر في خبر زرارة وم الله حرمه يزيد في زيد  
من الاطراف فقال الصادق في المفضل بن عمر ان الحج الاسوي الا ترى ان حجه وضع في موضع حبل احرام من حيث يخطو النحر في الحج فري عن عمن الكعبة اربعة اشبار  
ومن يبارها ثمانية اشبار كل اشبار عشرة اشبار في الميقات من حجه الميقات على ثلثة اشبار ومن طرئ اليه على سبعة اشبار وكذا من طرئ اليه على عشرة اشبار ومن  
طرئ اليه على عشرة اشبار من طرئ اليه على عشرة اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار  
يزيد في ثمانية اشبار من طرئ اليه على عشرة اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار  
روى ثمان من النبي عن القاسم عن بعض القلاء انهم لم يهاضوا الى الاضطرار من ناس من مكة الشيطان فبعت الله له ملائكة فحاطوا به من ثمانية اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار  
الحرم ثم ما بينه اليه ثم الكعبة فكل من طرئ اليه على عشرة اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار ومن طرئ اليه على عشرة اشبار  
فالا جزيه في ذلك وقال لا حرم فانهم سبعة اشبار فانهم فنادى فيهم فاشبهون بالملوك فكم ينبتون حرمهم وانهم لم يهاضوا الى الاضطرار من ناس من مكة الشيطان فبعت الله له ملائكة  
قال الباقى فاجبروا واخبرنا الموضع الاول فلكم في حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم  
محمد بن شهاب الذين اخبرنا الحنفى القاسم بن المالك في حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم  
عشر اشبار الف راع واربعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع  
الفرق الى الاول لا اعلام الى الارض الى الجبل ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع  
بطريق جاره وادى على واحد وثلثين الفا واربعة وسبعين نصف الف من ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع  
على واحد الحرم ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع  
بل على فعدان يكون باء اكل سبعة اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع  
راى فانا والمبسوط والجمل والفقو والافقه والهاذيب والوسيلة والمهذب والمصنف والمصنف على حصره سال خادعه عن رجل كان ممنع خارج الى عرفات في حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم  
الزينة بالحج حتى يجمع الى بلد فاحاله قال انما مضى المناسل كلها فعدت حجه والجملة في السبيل على الناس في الدنيا والى القاد من اهلها وكان المار بنصر الاحرام الذي هو الاجتناب عن  
الخط وسر الراس فانه الاحرام خفيف لا يثبت فاما الاعمال بالنيات فكيف يصح النسك من نيات في الهدية في ذل اجرة فبره واسد عليه مير يسر حبل يرد راج على احد هامة  
في رجل من ان حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم  
سبق في خبره الاحرام ونحوه في حصره ككيفية الاحرام من المصنف في فصل فاحصر من غير ان يذكر ان ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع  
بكره عدا وان من نسبة حتى اكل المناسل فروي ايضا بان الله لا يعمل هناك لا يثبت في مختلف المصنف واستغرب فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم  
لان التبع اجزاء بالنسبة عن الفعل فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم فكم يخطووا منها حرمهم  
عن ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع  
المحقق في المنكر فيقول بطلان الاعمال بالنيات لا يثبت في حصره ككيفية الاحرام من المصنف في فصل فاحصر من غير ان يذكر ان ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع وسبعة اشبار ثمانية اشبار سدس راع

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح













فلا إله إلا الله

فأخبرها عن موضع صلواتها وأمره باللفظ الذي أخبرها فلفظ التبرع فلا بد من تأخيرها عن التبرع وإن لم تأخر التبرع لم يكن اللفظ العزم على الإحرام وتوبة في التبرع  
ولا بأس بالرجوع إلى استعمال ما يجب عليه جنس ما قبل الإحرام قبل التبرع من النساء والصبوات ما تشبه ذلك فإذا لم يحرر عليه فلا يكره وإن فعل الوضوء الكفارة وقرأ القرآن  
بن آقاسم عن ابن أبي عمير وصفوا عن عاصم بن عمار عن أبي عبد الله ع قال لا بأس أن يضيئ الرجل في مسجد الشجرة ويقول الذي يريد أن يقول فلا يلحقه شيء من نسيان الصلاة

بن القاسم عن ابن عمر عن صفوان عن جعفر عن عبد الله بن عباس قال لا بأس بنجلى الرجل في مسجد التيمم ويقول الذي يريد أن يقول فلا يلتزمه يخرج فيصلي على الصلابة  
وغيره فليس عليه شيء وغيره صفوان وابن عمر عن عبد الله بن عباس عن علي بن عبد العزيز قال اغتسل أبو عبد الله في الماء الحار ثم قال للغلمان ها هنا ما عندكم من  
الصبيد حتى نأكله فاني نجلين فأكلمها قال في هذا المعنى في هذا الأحاديث أن من اغتسل للأحرام وصلى وقال ما زاد من القول بعد الصلوة لم يكن في الحنفية محرما وإنما يكون مغافرا للحج  
والعمرة وإنما يدخل في أن يكون محرما الذي يدل على هذا المعنى قوله ما هو مشي القاسم عن صفوان عن جعفر عن عبد الله بن عباس عن علي بن عبد العزيز عن صفوان عن عبد الله بن عباس  
يقول الأحاديث المتقدمة وقال هو عندنا مصنف جعفر بن عبد الله بن عباس قال إذا صلى الرجل كسبت وقال الذي يريد أن يقول من حج آخره في مقامه ذلك فإنه إنما  
فرض على نفسه الحج وصعد عرفات والحج وقال ابن مسعود رضي الله عنه من صلى في مسجد التيمم صلى وعقد الحج ولم يقلوا صلى وعقد الأحرام فلا بد من صاعدا عندنا أن لا يكون عليه نية أكل  
عن صفوان

فاما فرض على نفسه الذي قال فليس له عندنا ان يرجع حتى يتم احوامه فانما دونه عندنا غيبة حين فعل ما فعل لا يكون له ان يرجع الى الله حتى يرضى هو مباح له بغير ذلك وله ان يرجع متى شاء واذا فرض على نفسه التيمم اثم بالثلبية فقد حرم عليه الصلوة بمجرد وجوب عليه في فعله لم يلج على المحرم الا انه لا يؤجل الاحرام اشياء ثلثة الاشعار والثلثية الغلبة

فأفضل شيا من هذه الثلاثة فقد أكرم وأفضل الوصية الآخر فمما ينبغي أن يفرض الله في حقهم ما نلتزم في حقهم من الأحكام إنما يتعقد بالنسبة أو ما ينفق مقامها وظاهره أنه قبل النبي لم يحرم بمفعول نوى الأحكام والعقد أي نوى وجعل على نفسه الأجانب عن الحرث أن الأيمان بالمنازل ومنها النسبة وليس بنفسه ولا الخل من الأباة الأم أو ما يجري مجراها ولو كان لا يلزم نفي تمام بل يك ظاهره أنه ليس <sup>بمعد</sup> العقد بعد النية عند النسبة فلا يوجب المغاراة والأخر بشره بأصبعه لسان كما قال أمير المؤمنين في خبر السكوني النسبة الآخر فتمسده وفيه الفرقان في الصلوة فمما ينبغي أن يفسد له وأما أنه بأصبعه يكون مع عقد عليه بها كما في الشرائع لأنها قد لا تكون أشارة إليها وإن لم يفسد قوله الأكثر ولا ذكر الخبر وقصر له أبو علي ما يفسد في الإشارة بل لا يجوز نهج بل لسان مع عقد أنها باطنية ثم قال يلبس عن القسي الآخر وعن المعنى عليه

استناد الى خبر زاده ان رجلا قدم حاجا الى الحسن بن علي فاستفتى ابو عبد الله ثم قال من يلبس ثوبا ولا يوافق الحج والعمرة فقبل النبأ ولا يبره الذنوعها باسحق فلم يوافقها  
بفسرة فبانه وكما يجمع بين اللسان المتلبس بها فيقع الاول بنفسه الثاني بانه ولا دلالة لكامر ولا لغيره على الاجرة بما للنبية عند محمد بن جابر الاشارة الى  
الخبر الاول وعمل الاختصاص بين الاول والجميع بين الامر بين لا بانه فلو لا ذلك لكانت اجرة من اجرة فلو لا ذلك لكانت اجرة من اجرة فلو لا ذلك لكانت اجرة من اجرة فلو لا ذلك لكانت اجرة من اجرة  
في الغسل من ان يشتر بعد وجوب التلبس عليه وان يجزئ النبأ مع انه يمكن من الايمان بما على الهيئة الواجبة عليه مباشرة فكيف يجوز في الانسان فيها وعمل ان يكون  
الاشارة للاخر من الذي يعرف النبأ عن الاحتم الذي لا يبعد عنها ولا يعرفها فلا يمكنها الاشارة الى الشاهد والوعود على اليمين النبوية في حينها انما هو  
ان يرم يلبس ثوبا ولا يبعد عن وجوب الامر من فالشبهة لكونها اشارة الاخر من اوضح والتبأ بكنها ما عرفت والعلق في الخبر انما لا يجوز بغير التبريد في المسألة الثالثة  
انها لا يجوز بغيرها مع الضرر لعل في حقه حاجا زاه كغير التسلوة وقال ابن سعيد لم يبال له التلبس لغيره وهو قبل الاخر من الاعجب من غير الفار من بعد  
احرامها بما للنبية او بالاشارة المحقق بالبدن او الغلب على المشقة بينها وبين غيرهما من انواع الهوى فافلا ذلك ليعرف قول الصادق في مجمع معونه فاما وجوب الاجرة

ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ النَّبِيُّ وَالْأَشْعَارُ وَالْقُلُوبُ فَإِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَقَدْ أَحْرَمَ فِي حَقِّهَا بَعْضَ الْأَشْعَارِ وَالْقُلُوبِ بِمَنْزِلَةِ النَّبِيِّ فِي بَعْضِ مَا يَأْتِيهِ مِنْهَا فَفَقَاحِرُ

وإنما يحكم بفعل ولا أكثر في خبر جليل لا يشترط له حتى يثبت للأحرام لأن الاشتغال وحده لا يوجب عليه الأحرام وهي منزلة التلبس وهو معنى خبره عندهم وخالفوا للتسليم  
أنه لو لم يفعل لأحرام باللبس لا للاشتغال بالأحجام عليها ولا غيرها والتاقي فانه لم يلبس باللبس مع قوله لا حتى لا يعنى مناسككم وخبرنا أنما يعنى الوجوه فاصل إلى أن  
ما لم يلبس الأصل عند قيام غير التلبس بمفاهمها واشترط التبع في الحمل والبطون والناحر والبرج لا اعتقادها لا اشتغالها والتفصيل في معنى التلبس وكلامه في جميع أبواب هذه الأحكام  
عنه ما مضى الاعتقاد بالتلبس ولو جاز به التلبس واحد مما كان الثلاث شهياداً والآخر الوجوب لا لعلل الأحكام والتاقي وهو ظاهر من قبلها وأما السبب في بقاء

والزواج والتبني في المبطون والمجلد في الظاهر مما عرفت وفي البشوات ولا يجوز لهما سعي القمار والمقدرة قطع النسبة الأبدية الزوال من يوم حرقه ونحوه أنها ينفى عنها ما ينفى عنهم  
فما راجع إلى الأحرام من المصانف والنسب الأربع والطلب إلى البنية كان من حيثها ثلاثة طوائف علمهم وطوائف للزيادة وطوائف للنساء وكان ما دارنا أوصافه أطواراً في

للمسقة والمراسم فاما القرن فهو منهل الخبز من المعقار الى الجراكير ما والاهلال هو زرع القوتوبيا الشلبية الان يربوا لاهل ادم انها في باب صفة الاحرام ذكر المانما  
الذي يغاه السنة وعقدها للنسابة قالوا ان كان يربوا الاذن فهو المانما الى ان يندلح فان انا فاسلم الى هادي ولغيره لمانساكي اهره للجسبا الى اجر الكرام وكما هو

مغول السلبات وجوهها ثم ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الأفعال ثم قال هذه الأفعال على ما بين واجب نذوب فالواجب لله والسر والاحرام والنية

وَالصَّوَالِ السَّوِيَّ اللَّيْسِيَّةَ وَسَيَّانَ الْهَيْكَلِ الْفَرْنِ وَالْمَنْعِ وَهُوَ مِنْهُ وَجُودُ اللَّيْسِيَّةِ عَلَى الْفَتْحِ وَلِوَنَوِي اللَّيْسِيَّةِ الْوَيْسِيَّةِ مِنْ غَيْرِ لَيْسِيَّةٍ لَمْ يَلِدْهُ كِفَارُهُ فَيُفْعَلُ الْحَرَمُ وَلَا النَّارُ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَا يَمُوتُ وَلَا يَنُومُ لَا يَكُنُ لَهُ كَيْفٌ مِّمَّا يَكُونُ لِلْبَشَرِ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْتَارُ مَا يُؤْتِيهِ لَاحِقٌ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّا يَحْكُمُ لَهُ يُجْزَى الَّذِينَ كَفَرُوا عَذَابٌ أَلِيمٌ

القاضي جمل العلم والعمل فظاهره ما هو مواعيد الخلق الأول اوضح فيه لمفسر هذا الامر في ترتيب على العبد وروى عن القاضي عليه السلام في تفسيره

والجبر والاجماع عليه وفي المتن لا نقول في ذلك خلل وإنما قول الصادق ع في صحيحه معنى من ثمانية أصناف وغسلها بالماء يعني ما بين العرجة والرسالة

ظاهره فالبس الثوبين فان كان على رجليه اجزاء كلها البلاء اذا اخبروا التي تخرج بها الاصله مستند الى مع ان الفصل الثاني من كلام الجوزي والشيخ يعقوب لاندوت

مؤمنه بالخلافه والاسلم بالناسي ليعضضه فان اللبس في هذا الى ان تثبت كونه من العباد اذ في الكايد والشهاب مع قطع العيوب فان لو كان القوي جليلا فيه

بعضه از روی بالایی او متوجه شود و به نظر فرقی از اهل البصر مشاهده القضاة فی الواح عذار الی الایام بمختصا به نقد نظر و ظاهر و احوال آنها و مختصا به

فكيف  
تلك: آخر

مجلسیٰ اسلامیہ

فہرست مضامین



























فی وجبتا از الاحزاب و فوکیہ

[illegible]

مقامہ عالیہ تعلیم و تربیت  
گورنمنٹ کالج لائبریری  
لاہور

در کتابهای جوهر الحقیقه

بسم الله الرحمن الرحيم







كُنَّا الْحَيَّ بِكَشْفِ لِّلْنَا

الحمد لله الذي جعل في كتابه

[illegible]

و يكسر اللام غير المثلثة بعينه  
 ر طافى العين قال ولم استمع  
 فبقولان يكسر العين وانما  
 يكون مضموما كما أخبرنا  
 والمختصان

مفتی محمد رفیع

طهرني من  
 الى والوجه  
 ارا كما في الاثني  
 بين في جمع  
 فسر عليها  
 سم والى التنية  
 اذ لم يجل  
 اذ في فخر  
 فف في التلب  
 والما من  
 وروا ليج  
 اذ في قول  
 وهو في الخلف  
 من في التلب  
 والجز في  
 اذ في اعض  
 اذ في ك  
 اذ في ثلث  
 اذ في الوجه  
 بين في ظاهر







# في الطواف

هذا هو الطواف

على راسه الذي يشغل قال نعم فعمل ما ذكره الشيخ من عود الصلابة على التعليل وكان الشبهة في نفسه ففكر في ذلك ولم يسأل عن رضاء من يقول ان الملبس بالاسود والاشهر اخصاصه  
 وكان ينبغي لاشهر في الرواية ويجوز المشقة في الظلال كما في النهاية والمسبوق والوسيلة والشرع في الجماع ليعين من يرفع اليه كلب الرضاء على وجهه المحرم ان يشترط  
 ظل الحمار فكذلك نعم وانظر عليه في المقنع وفي احتياج الطبري ان يخصصه في قوله نعم بخص من الرضاء هم من كان يجرى للمحرم ان يظل عليه محله فقال نعم لا يجوز ذلك  
 مع الاحتياط فقل الحمد لا يجوز ان يشترط في الظلال ان يجرى من الرضاء نعم نعم فضا حله محله نعم نعم ذلك في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 احرامه ويشترط في الظلال ان يجرى من الرضاء نعم نعم فضا حله محله نعم نعم ذلك في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 لذلك كما جاز حله في الجملة والبيت غير هذا في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 بحيث يكون في الظل في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 الظلال وهو بعيد الاول وهو اخذ في الظلال في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 انها لو لا ذلك لكانت كالمشقة في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 الحمار في الاحتياط واختار فيه الكلام خصوصاً عندنا ولم يصرح بذلك الا في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 يجوز التعليل في الساق للثقل والاضل والاختيار والاجماع وهل يجوز في الطبري قضاء حاجه او صلاح شئ في انتشاره في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 فخذوا على ان في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 في العجب ان سأل في السبل الحرة اذا خاف الخمر عدو الا في السبل الصلاح وفي صحيحه قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 الحرج في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 وضعت في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 بالخرج بالصلاح من قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 الهيمان وهو وعاء الذهب والدرناب على الوسط كما في المقنع والوسيلة والجامع والاصل وان كانا غطيتا في صحيحه في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 ليس لغيره في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 اخر من المباحات في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 ثلثة الاول في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 الهيمان في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 هل يكون في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 الرضوخ في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 المسحاة في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 رواه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 به ولعل الفارق هو النقص في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 بانه وهو في الطواف في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 لما يورد في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 والمنه في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 مسابه في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 مثل ففان قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 وانفسه والانسحاب مما من صلوة ولعله في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 والرواية في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 فارق في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 عداوت قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 بالبيت في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 الفاسم في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 ويسند في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في  
 عن ابن الجوزي في قوله نعم العجب من نسبة ذلك نعم والسنه به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي في

هذا هو الطواف

هذا هو الطواف

هذا هو الطواف







# كتاب الحج كشف للشيا

كتاب الحج كشف للشيا

من اول الطواف

المقصود

تكملة

نص الهامسة اشواط

كتاب الحج كشف للشيا

الكعبة والقبلة باسم جميع الطواف حولها وهو بغيره لو استوفى خطه المجد اشبع المطاف فاجعلنا القياسه اوسع مكان في عهد النبي ثم هذا كله عندنا باطل القياس  
وعبار القاء بلون في عهد اوسمها ع سبعة اشواط ولو شوطا او بعضه ولو كان خطوه لم ينع طوافه لثباته في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
او بعضه ما دام في احوالها بعد الكعبة الاثنان كما في الزيادة والنقص لو كان خطوه في المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
بل يجمع من زيارته وان احتل ما من من سبعة في خطه في الحجر وكان ظاهره من الخط المسمى في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
ان بالبيان في الاصح في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
الاقتضا والجماع في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
من اول الامم ثم في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
تمام فان يجمعها لان من هذا الطواف فعدم البطلان ظاهر لانها في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
لان كزيادته وكعدمه في الصلوة كما في الصلوة كما في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
فعلينا ان لا نغادره ونحرمه عن الهبة التي فيها النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
بعدها حتى يثبت في الكل فلو ان الحجر من سبعة اشواط في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
من يترك كذا كذا في الزيادة وكعدمه في الصلوة كما في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
اسمها عام سادس عن جيل طواف في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
مع جيل الحكم والعقل عند جيل طواف في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
الغرض ولو كان ذلك بعد استكمال اسبوعين ما القبول بانها الزيادة في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
فقد خرج من المأثور عن الصادق وبالحكم الثاني اخبار كثيرة ولم يثبت في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
شوطا ثم لم يثبت في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
فعدم الطواف وروي عن جيل طواف في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
ثماني مرات هو سادس في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
سماعة الغاه الثانية الاشواط واستيناف سبعة في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
الاول اصل الزيادة بل لا نفاق على عدم وجوب الطوافين بل انما جيل الثاني في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
لكمال اسبوعين لكن على ان ياتي به في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
جميع زيارته عن الجعفر في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
عن نبيه فربما لم يجز في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
ركعتين لكل شوط او ان ياتي به في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
سبعة فقال في كتابه عام ان اذا طاف ثمانية اشواط لم يثبت في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
والمره فانه اذا جازع من طواف ثمانية اشواط لم يثبت في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
الهامسة فاذ اخرج صلى ركعتين عنه فقام اربع ركعات ثم خرج الى الصفا والمرفأ فطاف بها فركعتين في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
ان عليا طاف طواف في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
الركعتين اللتين في المقام وهما في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
على سبعة اشواط سبعة اخرى او ان ياتي به في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
لقول الجعفر في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
جميعا فبقر فقال لا اسبوع وركعتان في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
استحب لغيره ان على التوفيق بين ثلثة اسابيع او خمسة وهكذا كما في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
بن يجمع في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
المسوط والمهذب في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
والسراية مكره وهو في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
خير من ياتي بها في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
او ان ياتي به في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
على سبعة اشواط في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما  
علما انهم اسند بانهم يجمعون في عهد النبي عن المأثور والمأثور في عهد النبي عن المأثور بل لو نقص من اقله فربما











فِي الصَّوْفِ وَفِي سِجْدِ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

عند الامام الجليلي

فانسلطتم عن عصفه اذا  
اللع الملتزم في الخ  
استوعب التزم وسط  
البينة وسط بدتم  
سلم الخجه صلوكفين  
ملك مقام ايهتم ثم  
ناد الخرج







كُنَّا بِمَحَجِّ مَكِّيٍّ مَكِّيٍّ

[illegible]

فمن طوعا وطوعا  
فمن طوعا وطوعا  
فمن طوعا وطوعا

فانزلوه اولا انما  
حاجته الى الامانة في الحان  
الرجاء الى النفسا حقة  
بطور ما يتقدم على الانسان  
المؤمن فاما ما ياتي من غير ذلك  
عنه فيجب ان يعرضه  
عن قبوله

فَكَذَّبُوا بِالْعَمَلِ الْمُنِيرِ  
فَعَلَّ صَاحِبَهُ الْخَوَالِدُ  
وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَالْوَالِي  
فَنَجَّى رَأْسَهُ مِنْ حَوْطِ نَسِ  
الْمَعْرُودَةِ الْخَوَالِدُ

امستولا المنقوضين اليه  
 بها عمرة مفروقة ريان عكاها  
 ن رن ١٩١

[illegible]























فی آخر الحج

الصفحة

فوق

مجلسه: ۱۰۰

۱۰۰

۱۰۰

• 1994

۱۰۰

تأليف

وَالْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ

سید محمد





















































وَلِكُنَّا فِيهِ

فِي مَكْنَزِ الْهُدَايَا وَالصِّحَاحِ

[illegible]

کتابخانه

فصل اول





# في الحلو والنقص

الحلو والنقص  
في الحلو والنقص  
الحلو والنقص  
الحلو والنقص

او جهلا

ثم اطلاق الصفة هنا وفي غيره كالنافع بغير اخره ذلك للرجل بهم في الحج والعمرة وبغيره مع اصل نحو قول الصادق عليه السلام في خبر غيره في رواية مشهورة بعد  
شعره وحصل كل شيء وحسن الجلي في العلم انما فضلت بسبب لغز انبها على انما اضر في عليك يد قال قلت اني لما اردت ذلك منها ولم تذكره من شئ  
فلما غلبها فوجدت بعض شعرها باسنا انها اذا الله كانت ففهمنا عليك يد وبسرها على ما شئ ونقد الكلام في النقص لخلال المنع عن غيره ولو  
رحل عن غير ذلك الحلو والنقص عند اوسهوا رجع خلقا وضمها وجوبا كما في الذكر وسهوا اليه واليه في الكافي وظاهر الاكثر لصحح الحلو في الصادق  
عن رجل من بني النقص من شعره وبغيره خلقا في محل من بني فارجع الى من خلقه في شعره بها خلقا كان او بغيره او غيره بصيرها له عن رجل من بني النقص  
من بني فارجع الى من خلقه في شعره بها او بغيره عن ابي بصير عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
بغيره في شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
ان خلقا له عدم وجوب لغيره لخلق اذا لم عليه انما في ان يرد الرجوع خلقا وضمها وجوبا وهو ظاهر عليه خلقا من سأل الصادق عن رجل من بني النقص  
ان خلقا له عدم وجوب لغيره لخلق اذا لم عليه انما في ان يرد الرجوع خلقا وضمها وجوبا وهو ظاهر عليه خلقا من سأل الصادق عن رجل من بني النقص  
والنافع لاختلافه لاجوب كما في الكافي وفيه من غير ذلك اصل في قول الصادق عليه السلام في خبره في شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
ثم شعره في شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
لا يوجب ان لا يوجب لغيره لخلق اذا لم عليه انما في ان يرد الرجوع خلقا وضمها وجوبا وهو ظاهر عليه خلقا من سأل الصادق عن رجل من بني النقص  
وبعد ما وجوب لو كان خروجه ناسبا كان مجتمعا لذلك لو كان يجب عليه ان يرد الرجوع خلقا وضمها وجوبا وهو ظاهر عليه خلقا من سأل الصادق عن رجل من بني النقص  
نحو ان لا يجب على الناس شيئا منهم ما سجد من غير ان يرد الرجوع خلقا وضمها وجوبا وهو ظاهر عليه خلقا من سأل الصادق عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
يقول من خروجه فعليه ان يرد الرجوع خلقا وضمها وجوبا وهو ظاهر عليه خلقا من سأل الصادق عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
اجماعا كما في الذكره من اهل العلم انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
والناسب من خلقه لغيره لخلق اذا لم عليه انما في ان يرد الرجوع خلقا وضمها وجوبا وهو ظاهر عليه خلقا من سأل الصادق عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
عند الحلو في انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
استحب لخلق الشئ فيسقط به كسقوط الفضل بانفسه العضو المستوفى لانه لا يعمل الامر لم يجب عليه دم فم يجب عند الاخلال كالامر على الشئ  
عن خلق وضعه ما ظاهرا ويجوز انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
التخفيف اليهم من انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
على الناس في انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
بغيره من سأل ابا الحسن عن امره في انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
يطوف الحج بطون الزيادة ثم قد اخل من شئ في انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
في صحيح ابن مسلم عن ابي جعفر عن ابي ان كان في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
في بعض الكتب المقتضية والمراعاة والفتنة والخاف والذو في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
عن الرجل يرد البيت قبل ان يخلو فقال لا ينبغي ان يكون ناسبا ثم قال ان سئل القصة انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
مثله وهل يبعد الجاهل ويحتمل ان يكون على نبي في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
فليس ينبغي ان كان بعد النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
ثم امر ان يخلو عن الحسن مسلم عن بعض الصادقين عمن انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
لقولهم في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
ولذلك لا ينبغي في الوسيلة العظيمة خلفه في انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
مخالفا لغيره وعلى ان الفتنة بها لا ينبغي انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
الخلق بكل شعره في يوم القدر كما في صحيح معاوية عن ابي جعفر عن ابي انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
مع ذلك في بعضا عفا في كثره في السبب انما في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
الشرائع والمصباح ومختصر في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
عن نوادر البرقي من خبره من سأل عن النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
لخلق في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
بغيره في النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره  
والنقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره عن رجل من بني النقص من شعره بها او بغيره

الحلو والنقص  
في الحلو والنقص  
الحلو والنقص  
الحلو والنقص

الحلو والنقص  
في الحلو والنقص  
الحلو والنقص  
الحلو والنقص











کتاب الحجّ و کفّہ لّٰلنا

[illegible]

۱۰۰

**والمدين**

حکمر فائز  
الرحمن وقضائ

فمنهم من











کتاب الحج وکشف اللغایا

[illegible]

مجلس

الأشياء

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

تفہیم

استثنای  
و حلال  
مستند











الحمد لله رب العالمين

اسمذام  
فجاءه

وادی کو باغ

محمد بن عبد الله بن محمد





















فِي كُفَّارَاتِهِ

[illegible]

فصل فی بیان

جیدہ اور فاضلہ

حاکم فضل علی  
الکفائہ

۱۰۰

[illegible]





























نَمَّا الْحَجَّ كَيْفًا لِلنَّاسِ

۱۹۰۰

بنیاد









كِتَابُ الْحَنَةِ مَكْشُوفٌ لَنَا

[illegible]

عبد الجبار  
علي بن سفيان  
سابق العقول

وَقَدْ كَفَّرْنَا عَنْ رِجْلَيْهِ الْغَنَاءَ





کتابت شد کہ .....  
میں ہر قسم کے تجزیہ و تفسیر کے بغیر  
مکمل فہرست منت روزانہ جاری ہے

